المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

قسم السياسة العامة و الأنظمة المقارنة

الآليات المحلية لتنمية الولاية في الجزائر
دراسة حالة: ولاية بسكرة

مذكرة في إطار الحصول على شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص: السياسة العامة ، الاتجاهات الجديدة و العولمة

إعداد الطالب: نايلي محمد **الأستاذ المشرف:بن علي امحمد**

أعضاء لجنة المناقشة:

د. مقدم السعيد.....رئيسا

د. بن علي امحمد.....مشرفا ومقررا

د. منصور لخضاري.....عضوا مناقشا

السنة الجامعية:2013 - 2014

كلمة شكر

أتقدم بالشكر الجزيل للأستاذ الدكتور بن علي امحمد، على قبوله الإشراف على هذه المذكرة و على كل النصائح و التوجيهات التي قدمها لي .

كما أشكر الأستاذ فضيل بن نوي رئيس جمعية فسيلة للمساحات الخضراء على تقديم يد المساعدة كما أتمنى له النجاح في كفاحه التطوعي .

أتقدم بالشكر كذلك لكل من ساعدني على انجاز هذا البحث الميداني في ولاية بسكرة .

إهـــــــــداء

أهدي هذه الدراسة العلمية إلى الوالدين العزيزين و إلى جميع أفراد أسرتي ، و إلى جميع أصدقائي .

ملخص الدراسة:

تحاول هذه الدراسة إلقاء الضوء على مختلف الوسائل المحلية التي يمكن أن تستخدمها السلطات المحلية في إدارة التنمية المحلية، كإشراك مختلف الفاعلين من مجتمع مدني و قطاع خاص لإدارة التنمية المحلية إضافة إلى استخدام مختلف وسائل التسيير التي تساعد على تفعيل الوحدات المحلية في إدارة التنمية المحلية في الإقليم المحلي من خلال مختلف مبادئ الحكم الراشد، ومنه تنتقل الإدارة المحلية من الحكم إلى الحكم الراشد إضافة إلى استخدام تقنيات المناجمت المحلي التي تركز على النتيجة، الإدارة بالأهداف، المرونة ,,,اخ و محاولة إسقاط هذه الآليات المحلية على التجربة الجزائرية في الإدارة المحلية من خلال دراسة حالة ولاية بسكرة.

الكلمات المفتاحية: آليات التنمية المحلية، إدارة التنمية المحلية، الإقليم المحلي.

Abstract:

This study tries to underline the diffrent mechanisms that local autority can use in the local development process, for example, when territorial actors are allowed to participate (civil society, private sector). Moreover , other mechanisms are followed to the local unities activation process. So, the local management passes from the governance to the good governance. Management techniques that are used, concetrate on the objectif and the management by objectif. To best define the problematic, we have taken the case study of the Wilaya of Biskra.

Key words: the local development mechanisms, the local development management, the territoire local .

Résumé:

Nous voulons, à travers cette étude, mettre en lumière les différents mécanismes que peuvent utiliser les autorité locales dans la gestion du développement local, par exemple quand on fait participer les acteurs territoriaux (société civile

et secteur privé). De plus, d'autres mécanismes sont mis en place, en vue d'activer les unités pour la gestion du développement sur le territoire local. Ainsi, la gestion locale passe de la gouvernance à la bonne gouvernance.

En outre, il ya des techniques de management qui sont utilisées, et qui concentrent sur les résultats et la gestion par objectif.

Pour cela, nous avons pris une étude de cas pour pouvoir répondre à cette problématique de développement local dans la Wilaya de Biskra.

Mots clé: la gestion du développement local, les mécanismes de développement local, le territoire local.

محتويات البحث الصفحة

كلمة شكر..... I

الإهداء II

الملخص..... III

مقــدمة ..... أ

الفصل الأول: وسائل الولاية في إدارة التنمية المحلية

المبحث الأول : الإدارة و التنمية المحلية.....10

المطلب الأول : مفهوم الإدارة المحلية و أهميتها.....10

المطلب الثاني: مفهوم التنمية المحلية و المفاهيم المرتبطة بها 13

المطلب الثالث: أبعاد التنمية المحلية 16

المبحث الثاني: الولاية كأداة لتحقيق التنمية المحلية 19

المطلب الأول: تعريف الولاية :هياكلها ، هيئاتها.....19

المطلب الثاني: صلاحيات هيئات الولاية لتحقيق تنمية المحلية.....26

المطلب الثالث : مالية الولاية في التنظيم الإداري الجزائري.....34

المبحث الثالث: الأدوات المحلية لتحقيق التنمية للولاية.....44

المطلب الأول : الاستفادة من خصوصية الإقليم المحلي.....44
المطلب الثاني : المدخل التشاركي مع القطاع الخاص و المجتمع المدني 48
المطلب الثالث : نحو حكم راشد و مناجمنت محلي.....56

الفصل الثاني : دراسة حالة ولاية بسكرة في تحقيق التنمية المحلية

المبحث الأول : نبذة عن ولاية بسكرة.....63

المطلب الأول : تعريف بولاية بسكرة.....63
المطلب الثاني : طبيعة التضاريس و السكان في ولاية بسكرة.....64
المطلب الثالث : الإمكانيات التنموية لولاية بسكرة.....66

المبحث الثاني : تجربة ولاية بسكرة في تحقيق التنمية المحلية.....71

المطلب الأول : أهم الإنجازات التنموية في ولاية بسكرة ضمن مخطط 2010-2014.....71
المطلب الثاني: أهم أشغال مجلس الولاية و لجانها.....81
المطلب الثالث : أهم معوقات برامج التنمية المحلية في ولاية بسكرة.....86

المبحث الثالث : واقع إدارة التنمية المحلية في ولاية بسكرة.....88

المطلب الأول : واقع إشراك ولاية بسكرة لفواعل التنمية المحلية.....88

المطلب الثاني : طرق تسيير التنمية المحلية في ولاية بسكرة.....91
المطلب الثالث: نتائج الدراسة وأهم الاقتراحات.....96

الخاتمة 99
الملاحق 102
قائمة المراجع.....106

مقدمـــــــة

مقدمة:

إن الإدارة المحلية التي تعتبر من أهم وسائل تحقيق التنمية المحلية أصبحت لوحدها عاجزة عن تحقيق هذا الهدف، فمختلف الدراسات تؤكد على أن التنمية المحلية هي مسار يشترك فيه عدة فواعل إضافة إلى ضرورة استخدام وسائل و تقنيات تزيد من قدرة الإدارة المحلية على تحقيق إدارة فعالة للتنمية المحلية، ولهذا سنحاول دراسة مختلف الآليات المحلية التي قد تستخدمها الولاية (كجهاز إداري) في إدارة التنمية المحلية.

أهمية الموضوع:

لهذا الموضوع أهمية كبيرة حيث أنه مرتبط بعمل الجماعات المحلية عامة والولاية خاصة، في إدارة التنمية المحلية و محاولة الارتقاء بقدرتها لتلبية حاجة المواطن و تحقيق التنمية المحلية بفعالية أكبر و لهذا فإننا نجد في هذا الموضوع أهمية علمية و عملية.

الأهمية العملية تتمثل في استفادة الجماعات المحلية في الجزائر من هذه الدراسة، على اعتبار أنها تحاول توضيح طرق استفادة الولاية من مختلف الوسائل التي تفعل دورها في إدارة التنمية المحلية الهدف الأساسي الذي أنشأت من أجله.

أما الأهمية العلمية تتمثل في محاولة إثراء الدراسات المتعلقة بالتنمية المحلية كون هذه الدراسة تحاول دراسة التنمية المحلية من زاوية إشراك فواعل الإقليم مع الإدارة المحلية في تحقيق التنمية المحلية، هذا من جهة إضافة إلى الإسهام في الدراسات المتعلقة بالجماعات المحلية، خصوصا و أن لهذه الدراسة شق تطبيقي يتعلق بدراسة حالة ولاية بسكرة، لربط الجانب النظري بالجانب التطبيقي.

أسباب اختيار الموضوع: هناك عدة أسباب لاختيار هذا الموضوع و يمكن تحديدها من خلال:

أ/ أسباب موضوعية:

- ارتباط الموضوع بعمل الجماعات المحلية التي ستستفيد من هذه الدراسة.
- إثراء الدراسات المتعلقة بالتنمية المحلية
- محاولة فهم البعد المحلي (الإقليم المحلي)

ب) أسباب الذاتية:

- الاهتمام بموضوع الإدارة المحلية كرغبة ذاتية
- حيوية موضوع التنمية المحلية

تهدف هذه الدراسة إلى:

1- إبراز مختلف الفواعل المحلية التي تشارك الولاية في إدارة التنمية المحلية

2- إبراز مختلف الوسائل و التقنيات التي يمكن أن تستخدمها الولاية في إدارة التنمية المحلية

3- دراسة واقع هذه الوسائل المحلية في ولاية بسكرة

4- دراسة واقع إدارة التنمية المحلية في الولاية بسكرة

5- تقديم تصور شامل للحلول الممكنة

أدبيات الدراسة:

لقد تم الاعتماد في هذه الدراسة على ما توصلت إليه الدراسات السابقة التي تعتبر قريبة من الموضوع محل البحث، ومن بين تلك الدراسات يمكن أن نذكر:

أ) الدراسة التي قامت بها "وفاء معاوي "، حول موضوع: "الحكم المحلي الرشيد كآلية للتنمية المحلية في الجزائر" [1]، وفي هذه الدراسة تطرقت الباحثة إلى الإشكالية التالية :

- إلى أي مدى يمكن اعتبار الحكم المحلي الرشيد المحرك الأساسي للوصول إلى التنمية المحلية فعالة في الجزائر ؟

حيث حاولت هذه الدراسة التعرض لمختلف العناصر المكونة للحكم الراشد المحلي، كالمساءلة، الشفافية، حكم القانون ... إخ ومحاولة تطبيق هذه المفاهيم على التجربة الجزائرية بشكل عام.

ومن بين النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة أن الحكم الراشد المحلي يمكن أن يكون آلية تحقق التنمية المحلية، غير أن هذا يتطلب التوجه نحو اللامركزية، كما أن الحكم المحلي الرشيد يمكن أن يكون مدخلا لتحقيق التنمية الشاملة .

[1] وفاء معاوي ، << الحكم المحلي الرشيد كآلية للتنمية المحلية في الجزائر >> . مذكرة ماجستير، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة ،2009 .

ب) **الدراسة الثانية** : هي التي قام بها "عزيز محمد الطاهر " حول موضوع : "آليات تفعيل دور البلدية في إدارة التنمية المحلية في الجزائر"[1] ولقد تناول الباحث الإشكالية التالية:

- ما مدى نجاعة الآليات القانونية التي حددها المشرع لتفعيل دور البلدية في إدارة التنمية المحلية ؟

وقد ركزت هذه الدراسة في الفصل الأول علي مشاركة الموظفين المحليين في التنمية المحلية كما تطرقت إلى مشاركة المواطن في التنمية المحلية أما الفصل الثاني فقد تطرقت فيه هذه الدراسة الى استقلالية المجالس المنتخبة في إدارة التنمية المحلية من عدة جوانب مركزة على الجانب المالي.

ومن بين أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة أن الصلاحيات التنموية للبلدية كافية لتحقيق التنمية المحلية غير أن المجلس الشعبي البلدي ليس لديه استقلالية كافية خاصة من الناحية المالية .

ت) **الدراسة الثالثة**: هي للكاتب "عبد الفتاح توزري" عنوان الكتاب: ,développement local) acteurs et action collective[2]) وقد حاول خلالها التطرق إلى مختلف الفواعل المحلية من الخلال ما سماه الفعل المشترك، من اجل الوصول إلى التنمية المحلية، وقد تطرق أيضا لمختلف مقاربات الفعل المحلي المشترك، إضافة إلى تطرقه للحكم المحلي الرشيد، كما أن الكتاب خصص جزء لسياسة المدينة أيضا .

حيث أن الكاتب في هذه الدراسة حاول معالجة إشكالية مشاركة مختلف الفواعل المحلية في تحقيق التنمية المحلية، غير أن هذه الدراسة عبارة عن إطار عام لتحليل فلم يربط الكاتب هذه الأفكار بنموذج معين.

[1] عزيزمحمد الطاهر، <<أليات تفعيل دور البلدية في إدارة التنمية المحلية في الجزائر >> مذكرة ماجستير، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2011.

[2] ABDELFATTAH TOUZRI, **développement local, acteurs et action collective**. Louvain: Belgique , édition presses universitaires de louvain , 2005

إشكالية الدراسة:

إن تعدد فواعل التنمية المحلية على المستوي المحلي من جمعيات محلية، قطاع خاص، جعل الكثير من الباحثين يهتم بهذه الفواعل المحلية ليس في تحقيق التنمية المحلية، و لكن كآلية تستخدمها الوحدات المحلية في إدارة التنمية المحلية عن طريق ما أصطلح عليه " **التشارك** " حيث أن هذا التشارك بين الإدارة المحلية و الفواعل المحلية من شأنه أن يحقق فعالية أكبر للوحدات المحلية في إدارة التنمية المحلية على الإقليم المحلي.

إضافة إلى ظهور نظريات حديثة تهتم بفعالية الإدارة المحلية كظهور الحكم المحلي الرشيد و المناجمنت المحلي التي تعتبر كآلية لتحقيق التنمية المحلية، حيث أنها وسائل تزيد من فعالية الوحدات المحلية في إدارة التنمية المحلية بشكل أفضل .

وبما أن الإدارة المحلية في الجزائر تتكون من البلدية و الولاية، فقد تم دراسة الولاية و علاقتها مع الوسائل المحلية للتنمية، نظرا لاحتوائها على مختلف فواعل التنمية المحلية، إضافة إلى اعتبارها كإقليم محلي، خاصة و أن الولاية في الجزائر من الوحدات الإدارية المحلية التي من أهم وظائفها تحقيق التنمية المحلية، ولهذا سنحاول دراسة علاقة الوسائل المحلية السابقة الذكر كآليات لتفعيل دور الولاية في إدارة التنمية المحلية، من خلال دراسة حالة ولاية بسكرة، كنموذج من ولايات الجزائر لمحاولة ربط الجانب النظري بالجانب التطبيقي .

ومنه يمكن أن نطرح **السؤال المحوري الأتي:**

- **ما مدى فعالية الآليات المحلية التي تستخدمها الولاية في إدارة التنمية المحلية علي ضوء دراسة حالة ولاية بسكرة ؟**

ومن بين أهم الأسئلة الفرعية التي نقترحها في هذه الدراسة الأسئلة التالية:

1- ماهي أهم الوسائل المحلية التي يمكن أن تستخدمها الولاية في إدارة التنمية المحلية؟
2- ماهي أهم النظريات التي تهتم بفعالية الإدارة المحلية ؟
3- ماهو واقع إدارة التنمية المحلية في ولاية بسكرة؟

حدود المشكلة:

سنحاول دراسة مدى فعالية الآليات المحلية التي تستخدمها الولاية في إدارة التنمية المحلية. فالآليات المحلية التي سنحاول دراستها هي:

- **آلية تشارك** الولاية مع القطاع الخاص والمجتمع المدني في إدارة التنمية المحلية.

- **دراسة تقنيات** المناجمنت و أسلوب الحكم المحلي الرشيد **كآلية** تستخدمها الولاية في إدارة التنمية المحلية.

أما إدارة التنمية المحلية فهي تعني << تحقيق التنمية(المحلية) الشاملة من خلال الإدارة الكفأة و الفعالة للجهود و مدخلات التنموية المتاحة[1].>> كما تعني أيضا <<...الأسلوب و النمط الإداري المتبع، وبالتالي فهي مجموعة من الأساليب الإدارية الملائمة لتشغيل الجهاز الإداري ومواجهة مشكلاته بما يحقق الإنماء الاقتصادي الفعال و يحافظ على موارد الدولة...[2]>>

ومنه سنركز على الآليات-السابقة الذكر- حيث سيتم دراستها في الواقع، من خلال تجربة ولاية بسكرة و **ستركز هذه الدراسة على الزاوية الاتصالية** بين الولاية وشركاء التنمية المحلية و لهذا لن يتم التركيز على الجانب القانوني في هذه الدراسة .

أما بخصوص الآليات (القانونية و المالية) التي تستخدمها الولاية في إدارة التنمية المحلية فإننا نكتفي بالإشارة إليها في الإطار النظري .

<u>الإطار المكاني للدراسة:</u>

سنحاول دراسة الآليات المحلية التي تستخدمها الولاية في إدارة التنمية المحلية في ولاية بسكرة كنموذج من ولايات الجزائر .

[1] نائل عبد الحافظ العوالمة ، <u>إدارة التنمية : الأسس-النظريات- التطبيقات العملية</u> ، عمان:الاردن ، درا زهران لنشر والتوزيع ، 2009، ص 21.
[2] عزيزمحمد الطاهر، المرجع السابق ص 5.

الإطار الزماني للدراسة:

بما أن هذه الدراسة لها شق ميداني فإننا سنحاول ربط هذه الدراسة بالمخطط التنموي 2010-2014 حيث أن الإطار الزماني للدراسة محصور في هذه المدة الزمنية، المرتبطة أيضا بعمل الولاية وفق المخطط السابق الذكر.

و للإجابة على الإشكالية المطروحة **نقترح الفرضيات** التالية:

1- **الفرضية الأولى** : شراكة ولاية بسكرة مع القطاع الخاص والمجتمع المدني تؤدي إلى زيادة فعالية ولاية بسكرة في إدارة التنمية المحلية.
2- **الفرضية الثانية**: تطبيق مختلف معايير الحكم الراشد و المناجمنت المحلي يزيد من فعالية ولاية بسكرة في إدارة التنمية المحلية.

مناهج و اقترابات الدراسة:

لقد تم الاعتماد في هذه الدراسة على **منهج دراسة حالة**، حيث يعد من أنسب المناهج في الدراسات الميدانية، إذ يمكن تعريفه <<... على انه المنهج الذي يتجه إلى جمع البيانات العلمية المتعلقة بأية وحدة سواء كانت فردا أو مؤسسة أو نظاما اجتماعيا أو مجتمعا محليا أو مجتمعا عاما، وهو يقوم على أساس التعمق في دراسة مرحلة معينة من تاريخ الوحدة أو دراسة جميع المراحل التي مرت بها و بذلك بقصد الوصول إلى تعميمات علمية متعلقة بالوحدة المدروسة و بغيرها من الوحدات المشابهة لها...[1]>>

و لقد تم استخدام في هذه الدراسة **الاقتراب**، الذي يمكن تعريفه : <<على انه إطار تحليلي يؤخذ كأساس عند دراسة الظاهرة السياسية أو الاجتماعية، كما انه طريقة تفيد في معالجة موضوع سواء تعلق الأمر بوحدات التحليل المستخدمة أم الأسئلة التي تثار.[2]>> حيث أن الاقتراب يعبر عن زاوية نظر ولكل اقتراب مفاهيمه و مصطلحات الخاصة به التي تحلل الواقع من زاوية نظر معينة، ولهذا فقد **استخدمنا في هذه الدراسة الاقتراب الاتصالي لكارل دويتش** حيث يمثل إطار تحليلي لدراسة

[1] محمد شلبي، المنهجية في التحليل السياسي المفاهيم ، المناهج ، الإقترابات و الأدوات . القاهرة: (د.د.ن) ، 1997، ص 87.
[2] المرجع نفسه، ص 116.

الظاهرة من زاوية الاتصال ، <<...ويعد عالم السياسة "كارل دويتش karl deutsch أول من قاد محاولة استخدام الاتصال كبؤرة اهتمام للتحليل السياسي، وذلك بعرض أفكاره في مجموعة من المقالات و مؤلفات أشهرها كتابيه : " العصب الحكومي" و " السياسة والحكم " ...[1]>>

أدوات جمع البيانات:

لقد تم استخدام عدة أدوات لجمع البيانات في هذه الدراسة وهي:

1- **الملاحظة** : لقد تم الاعتماد على الملاحظة بالمشاركة في هذه الدراسة من خلال حضور جلسة إستماع انشغالات المواطنين في مقر المجلس الشعبي الولائي لولاية بسكرة .

إن للملاحظة أهمية كبيرة في البحث العلمي <<...حيث تستعمل الملاحظة في حالات معينة و خاصة بالنسبة للمواضيع السلوكية أو المواضيع التي تحتاج إلى المعاينة و الحصول على المعلومات اللازمة في المواقف الطبيعية...[2]>>

2- **المقابلة:** لقد تم استخدام المقابلة كأداة لجمع المعلومات، فلقد تم إجراء ثلاث مقابلات مع المسؤولين المحليين في ولاية بسكرة وهم:

أ) مقابلة مع السيد : إحسان فهد بن زيد ، رئيس لجنة التنمية المحلية و الاستثمار والتشغيل، في المجلس الشعبي الولائي لولاية بسكرة، في : 20-11-2013.

ب) مقابلة مع السيد: جمال السوفي، مسؤول في الأمانة العامة لولاية بسكرة، في مكتبه . في : 10-11-2013.

ج) مقابلة مع السيد : سعد الله بوبكر، رئيس ديوان المجلس الشعبي الولائي لولاية بسكرة ، في مكتبه في: 13-11-2013.

وتعد المقابلة من أحد وسائل جمع المعلومات الأكثر أهمية <<... فهي تقنية مباشرة تستعمل من أجل مساءلة الأفراد بكيفية منعزلة، ولكن أيضا وفي بعض الحالات، مساءلة جماعة بطريقة نصف موجهة تسمح بأخذ معلومات كيفية بهدف التعرف العميق على الأشخاص المبحوثين...[3]>>

---

[1] المرجع نفسه ، 149.

[2] عمار بوحوش، دليل الباحث في المنهجية و كتابة الرسائل الجامعية.الجزائر:موفم لنشر والتوزيع، 2002، ص 50.

[3] موريس أنجرس، منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية.(ترجمة: بوزيد صحراوي و آخرون)،ط2، الجزائر: دار القصبة لنشر و التوزيع ، 2010، ص 197.

3- **دراسة الوثائق الرسمية**: تم التطرق في البحث إلى دراسة الوثائق المتعلقة تحديدا بالتنمية المحلية في ولاية بسكرة، حيث تم استغلال هذه الوثائق الرسمية كمصدر من مصادر المعلومات كحصيلة الإنجازات التي تعدها الأمانة العامة للولاية إضافة إلى مختلف التقارير الصادرة عن لجان المجلس الشعبي الولائي لولاية بسكرة.

صعوبات الدراسة:

من أهم الصعوبات التي صادفت انجاز هذه الدراسة هي :

- ضيق الوقت: حيث أن هذه الدراسة محددة بوقت معين لا يجب تجاوزه خاصة و أن هذه الدراسة لها جانب ميداني، يتطلب جهد ووقت كبير لإكمال الدراسة الميدانية .
- الصعوبة المرتبطة بالدراسة الميدانية، حيث أن الدراسة المرتبطة بالواقع تتطلب صبرا كبيرا لكي يتحصل الباحث على ما يريد من معلومات نظرا لتخوف المتحاور معهم أثناء المقابلة من الإدلاء بشهادتهم .

خطة الدراسة:

لقد تم تقسيم خطة البحث إلى فصلين، كل فصل يتضمن ثلاث مباحث وكل مبحث له ثلاث مطالب.

الفصل الأول: يتعلق بالجانب المفاهيمي و النظري للدراسة فهو يحتوي على أهم مفاهيم الدراسة إضافة إلى الجانب القانوني للولاية و أخيرا أهم النظريات المتعلقة بالموضوع.

الفصل الثاني : يتعلق بدراسة حالة ولاية بسكرة كجانب تطبيقي للدراسة حيث يتناول هذا الموضوع تجربة ولاية بسكرة في إدارة التنمية المحلية، وواقع مختلف فواعل التنمية المحلية بالولاية.

الفصـــــل الأول

وسائل الولاية في إدارة التـنمـية المـحـلـية

المبحث الأول : الإدارة و التنمية المحلية

في هذا المبحث سنتطرق إلى أهم مفاهيم الدراسة، و التي ترتبط أساسا بالإدارة و التنمية المحلية فالإدارة التي لها علاقة بالتنمية المحلية هي بلا شك الإدارة المحلية التي انبثقت عن اللامركزية الإدارية، كما أننا سنتطرق لأهمية الإدارة المحلية و مختلف أبعاد التنمية المحلية.

المطلب الأول: مفهوم الإدارة المحلية و أهميتها

تعتبر الإدارة المحلية من الأساليب الإدارية لتسيير الأقاليم المحلية، فهي على عكس المركزية الإدارية تسمح للمنتخبين المحليين بتسيير شؤون الإقليم المحلي، و مشاركة المواطنين المحليين في تسيير شؤونهم، بأنفسهم عبر اختيار ممثليهم، و تفاعلهم مع السلطات المحلية في تسيير الشأن المحلي.

و هذا لن يتم إلا في إطار الأسلوب الإداري اللامركزي، حيث أن اللامركزية الإدارية تعني <<...أنها مسار تستطيع الدولة من خلال مبادرتها إعطاء إستقلالية أوسع للجماعات المحلية، ومنه تنسحب الدولة تدريجيا من مجالات محددة لصالح الجماعات المحلية، مما يكسب هذه الأخيرة كفاءة تسيير شؤونها...>>[1] ومنه فاللامركزية الإدارية تعني توزيع السلطة الإدارية بين الجهاز المركزي و الهيئات المحلية، ولها صورتان أساسيتان هما اللامركزية المصلحية واللامركزية الإقليمية.[2]

أما المركزية الإدارية فهي تعني <<... تركيز ممارسة مظاهر السلطة العامة و تجميعها في يد الحكومة المركزية في العاصمة (مجلس الوزراء و الوزراء) في الدول البرلمانية و ممثليهم في الأقاليم دون مشاركة هيئات شعبية منتخبة، فالدولة المركزية كما يقول بعض الفقهاء هي الدولة التي تتولي فيها الحكومة المركزية، إدارة جميع المرافق العامة...>>[3]

فالسلطة المركزية في هذه الحالة تسيطر على جميع المرافق العامة و معها إدارة شؤون الأقاليم عبر ممثليها المركزيين، وبذلك يكون للمركزية الإدارية صورتان أساسيتان هما التركيز الإداري و عدم التركيز الإداري .

---

[1] BARBIER VAERIE ET AUTRES << service public local et développement durable >> .**revue d'économie régionale et urbain** , 2 avril 2003 p3.

[2] فاللامركزية المصلحية هي عبارة عن مشروع اقتصادي تملكه الدولة و تمنحه الشخصية المعنوية لإشباع الحاجات العامة مثل المستشفيات مثلا أما اللامركزية الإقليمية توزيع السلطة الإدارية بين الحكومة و الهيئات المحلية

[3] علي خطار شطناوي، الادارة المحلية . عمان: ، دار وائل لطباعة والنشر ،2002، ص 13.

فالتركيز الإداري هو عبارة عن الصورة المتطرفة للمركزية الإدارية، فممثلي السلطة المركزية في الأقاليم ينفذون أوامر السلطة المركزية و لا يملكون سلطة البت و التصرف، أما عدم التركيز الإداري هو << .... منح سلطة البت النهائي في بعض الأمور إلى ممثلي السلطة المركزية في الأقاليم [1]...>>

ومن خلال توضيح أهم أساليب التنظيم الإداري يمكن أن ننتقل إلى تعريف الإدارة المحلية التي تنتمي إلى التنظيم الإداري اللامركزي كما سبق و أن أشرنا.

هناك عدة اتجاهات تعرف الإدارة المحلية حسب مفهومها و حسب نظرتها لدرجة استقلالية المجالس المنتخبة عن السلطة المركزية.

فالاتجاه الانجليزي يعرف الإدارة المحلية على أنها <<... مجلس منتخب تتركز فيه السلطات المحلية و يكون مسؤول سياسيا أمام الناخبين المحليين و يعتبر مكملا لأجهزة الدولة، كما يعرفها على أنها ذلك الجزء من الحكومة الذي يختص أساسا بالموضوعات التي تهم سكان منطقة معينة، بالإضافة إلى المسائل التي ينظر البرلمان ملائمة إدارتها بواسطة سلطات منتخبة تكمل الحكومة المركزية، أما الاتجاه الفرنسي : يعرفها الرأي الأول على أنها عبارة عن هيئة محلية تقوم على إدارة نفسها بنفسها s'administer elle-même و تطلع بتصريف شؤونها المحلية بشرط توفر عناصرها و عدم خضوع هذه الهيئات لرقابة صارمة من جانب السلطات المركزية، و الجانب الأخر يعرفها بأنها إعطاء سلطة اتخاذ القرارات الإدارية لأعضاء غير موظفي السلطة المركزية و الذين لا يلتزمون بواجب الخضوع الرئاسي، بل غالب ما يكون منتخبين من المواطنين المعنيين ....[2]>>

ومن هذه التعريفات نستنتج أن الإدارة المحلية ليس لها تعريف جامع مانع لكنها تشترك في عناصر يمكن أن نحصرها في النقاط التالية:

1- وجود مصالح محلية متميزة

2- وجود مجالس محلية منتخبة مستقلة عن السلطة المركزية

[1] عبد الله حسين عساف العاسف ، <<علاقة المركزية و اللامركزية بأداء الوظيفي >> مذكرة ماجستير في العلوم الادارية ، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية ، 2003، ص 28.

[2] محمد الديداموني ، محمد عبد العال، الرقابة السياسية و القضائية على اعمال الادارة دراسة مقارنة . مصر: دار الفكر و القانون لنشر و التوزيع ،2008 ص 26.

3- خضوع المجالس المنتخبة لرقابة الحكومة المركزية

ومنه يمكن إعطاء تعريف إجرائي للإدارة المحلية من خلال التعريفات السابقة حيث يمكن أن نعرفها على أنها " **وحدات إدارية محلية تتكون من مجالس منتخبة، لها استقلالية مالية و إدارية عن السلطة المركزية لتتمكن من تحقيق الأهداف التي أنشأت من أجلها مع بقاء حق الرقابة للسلطة المركزية**".

وللإدارة المحلية أهمية كبيرة من خلال المزايا التي تتمتع بها فهي<< ...**أولا** تجسد الديمقراطية على المستوي المحلي: من خلال إشراك المنتخبين من الشعب في ممارسة السلطة، و هي علامة من علامات الديمقراطية، **ثانيا** أنها تساعد في تقليل مهام الدولة فتنوع نشاط الدولة، فرض إنشاء هياكل لمساعدة الدولة في الدور المنوط بها، **ثالثا:** إضافة إلى أن التفاوت فيما بين أجزاء الإقليم من الناحية الجغرافية(فهناك مناطق ساحلية وأخري صحراوية)، كما تختلف من حيث عدد السكان هذا الاختلاف يفرض بضرورة الاستعانة بالإدارة المحلية لتسيير شؤون الإقليم ذلك أنه لا يمكن تصور تسيير كل المناطق على اختلاف إمكانياتها و مواقعها بجهاز مركزي واحد...[1]>>

فالإدارة المحلية في هذه الحالة هي الأقرب للمواطن المحلي فهي الأقدر على فهم احتياجاته و طريقة تلبيتها، و تحقيق أهداف التنمية المحلية، كما أنها تتضمن بعد من أبعاد الديمقراطية فهي تتيح للمنتخبين المحليين تحمل المسؤولية وكتساب الخبرة في تسيير الشأن العام .

<<...كما أن العمل بأسلوب الإدارة المحلية يؤدي إلى تحاشي البطئ في صدور القرارات التي لها صلة بالمصالح المحلية في الهيئات اللامركزية و ذلك من خلال مشاركة المواطن المحلي المشارك في إعداد و إصدار القرارات المحلية بناء على الحاجيات محلية و مشروعات ذات العائد المحلي أولا...[2]>>

إن الإدارة المحلية ترتبط بمفهوم أخر و هو التنمية المحلية حيث يعتبر هذا الأخير هدفا تسعى لتحقيقه الإدارة المحلية، سنحاول في المطلب الموالي التطرق إلى مفهوم التنمية المحلية و المفاهيم المرتبطة بها .

[1] بسمة عولمي ، << تشخيص نظام الإدارة المحلية و المالية المحلية في الجزائر >> **مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا** ،عدد 4 ، ص 259.

[2] محمد الديداموني ، محمد عبد العال، المرجع السابق ص 21.

المطلب الثاني: مفهوم التنمية المحلية و المفاهيم المرتبطة بها

قبل التطرق لمفهوم التنمية المحلية سنتطرق أولا لتعريف التنمية بشكل عام حيث يمكن أن نعرفها على أنها : <<...انبثاق ونمو كل الإمكانيات و الطاقة الكامنة في كيان معين، بشكل كامل و شامل و متوازن سواء كان هذا الكيان فردا أو جماعة أو مجتمعا، كما يمكن تعريفها على أنها التحولات الجادة و المستمرة التي يقوم بها البشر لتحسين ظروف الحياة الجماعية و الفردية بما يتوافق مع الإمكانيات المتاحة وفق النسق السائد في المجتمع ...[1]>>

فالتنمية بهذا المعني هي الزيادة النوعية، و التطور و التحسن النوعي فالتنمية عملية مستمرة، قصديه واعية تسعي لتطور النوعي من حال إلى حال أفضل، و بتعريف التنمية سنتطرق إلي نشأة مصطلح **التنمية المحلية** حيث أن هذا المصطلح ظهر سنة 1962 <<...وفي سنة 1965حاولت الدولة البريطانية تجنيد سكانها لتحقيق التنمية المحلية، **و كانت تجربة أولي** في مجال التنمية المحلية التي تتعلق تحديدا بالأقاليم الفلاحية التي عانت التهميش بسبب التطور الاقتصادي في ذلك الوقت...[2]>>.

ويمكن أن نعرف التنمية المحلية على أنها : << مسار لتنويع و إثراء الأعمال الاقتصادية و الاجتماعية في إقليم معين من خلال تجنيد و ربط موارده وثرواته و منه يصبح منتوج جهد سكان الإقليم ...[3]>> فالتنمية المحلية هي عبارة عن إشراك المواطنين المحليين في عملية تنمية الإقليم المحلي.

ويمكن تعريف التنمية المحلية كذلك على أنها: <<...مسعى اتحادي يهدف إلى تجنيد بشكل دائم الفاعلين في الإقليم محدد حول مشروع اقتصادي و اجتماعي و ثقافي، كما عرف jean-louis التنمية المحلية على أنها "عبارة تدل على التضامن المحلي التي تكون علاقة اجتماعية جديدة و التي

[1] رفيق بن مرسي ، <<الأساليب الحديثة لتنمية الادارية بين حتمية التغيير و معوقات التطبيق حالة الجزائر >> مذكرة ماجستير ، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2001م ص 18.

[2] pierre-noël Deminieuil, << développement social local et territorial: repéres thématiques et bibliographiques sur le cas français >> , France: **de boeck superier** ,2008 p 117.

[3] Nait merzoug ml, kouadria noureddine ,amara fatah , << gouvernance urbaine et développement local en algérie quels enjeux pour les métropoles régionales : cas annaba>>,**revue des sciences humaines** ,université de mohamed khider biskra n24 , 2012 ,p10.

تدافع عن إرادة الإقليم micro-région و تثمين الثروة المحلية التي تؤدي إلى خلق الثروة الاقتصادية...[1]>>

فالتنمية المحلية تحمل في مضمونها فكرة التعاون بين مختلف الفاعلين لتحقيق أهداف تنموية تعود بالنفع على السكان المحليين الذين يعتبرون من الفاعلين في تنمية الإقليم المحلي، ويرتبط مفهوم التنمية المحلية كذلك بمفاهيم عديدة يمكن أن نتطرق إلى أهمها و هو **مفهوم التنمية المستدامة**

حيث يعتبر هذا المفهوم مجاورا لمفهوم التنمية المحلية، التي تسعى لتحسين الظروف العامة للإقليم لكن بضرورة مراعاة البعد البيئي و عدم الإضرار بحق الأجيال القادمة في تلبية حاجياتهم، ويمكن تعريف التنمية المستدامة من خلال << .... تقرير نادي روما 1972، و العديد من الملتقيات الدولية التي اهتمت بموضوع التنمية المستدامة، حيث تم تعريفها في تقرير brundtland (1987) على أنها "تنمية اقتصادية واجتماعية وبيئية في نفس الوقت، تستجيب لحاجيات الحاضر بدون الإخلال بقدرة الأجيال القادمة على تلبية حاجياتهم...[2]>>

فالتنمية المستدامة لها علاقة وطيدة مع التنمية المحلية، فإذا كانت التنمية المستدامة هي بالأساس تحقيق تنمية اقتصادية و اجتماعية مع مراعاة الجانب البيئي، فإن التنمية المحلية أصبحت مع تزايد الاهتمام بالبعد البيئي تتضمن هي الأخرى ذلك البعد البيئي، الذي أصبح بعدا من أبعادها.

أما المفهوم الأخر المرتبط بالتنمية المحلية، هو **مفهوم تنمية المجتمع المحلي** الذي يعتبر قريب إلى حد بعيد من مفهوم التنمية المحلية حيث يمكن أن نعرف تنمية المجتمع المحلي كما عرفها "موري روس" <<...بأنها عملية يتمكن بها المجتمع المحلي من تحديد حاجياته و أهدافه، وترتيب هذه الحاجيات والأهداف وفقا لأولوياتها مع تحسين الثقة والرغبة في العمل لمقابلة تلك الحاجات و الأهداف، والتعرف على الموارد الداخلية المتصلة بهذه الحاجات و الأهداف و القيام بالعمل على إزائها و من خلال ذلك يمكن أن تنمو وتمتد روح التعاون و التضامن في المجتمع " كما يمكن تعريف تنمية المجتمع المحلي من خلال تعريف كندوكا " بأنها تشتمل على عملية مركبة و برنامج ذا أغراض عدة، فهي كعملية تهدف إلى أن يتعلم الناس، و تحثهم على المساعدة الذاتية و تنمية قادة محليين

[1] Demieuil pierre-noël,op.cit. p.127.
[2] Sophie boutilier et autre ,développement durable et responsabilité sociale des acteurs. Paris: L'harmattan, 2009, p 18.

إجابيين و تضع في أذهان الريفيين الشعور بالمواطنة، و في أذهان الحضريين روح الشعور بالمدينة وتدعم الديمقراطية لدى القاعدة العريضة من المواطنين في المجتمع، وهي كبرنامج ذو أغراض متعددة نجد أنها تشمل في المجتمعات الريفية الزراعية، الري و الصناعات الريفية ...و التعليم ....والصحة وبرامج المرأة، وتدريب قادة القرية أما تنمية المجتمع الحضري فتشمل على نفس الأنشطة و لكن بشكل أوسع...[1]>>

فتنمية المجتمع المحلي هي كذلك قريبة من مفهوم التنمية المحلية، لأن كلاهما يحاول تحقيق أهداف تنموية داخل الإقليم المحلي، ولهذا نجد نوع من التداخل في تحقيق الأهداف بين التنمية المحلية من جهة و تنمية المجتمع المحلي من جهة أخرى.

فالتنمية المحلية كمفهوم لها عدة أهداف نذكر منها <<... أ- أهداف اقتصادية : تتمثل في مساهمة الوحدات المحلية في إعداد خطط تنمية، و الاستفادة من الإمكانيات الاقتصادية المحلية و توجيهها نحو مشروعات الإنتاجية و الخدماتية لخلق فرص العمل للمواطنين المحليين، ب-أهداف الاجتماعية: و المتمثلة في الارتقاء بالجانب الاجتماعي من خلال تبني سياسات اجتماعية تساعد علي تحسين مستويات المعيشة و الحد من الفقر في المجتمعات المحلية، ت- الأهداف السياسية : تتمثل في تنمية قدرات المواطنين على إدراك و تفهم مشاكلهم، و التحديات التي تواجههم و تعبئة الإمكانيات المتوفرة لمواجهة هذه المشاكل. هـ- الأهداف الإدارية : و تتضمن تحقيق كفاءة الإدارة المحلية و تخفيف أعباء الإدارة المركزية و التغلب على مشكلة البيروقراطية ...[2]>>

من خلال التعاريف السابقة نستنتج أن التنمية المحلية مفهوم شامل، في إطاره المحلي له علاقة بالجوانب لاقتصادية والاجتماعية وفقا لاحتياجات الإقليم المحلي ولذلك تعتبر التنمية المحلية من أهم المفاهيم لأنها تمثل غاية في حد ذاتها فالجماعات المحلية تسعى للوصول إلى هدف التنمية المحلية الذي يعتبر من أهم أهدافها التي أنشأة من أجلها .

[1] أحمد مصطفي خاطر، محمد عبد الفتاح ، الاتجاهات المعاصرة في تنمية المجتمعات المحلية . الإسكندرية : المكتب الجامعي الحديث لنشر و التوزيع ، 2010، ص 54-55

[2] خميسي مقداد ،<< واقع و أفاق التنمية المحلية في الجزائر خلال الفترة 1990-2008دراسة حالة البليدة >>. مذكرة ماجستير كلية علوم الاقتصادية و علوم التسيير جامعة الجزائر ،2008، ص 21.

المطلب الثالث : أبعاد التنمية المحلية

في هذا المطلب سنتناول أهم الأبعاد التي ترتبط بها التنمية المحلية، فكما سبق و أن عرفنا التنمية المحلية على أنها جهد و مسعى فاعلين محليين لتحقيق أهداف معينة بغية تطوير الإقليم المحلي سنحاول إبراز مختلف أبعاد التنمية المحلية و شرحها أكثر.

ولكن قبل ذلك سنتطرق إلى أبعاد التنمية بشكل عام أولا، حيث <<...تتمثل أبعاد التنمية كما لخصها الدكتور محمد الجوهري في ثلاث أبعاد :

1- **المستوى التكنولوجي**: ويعمل على تغيير أساليب الإنتاج و النقل و الاتصال

2- **المستوى الاقتصادي**: يهتم بالإنتاجية و توزيع العائد

4- **المستوى الاجتماعى**: و يشمل مجلات العلاقات و الوعي و المسؤولية و دراسة توزيع القوة و التعليم و الدخل....[1]>>

أما أبعاد التنمية المحلية فتشمل عدة أبعاد هي الأخرى، فمن بين أهم الأبعاد نجد **أولا البعد الثقافي**:<< ...فحالما يتكون إقليم معين يستطيع تحقيق مسارات عدة للتنمية، ليس فقط في المجال جغرافي للممارسات الاقتصادية، ولكن هذا الإقليم يحقق بعدين الأول تنظيمي و الثاني سوسيوثقافي الذي يلعب دورا أساسيا في مسار تنمية الإقليم..[2] >>

فالإقليم المحلي له بعد ثقافي يميزه عن غيره، و هذا ما يعطي التنمية المحلية خصوصيتها فكل إقليم له خصوصيته الثقافية التي تحدد مسار التنمية المحلية .

ثانيا البعد الاقتصادي: للتنمية المحلية بعد اقتصادي من أجل تنمية الإقليم اقتصاديا <<...وذلك عن طريق البحث عن القطاع أو القطاعات الاقتصادية التي يمكن أن تتميز بها المنطقة، سواء عن طريق النشاط الزراعي، أو الصناعي أو الحرفي، ولهذا نجد أن المنطقة التي تحدد ميزاتها مسبقا تكون قادرة على النهوض بالنشاط الاقتصادي المناسب لها، من أجل توفير فائض القيمة عن طريق المنتوجات

[1] أحمد عبد اللطيف ، التنمية المحلية . مصر: دارلدينا لطباعة و النشر و التوزيع ، 2011، ص 78.
[2] Banat rabih et ferguene améziane,<< construction territoriale et développement local : d'alap en syrie >> **revue d'economie régionale e urbaine**, novembre , 2009,p 685.

المحققة بالإضافة إلى ذلك يمكن أن يدمج أفراد المجتمع الباحثين عن فرص العمل، في النشاط الاقتصادي، ولهذا تصبح التنمية المحلية، تحقق البعد الاقتصادي عن طريق امتصاص البطالة من جهة ، وتوفير المنتوجات الاقتصادية التي تتميز بها المنطقة من جهة أخرى، سواء للاستهلاك المحلي أو للتوزيع للأقاليم الأخرى، و كذلك تعتمد التنمية المحلية على بناء هياكل القاعدة المحلية من الطرقات و المستشفيات...اخ هذه الهياكل القاعدية بالإضافة إلى كونها تسمح بدمج طالبي العمل فإنها تمهد الجو المناسب لأفراد المجتمع القاطنين بذلك الإقليم، وتستقطب أصحاب رؤوس الأموال المتواجدين في الأقاليم الأخرى من أجل الاستثمار في هذه المنطقة... [1]>>

ج- البعد البيئي: ومنه فإن التنمية المحلية تتضمن ذلك التطوير النوعي في الجانب الاقتصادي دون إهمال البعد البيئي في التنمية المحلية، فمن بين أهم الأبعاد التي تم تضمينها للتنمية المحلية البعد البيئي .

<<...فالتنمية المستدامة تعني الاستجابة لحاجيات الحاضر بدون الإضرار بقدرات الأجيال القادمة في تلبية حاجياتهم، ومن وجهة نظر الجمعية العالمية (international couneil for local environment initiation)، تعرف التنمية المستدامة من زاوية محلية،على أنها " التنمية التي تحقق خدمة اقتصادية و اجتماعية و بيئية أساسية لجميع سكان البلدية المحلية بدون الإخلال بتوازن النظام الطبيعي، و الاجتماعي مع تقديم الخدمات....[2]>>

وهذا ما يجعل التنمية المحلية تتضمن البعد البيئي، في أي تحرك تنموي يخص الإقليم المحلي، ومن بين الأبعاد الأخرى للتنمية المحلية نجد أيضا البعد الاجتماعي الذي له أهمية كبيرة.

د- البعد الاجتماعي: إن البعد الاجتماعي له أهمية كبيرة، فلا فائدة من زيادة الدخل الفردي، دون أن يتحسن الوضع الاجتماعي من تحسن مستويات المعيشة، و تحسن مستوي تعليم، و شغل ...إخ .

<<...يركز البعد الاجتماعي للتنمية المحلية على أن الإنسان يشكل جوهر التنمية و هدفها النهائي من خلال الاهتمام بالعدالة الاجتماعية، و مكافحة الفقر و توفير الخدمات الاجتماعية لجميع الأفراد

[1] أحمد غريبي << أبعاد التنمية المحلية و تحدياتها في الجزائر >>.**مجلة البحوث و الدراسات العلمية** عدد 04، أكتوبر 2010، ص 7.

[2] Barbier valérie et al, << service public local et développement durable **>>. Revue d'économie régionale et urbain,** avril 2003,p 326.

المجتمع، بالإضافة إلى ضمان الديمقراطية من خلال مشاركة الشعوب في اتخاذ القرار بكل شفافية، و لهذا نجد أن البعد الاجتماعي للتنمية المحلية يمثل حجر الزاوية، لأن توفير الحياة الاجتماعية المتطورة من شأنها أن تدمج كافة طاقات المجتمع لتطوير الثروة و زيادة القيمة المضافة وعليه نجد أن تسخير التنمية المحلية لخدمة المجتمع يمكنها أن تقدم لنا مجتمع يتصف بالنبل و ينبذ الجريمة، و محبا لوطنه ومنطقته، وهناك ميادين مرتبطة بالبعد الاجتماعي تشملهم التنمية المحلية مثل التعليم، الصحة، الأمن، الإسكان، كل اهتمامات التنمية المحلية بهذه الجوانب له أثر مباشر، على شرائح المجتمع إجابا أو سلبا...[1]>>

ومن هذا المنطلق فإن التنمية المحلية تشمل جميع مجلات الحياة، و تحاول الارتقاء بها و تحسينها بشكل جماعي في مستوي إقليمي معين، و هذا ما يعطي التنمية المحلية الأهمية الكبيرة إلى جانب السياسات العمومية التي تسعى لتحقيق الصالح العام، و تحقيق التوازن الجهوي بين الأقاليم مع ترك حرية المبادرة للجماعات الإقليمية للقيام بدورها بأكمل وجه .

[1] غريب أحمد ، المرجع السابق ص 8.

المبحث الثاني: الولاية كأداة لتحقيق التنمية المحلية

تعتبر الولاية الهيئة الإدارية المكلفة بتحقيق التنمية المحلية في الولاية، ولذلك يمكننا دراستها على أنها أداة لتحقيق التنمية المحلية، ولهذا سنتطرق في هذا المبحث إلى تعريف الولاية و هيئاتها و هيكلها الإداري وماليتها المحلية .

المطلب الأول: تعريف الولاية : هيئاتها ، هياكلها

تعتبر الولاية أهم هيئة محلية في الجزائر حيث تتوسط العلاقة بين الدولة من جهة و البلدية (هيئة محلية قاعدية) من جهة أخرى، و هذا ما يكسبها أهمية كبيرة، حيث أنها تعتبر فضاء لتنفيذ السياسات العمومية للدولة عبر مصالحها الممتدة في الولاية (مختلف المديريات و فروعها) إضافة إلى أنها هيئة لامركزية تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي .

وتمتد **نشأة الولاية** في الجزائر إلى **عهد الاستعمار** الفرنسي حيث << ...خضعت الولاية (العمالة) أثناء المرحلة الاستعمارية للتشريع الفرنسي، وقد كانت تمثل دعامة أساسية استندت عليها الإدارة الاستعمارية لفرض وجودها ففي مرحلة معينة كان الحاكم العام هو رجل عسكري تابع للوزارة الحربية يمثل السلطة الفرنسية، ويعاونه مجلس يتشكل من كبار الشخصيات المدنية و العسكرية وله دور استشاري، وفي شهر مارس 1848، صدر قانون يظم الجزائر إلى فرنسا و قسمت الجزائر إلى ثلاث عمالات هي الجزائر، وهران، قسنطينة، يرأس كل واحد منهم والي يساعده مجلس للولاية، بنفس النمط الفرنسي ثم أدخلت عليه تعديلات...[1]>>

وبعد الاستقلال عانت الجزائر من الفراغ القانوني،<<...مما دعت الحاجة إلى إصدار القانون المشهور الذي أمد العمل بالنصوص الفرنسية مالم يتعارض مع مبدأ السيادة...[2]>> إلى أن صدر قانون الولاية سنة 1969، ثم عقبه إصلاح سنة 1990، وصولا بقانون الولاية الحالي 12-07 المؤرخ في 21 فبراير 2012، و الذي سنعتمده في هذه الدراسة.

[1] عمار بوضياف ، التنظيم الإداري في الجزائر بين النظرية و التطبيق . الجزائر: جسور لنشر و التوزيع، 2010، ص 142.
[2] المرجع نفسه ص 143.

لقد عرف المشرع الجزائري الولاية على أنها <<.... الجماعة الإقليمية للدولة، وتتمتع بالشخصية المعنوية و الذمة المالية المستقلة، و هي أيضا الدائرة الإدارية غير الممركزة للدولة وتشكل بهذه الصفة فضاء لتنفيذ السياسات العمومية، التضامنية و التشاورية بين الجماعات الإقليمية و الدولة، و تحدث بموجب قانون ....[1]>>

ومنه فقد اعتبرها المشرع الجزائري هيئة محلية لها شخصية معنوية واستقلال مالي وهي في نفس الوقت تمثل أداة غير ممركزة للدولة، لكي يتسنى لهذه الأخيرة تنفيذ مختلف السياسيات العمومية من خلال الولاية و عبر مديريات التابعة لمختلف الوزارات و التي تمتد بالضرورة في إقليم الولاية، حيث أن التقسيم الإداري في الجزائر يضم 48 ولاية، و كل ولاية تظم عدة بلديات .

و إن تعريف المشرع الجزائري للولاية يحتوي <<...على ميلاد ثلاث عناصر أساسية:

- شخصية قانونية
- استقلالية مالية
- اللامركزية و عدم التركيز

فنظام الإداري في الولاية يجمع بين اللامركزية وعدم التركيز مما يجعل هذا النظام يمتاز بسرعة اتخاذ القرار، وتقسيم العمل ...[2]>> .

و تتكون **الولاية من هيئتين** أساسيتين هما[3]:

_المجلس الشعبي الولائي

_الوالي

[1] ج.ج.د.ش قانون 12-07 المتعلق بالولاية المؤرخ في 21فبراير 2012 ،الجريدة الرسمية عدد 12، الموافق ل29 فبراير 2012.

[2] Rachid khelloufi , << reflexions sur la decentralisation a traverts l'avant projet du code de la wilaya >>,**revue de l'ecole nationale d'administration**, algérie: n30,centre de 'archive et recherche , p 242.

[3] المادة2 من قانون الولاية 12-07

ومنه فإن المشرع الجزائري أبقى على المجلس الشعبي الولائي و الوالي في تعديل قانون الولاية الأخير ويمكننا أن نعرف كل من الوالي و المجلس الشعبي الولائي من خلال:

أن الوالي هو ممثل رئيس الجمهورية في الولاية ،<<.... حيث يعتبر الوالي الموظف السامي المحلي الذي نص الدستور على تعينه بمرسوم رئاسي ...[1]>>.من طرف رئيس الجمهورية باقتراح من وزير الداخلية.

ويعتبر الوالي ممثلا للدولة و مفوض الحكومة على المستوي المحلي [2] من جهة وممثل الولاية في جميع أعمال الحياة المدنية والإدارية و القضائية.[3]

أما المجلس الشعبي الولائي، فهو مجلس منتخب كما يعد الهيئة المداولة في الولاية [4]

ويعقد المجلس الأخير أربع دورات عادية، في السنة مدة كل دورة 15 يوما على الأكثر.[5]ويمكن أن يجتمع في دورة غير عادية بطلب من رئيسه أو ثلث الأعضاء أو بطلب من الوالي .[6]

أما هيكل الإدارة العامة للولاية فهي تنقسم الى :[7]

-الكتابة العامة

-المفتشية العامة

- الديوان

- مديرية التقنين و الشؤون العامة

---

[1] عبد الهادي بلفتحي ، << المركز القانوني للوالي في التنظيم الإداري الجزائري >> . مذكرة ماجستير في القانون العام ، جامعة قسنطينة ، 2010، ص 7.

[2] المادة 110، من قانون الولاية 12-07

[3] المادة 105و 106 من المرجع نفسه.

[4] المادة 12 من المرجع نفسه.

[5] المادة 14 من المرجع نفسه.

[6] المادة 15 من المرجع نفسه.

[7] ج.ج.د.ش، المادة 2 من المرسوم التنفيذي 94-215 المؤرخ في 23 يوليو 1994،المتعلق بهيكل الإدارة العامة للولاية الجريدة الرسمية عدد 48، الصادرة في 27 يوليو 1994.

- مديرية الإدارة المحلية

-رئيس الدائرة

1)- <u>الكتابة العامة</u> :

يمكن تنظيم هياكل الكتابة العامة في الولاية في مصلحة واحدة أو مصلحتين اثنتين أو في ثلاث مصالح تظم كل واحدة منها 3 مكاتب على الأكثر .[1]

تتمثل مهمة الكاتب العام تحت سلطة الوالي فيما يأتي:[2]

- يسهر على العمل الإداري و يضمن استمراريته .
- يتابع عمل جميع مصالح الدولة الموجودة في الولاية .
- ينسق أعمال المديرين في الولاية .
- ينشط عمل الهياكل المكلفة بالوثائق و المحفوظات و ينسقها.
- يتابع عمل أجهزة الولاية و هياكلها
- ينشط الهياكل المكلفة بالبريد و يراقبها

2) <u>المفتشية العامة في الولاية</u> :

<<...نصت المادة 6 من المرسوم المذكور أن المفتشية العامة في الولاية تخضع لنص خاص،وقد صدر بموجب المرسوم التنفيذي 94-216 المؤرخ في 23 يوليو 1994، و بينت المادة الأولى منه مجال تدخل المفتشية العامة في الولاية يشمل الهياكل و المؤسسات غير الممركزة و اللامركزية الموضوعة تحت وصاية وزير الداخلية و الجماعات المحلية، و تتولى مهمة عامة و دائمة لتقويم نشاط الأجهزة المذكورة ومن أجل هذا الغرض هي مكلفة تنظيما برصد النقائص واقتراح التصحيحات اللازمة و كل تدبير من شأنه رفع مستوي أداء الخدمات كما تكلف باحترام التشريع و التنظيم الجاري

[1] المادة 4 من المرسوم التنفيذي 94-215 المؤرخ في 23 يوليو 1994، المتعلق بهيكل الإدارة العامة للولاية.

[2] المادة 5 من المرجع نفسه.

بهما العمل وقد يعهد الوالي للمفتشية القيام بأعمال التحقيق حول مسألة تخص أحد الأجهزة الداخلة ضمن نطاق اختصاص المفتشية العامة بالولاية...[1]>>

ومنه فهي جهاز يراقب ويقيم سير النظام العام في أجهزة الإدارة العامة في الولاية.

3) الديوان:

يساعد الديوان الموضوع تحت سلطة الوالي مباشرة و تحت إدارة رئيس الديوان، الوالي في ممارسة مهامه .

وفي هذا الإطار يكلف على الخصوص بما يأتي :[2]

- العلاقات الخارجية والتشريفات
- العلاقات مع أجهزة الصحافة و الإعلام
- أنشطة مصلحة الاتصالات السلكية و اللاسلكية و الشفرة .

4) مديرية التقنين و الشؤون العامة:

وتتكون من مصلحتين الى أربع مصالح وتظم كل مصلحة ثلاث مكاتب على الأكثر.[3]

تكلف مصالح التقنين و الشؤون العامة، على الخصوص بما يأتي:[4]

-تسهر على تطبيق التقنين العام واحترامه .

-تضمن مراقبة شرعية التدبير التنظيمية التي تقرر على المستوى المحلي،

-تنظم الإتصال بالأجهزة المعنية بالعمليات الإنتخابة وتتولى التسيير الإداري للمنتخبين البلديين و الولائيين.

---

[1] عمار بوضياف ، التنظيم الاداري في الجزائر ، المرجع السابق ،ص 184.

[2] المادة 7من المرسوم التنفيذي 94-215 المتعلق بهيكل الإدارة العامة للولاية.

[3] ج.ج.د.ش، المادة 3 من المرسوم التنفيذي 95-265 المؤرخ في 6 سبتمبر 1995،يحدد صلاحيات مصالح التقنين و الشؤون العامة و الإدارة المحلية و قواعد تنظيمها وعملها. الجريدة الرسمية عدد 50، الموافق ل:15 ربيع الثاني عام 1416ه.

[4] المادة 4 المرجع نفسه.

-تسهر على تبليغ القرارات الإدارية الولائية

-تطبق التنظيم المتعلق بتنقل الأشخاص،

-تدرس منازعات الدولة و الولاية وتتابعها,

-تسهر علي قيام البلديات بنشر القرارات التي يجب اشهارها.

- تتخذ إجراءات التسخير و نزع الملكية أو الوضع تحت حماية الدولة و تتبع ذلك.

5) مديرية الإدارة المحلية :

تتكون مديرية الإدارة المحلية من مصلحتين الى أربع مصالح و تظم كل مصلحة ثلاث مكاتب على الأكثر.[1]

و تكلف مصالح مديرية الإدارة المحلية، على الخصوص بما يأتي:[2]

- تعد مع المصالح الاخرى المعنية ميزانية التسيير و ميزانية التجهيز في الولاية، كما تسهر على تنفيذها حسب الكيفيات المقررة .
- تدرس و تقترح وتضع كيفيات تسيير المستخدمين المعينين لدى المصالح المشتركة في الولاية.
- تدرس وتطور كل عمليات تحسين مستوى المستخدمين و تكوينهم.
- تجمع كل الوثائق الضرورية لسير المصالح البلديات سيرا منظما وتحللها و توزعها.
- تقوم بكل دراسة و تحليل يمكنان الولاية و البلديات من دعم مواردها المالية و تحسينها.
- تضبط باستمرار، الوثائق المتعلقة بتسيير ممتلكات الولاية .
- تدرس الميزانيات و الحسابات الإدارية في البلديات و المؤسسات العمومية و توافق عليها.

[1] المادة 3 المرجع نفسه.
[2] المادة 5 المرجع نفسه.

6) رئيس الدائرة:

المادة 10: يتولى رئيس الدائرة في إطار القوانين و التنظيمات المعمول بها، تحت سلطة الوالي و بتفويض منه على الخصوص مايلي:[1]

- يصادق على مداولات المجالس الشعبية البلدية حسب الشروط التي يحددها القانون و التي يكون موضوعها مايلي:
- الميزانيات و الحسابات الخاصة بالبلديات و الهيئات البلدية المشتركة في البلديات التابعة للدائرة نفسها .
- تعريفات حقوق مصلحة الطرق و توقف السيارات و الكراء لفائدة البلديات .
- شروط الإيجار التي لا تتعدي مدتها تسعة سنوات
- تغيير تخصيص الملكية البلدية المخصصة للخدمة العمومية
- المناقصات والصفقات العمومية و المحاضر و الإجراءات
- الهبات و الوصايا
- يوافق على مداولات و قرارات تسيير المستخدمين البلديين باستثناء المتعلقة منها بحركات التنقل و إنهاء المهام .
- يسهر على التسيير المنتظم للمصالح، في إطار ممارسة الصلاحيات المخولة له بموجب التنظيم المعمول به للبلديات التي ينشطها.
- يحث ويشجع كل مبادرة فردية أو جماعية للبلديات التي ينشطها تكون موجهة إلى إنشاء الوسائل و الهياكل التي من طبيعتها تلبية احتياجات الأولوية للمواطنين و تنفيذ مخططات التنمية المحلية.

مجلس الولاية:

يعتبر مجلس الولاية من المجالس الهامة في الولاية الذي يعتبر تحت سلطة الوالي حسب المادة 17 من نفس النص المرسوم التنفيذي، ولكن المجلس ليس هيكلا داخليا تابعا للولاية كالكتابة العامة و حسب المادة 19من نفس المرسوم التنفيذي 94-215 يتشكل مجلس الولاية من مديري مصالح

[1] المادة 10 من المرجع نفسه.

الدولة، في مختلف القطاعات و يشارك فيه رؤساء الدوائر على سبيل الاستشارة و يمكن للوالي أن يدعو أي شخص يري في وجوده فائدة للمجلس .

أما عن اجتماع المجلس فيجتمع مرة في الأسبوع[1]

أما مهام مجلس الولاية فتتمثل في الأتي :[2]

- يتخذ جميع التدابير اللازمة التي من شأنها أن تحافظ على سلطة الدولة و مصداقيتها و على احترام القوانين و التنظيمات المعمول بها .
- يسهر على تنفيذ برامج الحكومة وتعليماتها
- يبدي رأيه في جميع المشاريع التي تقع في تراب الولاية

وبهدف إحاطة الوالي بشؤون الولاية في مختلف القطاعات، المكلفين بإدارتها ويضعون بين يده سائر المعلومات و التقارير و الإحصائيات اللازمة لهذا الغرض.[3]

و هذه إذا أهم أجهزة الإدارة العامة في الولاية

المطلب الثاني : صلاحيات هيئات الولاية لتحقيق التنمية المحلية:

كما عرفنا سبقا للولاية هيئتان هما **المجلس الشعبي الولائي** و **الوالي** سنحاول تحديد اختصاصات كل منهما في تحقيق التنمية المحلية، على اعتبار أن كلا منهما له صلاحياته التنموية الخاصة به و لكنهما يمثلان الولاية كجهاز إداري محلي .

1- الصلاحيات التنموية للمجلس الشعبي الولائي :

يعتبر المجلس الشعبي الولائي الهيئة التداولية في الولاية و له صلاحيات تنموية عديدة، سنحاول حصرها من خلال ماحدده قانون الولاية 12-07 الذي يعتبر المرجع الرئيسي الذي تبنى عليه كل صلاحيات و القرارات التنموية للمجلس الشعبي الولائي.

[1] المادة 22 من المرسوم التنفيذي 94-215 المتعلق بهيكل الإدارة العامة للولاية.

[2] المادة 20 من المرجع نفسه.

[3] المادة 24 من المرجع نفسه.

<<... تساهم الولاية مع الدولة في إدارة و تهيئة الإقليم و التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و حماية البيئة وكذلك حماية و ترقية و تحسين الإطار المعيشي للمواطن...[1]>>

فالولاية بهذه الصفة لها صلاحيات واسعة تشمل الناحية الاقتصادية و الاجتماعية و البيئية <<... وتتوفر الولاية بصفتها الجماعة الإقليمية اللامركزية، على ميزانية خاصة بها لتمويل الأعمال و البرامج المصادق عليها من المجلس الشعبي الولائي و لاسيما تلك التي تتعلق بما يأتي:

التنمية المحلية و مساعدة البلديات، تغطية أعباء تسييرها، المحافظة على أملاكها و ترقيتها ...[2]>>

يعالج المجلس الشعبي الولائي الشؤون التي تدخل ضمن صلاحياته عن طريق المداولة .[3]

فالمجلس يمرر قراراته التنموية عبر المداولات التي يجب أن تكون ضمن اختصاصاته المحددة و إلا تكون تلك المداولة باطلة، ولهذا يجب أن تكون المداولة صحيحة من حيث الاختصاص لكي توافق على نفاذها السلطات المركزية.

يمارس المجلس الشعبي الولائي اختصاصات في إطار الصلاحيات المخولة للولاية بموجب القوانين و التنظيمات و يتداول في مجال :[4]

- الصحة العمومية و حماية الطفولة و الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة .
- السياحة.
- الإعلام و الاتصال .
- التربية و التعليم العالي و التكوين .
- الشباب و الرياضة و التشغيل.
- السكن والتعمير و تهيئة إقليم الولاية.
- الفلاحة والري و الغابات .
- التجارة و الأسعار و النقل .
- الهياكل القاعدية و الاقتصادية.

[1] المادة 1 من قانون الولاية 12-07
[2] المادة 3 من المرجع نفسه.
[3] المادة 74 من المرجع نفسه.
[4] المادة 77 من قانون الولاية 12-07

- التضامن مابين البلديات لفائدة البلديات المحتاجة و التي يجب ترقيتها .
- التراث الثقافي المادي و الغير المادي و التاريخي .
- حماية البيئة .
- التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
- ترقية المؤهلات النوعية المحلية .

هذا بالنسبة للمجلات التي تدخل في اختصاص المجلس الشعبي الولائي، ويمكن تحديد أهم الاختصاصات المجلس التي تدخل في **إطار التنمية الاقتصادية**

<<... يعد المجلس الشعبي الولائي مخططا للتنمية على المدى المتوسط بين الأهداف و البرامج و الوسائل المعبأة من الدولة في إطار مشاريع الدولة، و البرامج البلدية للتنمية، ويعتمد هذا المخطط كإطار للترقية و العمل من أجل التنمية الاقتصادية و الاجتماعية للولاية، يناقش المجلس الشعبي الولائي مخطط التنمية الولائي و يبدي اقتراحات بشأنه...[1]>>

إضافة إلى أن المجلس الشعبي الولائي له صلاحيات مرتبطة بترقية الاستثمار في الولاية من خلال

<<...أن المجلس الشعبي الولائي يطور أعمال التعاون و التواصل بين المتعاملين الاقتصاديين و مؤسسات التكوين و البحث العلمي و الإدارات المحلية، من أجل ترقية الإبداع في القطاعات الاقتصادية و يعمل على ترقية التشاور مع المتعاملين الاقتصاديين قصد ضمان محيط ملائم للاستثمار...[2]>>

صلاحيات المجلس الشعبي الولائي في مجال الفلاحة و الري:

فالمجال الفلاحي يعتبر من أهم المجلات التي تفعل التنمية المحلية في إقليم الولاية

<<...يبادر المجلس الشعبي الولائي ويضع حيز التنفيذ كل عمل في مجال حماية و توسيع وترقية الأراضي الفلاحية و التهيئة والتجهيز الريفي ويشجع أعمال الوقاية من الكوارث و الآفات الطبيعية، و

[1] المادة 80 من المرجع نفسه.
[2] المادة 83 من قانون الولاية 12-07

بهذه الصفة يبادر بكل الأعمال لمحاربة مخاطر الفيضانات و الجفاف، ويتخذ كل الإجراءات الرامية إلى انجاز أشغال تهيئة و تطهير و تنقية مجاري المياه في حدود إقليمه...[1]>>

كما يساهم المجلس الشعبي الولائي في نفس المجال [2]:

- بكل الأعمال الموجهة إلى التنمية و حماية الأملاك الغابية في مجال التشجير و حماية التربة و إصلاحها.
- تطوير كل أعمال الوقاية و مكافحة الأوبئة في مجال الصحة الحيوانية و النباتية.
- يعمل المجلس الشعبي الولائي على تنمية الري المتوسط و الصغير .
- يساعد تقنيا و ماليا بلديات الولاية في المشاريع التزويد بمياه الصالحة لشرب و التطهير و إعادة استعمال المياه التي تتجاوز الإطار الإقليمي للبلديات المعنية.

أما **مجال الهياكل الاقتصادية و القاعدية** :

فمن بين اختصاصات المجلس الشعبي الولائي المتعلقة بالهياكل القاعدية و الاقتصادية مايلي:[3]

- يبادر المجلس الشعبي الولائي بالأعمال المرتبطة بالأشغال تهيئة الطرق و المسالك الولائية وصيانتها و الحفاظ عليها .
- يبادر المجلس الشعبي الولائي بالاتصال مع المصالح المعنية بالأعمال المتعلقة بترقية و تنمية هياكل استقبال الاستثمارات .
- يبادر المجلس الشعبي الولائي بكل عمل يرمي إلى تشجيع التنمية الريفية و لا سيما في مجال الكهرباء و فك العزلة.
- إنشاء و صيانة المؤسسات التربوية المتعلقة بالتعليم المتوسط و الثانوي و المهني

[1] المادة 84 من المرجع نفسه.
[2] المادة 85، 86،87 من المرجع نفسه.
[3] المادة 88، 90، 91 من قانون الولاية 12-07

أما في مجال **النشاط الاجتماعي الثقافي** فيتولى المجلس الشعبي الولائي تحقيق مايلي[1]:

- يشجع المجلس الشعبي الولائي أو يساهم في برامج ترقية التشغيل بالتشاور مع البلديات و المتعاملين الاقتصاديين و لاسيما اتجاه الشباب أو المناطق المراد ترقيتها .
- يتولى المجلس الشعبي الولائي في ظل احترام المعايير الوطنية في مجال الصحة العمومية ، انجاز تجهيزات الصحة التي تتجاوز إمكانيات البلديات.
- إنشاء الهياكل القاعدية الثقافية والرياضية والترفيهية و الخاصة بالشباب و حماية التراث التاريخي و الحفاظ عليه، بالتشاور مع كافة الهيئات الأخرى المكلفة بترقية هذه النشاطات أو الجمعيات .
- حماية التراث الثقافي و الفني و التاريخي و الحفاظ عليه بمساهمة المصالح التقنية المؤهلة وبالتنسيق مع البلديات و كل هيئة وجمعية معنية.
- يسهر المجلس الشعبي الولائي على حماية القدرات السياحية للولاية و تثمينها ويشجع كل استثمار متعلق بذلك.

يساهم المجلس الشعبي الولائي بالتنسيق مع البلدية في كل نشاط اجتماعي يهدف إلى ضمان[2]:

-تنفيذ البرنامج الوطني للتحكم في النمو الديمغرافي.

-حماية الأم و الطفل .

- مساعدة الطفولة .

- مساعدة المسنين و الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة .

-مساعدة الأشخاص في وضع صعب و المحتاجين.

- التكفل بالمشردين و المختلين عقليا.

[1] المادة 93،94،97،98،99 من المرجع نفسه.

[2] المادة 96 من قانون الولاية 12-07

أما في **مجال السكن** فيتدخل المجلس الشعبي الولائي من خلال[1] :

- يمكن للمجلس الشعبي الولائي أن يساهم في انجاز برامج السكن.
- تجديد و إعادة تأهيل الحظيرة العقارية المبينة .
- الحفاظ على الطابع المعماري .
- القضاء على السكن الهش و غير صحي و محاربته، بتشاور مع البلديات.

بالإضافة لوجود **لجان دائمة أو خاصة** يمكن للمجلس الشعبي إنشائها بعد مداولة

فيشكل المجلس الشعبي الولائي من بين أعضائه لجانا دائمة للمسائل التابعة لمجال اختصاصاته و لاسيما المتعلقة بما يأتي:[2]

- التربية والتعليم العالي و التكوين المهني
- الاقتصاد و المالية
- الصحة و النظافة وحماية البيئة
- الاتصال و تكنولوجيا الإعلام
- تهيئة الإقليم و النقل
- التعمير و السكن
- الري و الفلاحة والغابات و الصيد البحري و السباحة
- الشؤون الاجتماعية و الثقافية و الشؤون الدينية و الوقف و الرياضة والشباب
- التنمية المحلية، التجهيز، و الاستثمار و التشغيل

ويمكنه أيضا **تشكيل لجان خاصة** لدراسة كل المسائل الأخرى التي تهم الولاية.

<<..فتشكل لجان الدائمة أو الخاصة عن طريق مداولة يصادق عليها بالأغلبية المطلقة لأعضاء المجلس الشعبي الولائي، بناء على اقتراح من رئيسه أو الأغلبية المطلقة لأعضائه...[3]>>

[1] المادة 100، 101 من المرجع نفسه.
[2] المادة 33 من المرجع نفسه.
[3] المادة 34 من قانون الولاية 12-07

إن وسيلة اللجان الدائمة و الخاصة جد هامة لتلبية حاجيات المواطنين المحليين، حيث أن هذه اللجان تابعة للمجلس الشعبي الولائي الذي لديه صلاحية إنشاء لجان خاصة تهتم بأمر معين.

ثانيا: صلاحيات التنموية للوالي :

<<...لقد سعى قانون الولاية إلى تعزيز سلطة الوالي و معالجة حالة الانسداد في المجلس الشعبي الولائي...[1]>>

يتمتع الوالي بعدة صلاحيات تنموية يمكن أن نقسمها إلى نوعين أساسيين كممثل للولاية وفي هذا الإطار له صلاحيات عديدة، وكممثل للدولة في إقليم الولاية من جهة أخرى، وله في هذا الطرح عدة صلاحيات أخرى .

أ) صلاحيات الوالي كممثل للولاية :[2]

ويمكن تحديدها من خلال هذه الصلاحيات :

- يسهر الوالي على نشر مداولات المجلس الشعبي الولائي و تنفيذها

- يمثل الوالي الولاية في جميع أعمال الحياة المدنية و الإدارية

- ويؤدي كل أعمال إدارة الأملاك و الحقوق التي تتكون منها ممتلكات الولاية، ويبلغ المجلس الشعبي الولائي بذلك.

- يمثل الوالي، الولاية أمام القضاء

- يعد الوالي مشروع الميزانية و يتولى تنفيذها بعد مصادقة المجلس الشعبي الولائي عليها.

- يسهر على حسن سير الولاية و مؤسساتها و يتولى تنشيط و مراقبة نشاطاتها.

---

1 بوحنية، قوي، << فساد المحليات عرقلة لتنمية السياسية المحلية بالجزائر>>. **مجلة فكر و مجتمع** الجزائر: طاكسيج كوم للدراسات و النشر و التوزيع ، العدد9 ، جويلية 2011، ص 47.

2 من المادة 102 الى 109 من قانون الولاية 12-07

- يقدم الوالي أمام المجلس الشعبي الولائي بيانا سنويا حول نشاطات الولاية يتبع بمناقشة، يمكن أن تنتج عن ذلك توصيات يتم إرسالها إلى الوزير المكلف بالداخلية و القطاعات المعنية .

ب) صلاحيات الوالي كممثل للدولة و مفوض الحكومة:[1]

يمكن تحديد صلاحيات الوالي كممثل للدولة و مفوض الحكومة في النقاط التالية:

- ينشط و ينسق و يراقب نشاط المصالح غير الممركزة للدولة لمختلف القطاعات في الولاية.

ويستثني من ذلك(العمل التربوي والتنظيم في مجال التربية و التعليم العالي، وعاء الضرائب وتحصيلها، الرقابة المالية، إدارة الجمارك ، مفتشية العمل، مفتشية الوظيفة العمومية، المصالح التي يتجاوز نشاطها بالنظر إلى طبيعة أو خصوصية إقليم الولاية)

- حماية حقوق المواطنين وحرياتهم
- السهر على تنفيذ القوانين و احترام رموز الدولة على الإقليم
- السهر على المحافظة على النظام العام و الأمن و سلامة و السكينة العمومية.
- يمكن للوالي أن يطلب تدخل قوات الشرطة و الدرك الوطني الولائية في الظروف الاستثنائية.
- وضع تدابير الدفاع و الحماية التي تكتسي طابع عسكري وتنفيذها.
- توضع تحت تصرف الوالي مصالح الأمن قصد تحقيق المهام السابقة.
- يسهر على إعداد مخططات تنظيم الإسعافات في الولاية و تحيينها و تنفيذها، ويمكنه في إطار هذه المخططات تسخير الأشخاص و الممتلكات وفق التشريع و التنظيم المعمول به.
- يسهر على حفظ أرشيف الدولة و الولاية و البلديات
- الوالي هو الأمر بالصرف ميزانية الدولة للتجهيز المخصصة له بالنسبة لكل البرامج المقررة لصالح تنمية الولاية.

بعد عرض أهم صلاحيات الوالي في الولاية التي تمكنه كهيئة من القيام بواجباته سنتطرق في المطلب الموالي إلى مالية الولاية حيث تعتبر هذه الأخيرة القاعدة التي تبنى عليها أي قرارات تنموية، فالجانب المالي له أهمية كبيرة.

[1] المادة من 111،الى 121 من المرجع نفسه.

المطلب الثالث: مالية الولاية في التنظيم الإداري الجزائري

يعتبر الجانب المالي من الجوانب الهامة التي تبنى عليها القرارات التنموية، فأي قرار تنموي محلي يستند إلى مالية معينة يمول بها المشروع، ولهذا سنحاول دراسة أهم مصادر المالية المحلية للولاية و أهم مشاكلها.

أولا سنحاول إعطاء تعريف للتمويل بشكل عام <<... يمكن أن نعرف **التمويل لغة**: بأنه الإمداد بالمال **أما اصطلاحا**: فهو مجموعة الأعمال و التصرفات، التي تمدنا بوسائل الدفع...[1]>>

أما التمويل المحلي فيمكننا أن نعرفه <<....بأنه كل الموارد المالية المتاحة والتي يمكن توفيرها من مصادر مختلفة لتمويل التنمية المحلية، على مستوي الوحدات المحلية، بالصورة التي تحقق أكبر معدلات لتلك التنمية عبر الزمن و تعظم استقلالية المحليات، عن الحكومة المركزية في تحقيق التنمية المحلية المنشودة...[2]>>

فالمالية المحلية تعني الاستقلال المالي الذي يمكن اعتباره << ...بمفهومه الواسع و المثالي هو ليس فقط القدرة القانونية ولكن حتى الاقتصادية، لتجنيد الموارد وفقا لحتياجات الإنفاق وبهذا المفهوم فالمالية المحلية تتضمن عناصر أساسية وهي حرية تحديد طبيعة وقيمة (الموارد المحلية) وتوزيع النفقات بحسب احتياجات الجماعة المحلية...[3]>> وهذا ما يؤكد أن للمالية المحلية شروط معينة

سنحاول تحديدها، فمن بين أهم الشروط الواجب توفرها في الموارد المحلية:

<<...أ- محلية الموارد: أي أن يكون الوعاء المحلي أو الأصل الذي يربط عليه في نطاق الوحدة المحلية و إن يكن هذا الوعاء متميزا قدر الإمكان عن أوعية الموارد المركزية...[4]>>

---

[1] خيضر خنفري ، << تمويل التنمية المحلية في الجزائر>> . أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2010، ص 31

[2] عبد المطلب عبد الحميد، التمويل المحلي و التنمية المحلية. مصر: دار الجامعية لنشر و التوزيع ، 2001، ص 22.

[3] Guengant alain , << la constitution peut-elle garantir l'autonomie financiere des collectivites territoriales?>> **revue d'economie urbain** , décembre 2004, p 655.

[4] أعمال مؤتمرات ، المنظمة العربية لتنمية الإدارية ، البلديات والمحليات في ظل الأدوار الجديدة للحكومة.2009، ص 60.

<<...ب- سهولة إدارة الموارد ويقصد بها تيسير تقدير وعاء الموارد وتخفيض تكلفة تحصيله، أي محاولة أن تكون تكلفة التحصيل عند أقل درجة ممكنة و في نفس الوقت ضرورة وفرة حصيلة الموارد نسبيا...[1]>>.

<<...ج- ذاتية الموارد : بمعنى أن تستقل الوحدة المحلية بسلطة تقدير سعر المورد المحلي، من حيث ربطه وتحصيله ومن ذلك يمكن تصنيف الموارد المحلية إلى موارد ذاتية مطلقة و موارد ذاتية نسبية و موارد خارجية، أما الرسوم والأثمان و الإيجارات فإنها تتمتع بدرجة كبيرة من الذاتية، وأما الضرائب المحلية و القروض فيتفاوت معدل ذاتيتها من دولة لأخرى ...[2] >>

فالمالية المحلية لها مصادر تمويل ذاتية محلية ومصادر خارجية، مثل المساعدات الحكومية فالاستقلالية المالية للمحليات تعتبر عنصرا جوهريا في تحديد استقلالية القرار المحلي، إضافة إلى قدرة الوحدات المحلية على تحصيل الموارد المحلية .

<<...القدرة على جمع الموارد المالية تعتمد أساسا على النسق الاقتصادي، لكل إدارة محلية، فوجود مصادر مالية محلية، التي تتكون من (عوائد الاستفادة من الشركات، و التراث، و الفوائد المتعلقة بالاستهلاك و العقارات) يتطلب حرية الوحدات المحلية في تحديد كيفية استخراج الموارد المالية المحلية عبر وسائل توضع تحت تصرفها... [3]>>.

ومن هذا المنطلق سنحاول تشخيص الموارد المالية للولاية، ومعرفة أهم مكونتها و تفاعلها مع البلديات إضافة إلى أهم المشاكل التي ترتبط بالمالية المحلية للولاية في الجزائر .

إن تشخيص مالية الولاية بشكل مناسب يستدعي التطرق إلى مالية البلدية في الجزائر، إضافة إلى صندوق المشترك للجماعات المحلية، حيث أن مالية الولاية ترتبط أشد الارتباط بالصندوق الأخير الذي يقوم بتمويل البلدية والولاية عبر تحصيل بعض الضرائب و الرسوم من خلال إقليم البلدية والولاية.

[1] خنفري خيضر ، المرجع السابق ص 32.
[2] أعمال مؤتمرات ، المنظمة العربية لتنمية الإدارية ، البلديات والمحليات في ظل الأدوار الجديدة للحكومة المرجع السابق ص 60
[3] Chernick,howard et andrew reshovsky, finances publiques locales: enjeux pour les régions métropolitaines. dans ocde ,villes,compétitivété et mondialisation , sans lieu d'édition: éditions OCDE, 2007, p 374.

ومن المعروف أن مصادر التمويل تنقسم إلى مصادر داخلية ذاتية، و مصادر خارجية ولهذا سنتطرق إلى معرفة أهم مصادر التمويل الداخلية للبلدية والولاية لمعرفة الفرق بينهما.

1)أهم مصادر التمويل الداخلية

وقد أعطى المشرع الجزائري صلاحيات مالية للبلديات و أخرى للولاية و ذلك من خلال أن البلدية لها بعض الموارد الداخلية تنفرد بها و أخرى تشترك مع الولاية .

فأما الموارد الداخلية التي تنفرد بها البلدية يمكن إجازها في:

1- الرسم العقاري: <<...وهو ضريبة مباشرة، تأسس هذا الرسم بموجب الأمر 76-83 المؤرخ في 02-06-1976 و هي ضريبة سنوية تتعلق بالملكيات المبنية و غير مبنية الموجودة على التراب الوطني، كالمنشآت المخصصة لإيواء الأشخاص، أو لتخزين المنتوجات و الأرضي التابعة لها...>>[1]

2- الرسم التطهيري : <<...و يمثل الرسم التطهيري كل من الرسم على رفع القمامات المنزلية و تفريغ الماء في المجاري، ويحصل لفائدة البلديات، و يحسب دوريا باسم المستفيد من الصرف الصحي من قبل الهيئة أو المؤسسة المكلفة بتوزيع المياه الصالحة للشرب،أو المياه الصناعية..[2].>>

3- الرسم على الذبح: <<و هو رسم غير مباشر يستحق لصالح الجماعات المحلية التي تتوفر فيها المذابح، وتتميز بطابع الضريبة الغير مباشرة لأنه يفرض على المنتوجات الاستهلاكية...[3]>> إضافة إلى رسوم عديدة تنفرد بها البلديات مما يؤكد على أن المشرع الجزائري قد أعطي صلاحيات للبلديات في مجال تحصيل الموارد المالية.

[1] خيضر خنفري ،المرجع السابق ص 102.
[2] لخضر مرغاد ، <<الإرادات العامة للجماعات المحلية ي الجزائر >>. **مجلة العلوم الانسانية** ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، عدد السابع ، 2005 ، ص 6
[3] المرجع نفسه ص 6.

ومن بين الضرائب الأخرى التي تتقاسم بها البلدية مع هيئات أخرى نذكر مايلي:[1]

-الرسم على الزيوت و الشحوم وتحضير الشحوم : أستحدث هذا الرسم لفائدة البلديات في قانون المالية لسنة 2006، وتم تحديد قيمة الرسم :12.500دج عن كل طن من الزيوت.

-الرسم على الأطر المطاطية : وهو رسم أستحدث بموجب المادة 06 من قانون المالية لسنة 2006 وهو رسم يطبق على الأطر المطاطية الجديدة المحلية أو المستوردة.

-رسم تكميلي على المياه المستعملة ذات المصدر الصناعي : ويقسم الرسم ما بين البلدية والصندوق الوطني للبيئة و إزالة التلوث لأن الرسم يرتبط بالتلوث.

-رسم تكميلي على تلويث الجو من مصدر صناعي : حيث نص عليه قانون المالية التكميلي لسنة 2008 و يخص الرسم الصناعات الملوثة للجو التي حددها القانون المعمول به، إذ تستفيد البلديات ب25 % فقط من قيمة الرسم و الباقي يعود لصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث.

-رسم تخزين الفضلات المستشفيات و عيادات الصحية : وتعد قيمة هذا الرسم 24.000 دج لطن الواحد من الفضلات تعود 25% منه للبلدية و الباقي لصندوق الوطني للبيئة و إزالة التلوث

-رسم التشجيع لعدم تخزين الفضلات الخاصة: يفرض هذا الرسم على الفضلات الصناعية الغير معالجة، والمخزنة والحث على عدم تخزينها، و تقدر قيمتها 10.500 لكل طن منها يوزع كمايلي 25% للبلدية و الباقي لصالح الصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث.

وبرغم من قدرة البلديات في الجزائر على تحصيل بعض الرسوم ذاتيا فإنها لاتزال تعاني من العجز المالي، إضافة إلى أن <<...تحليل مالية البلديات يبين أنها تتعلق بالدولة، فالمركزية هي الطابع السائد هذه الخاصية تتعلق بالموارد و النفقات ...[2]>>

[1] خيضر خنفري ،المرجع السابق ص 107-108.

[2]Samir boumoula , << contribution a l'identification des contraintes financieres des communes en algérie: cas d'un groupe de communes de région bejaia **>>. Revue idara n°40 , centre de 'archive et recherche ,algérie**

غير أن المشرع الجزائري أعطى أهمية أكبر للبلديات في مجال الرسوم المحلية، حيث تقل موارد الذاتية للولاية في هذا المجال المتعلق بالبيئة خصوصا .

رغم أن قانون الولاية 12-07 نص على أن موارد ميزانية و المالية للولاية تتكون ممايأتي[1]:

-التخصيصات

-ناتج الجباية و الرسوم

-الإعانات وناتج الهيبات و الوصايا

- مداخيل ممتلكاتها

-القروض

-ناتج مقابل الخدمات التي تأديها الولاية

- جزء من الناتج حق امتياز للفضاءات العمومية بما فيها الفضاءات الاشهارية التابعة للأملاك الخاصة للدولة .

-الناتج المحصل مقابل مختلف الخدمات.

ومن هذا المنطلق سنشرع في تحديد أهم الموارد الذاتية الخاصة بالولاية:

1- الرسم على النشاط المهني : <<...يطبق على كل نشاط مهني صناعي أو تجاري، أو غير تجاري يحصل وفق معدل 2% يعود منها 0,59 للولاية، و1,30 للبلدية ، و 0,11 لصندوق المشترك للجماعات المحلية...[2] >>.

ومنه نلاحظ أن الولاية تتقاسم مع البلديات والصندوق المشترك للجماعات المحلية في تحصيل الرسم على النشاط المهني .

[1] المادة 151 من قانون الولاية 12-07.
[2] أحمد سي يوسف ، <<تحولات اللامركزية في الجزائر حصيلة وأفاق>> مذكرة ماجستير ، جامعة مولود معمري تيزي وزو ، 2013، ص 93.

2- الدفع الجزافي:

<<.. تقع هذه الضريبة على كاهل الأشخاص الاعتباريين والطبيعيين والهيئات المقدمة بالجزائر أو التي تمارس نشاطاتها بها والتي تدفع مرتبات وأجور وتعويضات وعلاوات، وعليه فإن هذه الضريبة تحسب على المبلغ الإجمالي للمرتبات والأجور والتعويضات والعلاوات وكذا المعاشات والريوع. ويتم حسابه بالنسبة للمرتبات والأجور والتعويضات بنسبة 6%، أما بالنسبة للريوع والمعاشات فيتم حسابه بنسبة 2%. وتوزع قيمة هذه الضريبة بنسبة 30% للبلدية و 70% للصندوق المشترك للجماعات المحلية، توزع حصة الصندوق المشترك للجماعات المحلية المتمثلة في 70% كما يلي:الولايات 20% و البلديات 60% و الصندوق المشترك لعمليات التضامن 20%...[1]>>

وهذا ما يبين أن الولاية تستفيد من قيمة الضريبة الدفع الجزافي عن طريق الصندوق المشترك للجماعات المحلية، الذي يقوم بتوزيع قيمة الضرائب على الجماعات المحلية.

3) رسم الإسكان : <<...كان يطبق على ولايات العاصمة و عنابة و قسنطينة و وهران فقط ثم امتد بموجب قانون المالية لسنة 2003 لكل البلديات مقر الدوائر الحضرية الرئيسية خصص لصيانة الحضيرة العقارية للبلديات و الولايات وحددت تعريفته كمايلي: 300 دج للعمارات ذات الطابع السكني و 1200 دج للمحلات ذات الطابع التجاري، غير التجاري والحرفي و نشاطات أخرى ...[2]>>

بالإضافة إلى المورد الذاتية التي نص عليها قانون الولاية و التي يمكن إجازها في الأتي:[3]

- التمويل الذاتي:

ينص قانون الولاية، المادة158 منه على ضرورة اقتطاع جزء من إيرادات التسيير وتحويلها لقسم التجهيز والاستثمار، ويستهدف هذا الإجراء ضمان التحويل الذاتي لفائدة الولايات حتى تتمكن من تحقيق حد أدنى من الاستثمار لفائدة ذمتها، ويتراوح هذا الاقتطاع ما بين 10% و20%

[1] حياة بن اسماعين ، ووسيلة السبتي، << التمويل المحلي و التنمية المحلية نماذج من اقتصاديات الدول النامية >> ملتقي الدولي حول : سياسات التمويل وأثرها علي الاقتصاديات و المؤسسات دراسة حالة الجزائر و الدول النامية جامعة بسكرة يومي :21و 22 نوفمبر 2006، ص 12.

[2] سي يوسف أحمد، المرجع السابق،ص 94.

[3] حياة بن اسماعين ، ووسيلة السبتي، المرجع نفسه ص 14.

- مداخيل الأملاك:

تتوفر الجماعات المحلية على إيرادات أملاك متنوعة، وهي تنتج عن الاستغلال أو استعمال الجماعات المحلية لأملاكها بنفسها باعتبارها أشخاص اعتبارية تنتمي للقانون العام، أو تحصيل الحقوق أو الضرائب مقابل استغلالها من طرف الخواص، وأهمها إيرادات بيع المحاصيل الزراعية وحقوق الإيجار، وحقوق استغلال الأماكن كالمعارض والأسواق.

- إيرادات الاستغلال المالي:

تتشكل إيرادات الاستغلال المالي، من العوائد الناتجة عن بيع منتجات أو عرض خدمات توفرها الجماعات المحلية، وتتكون من عوائد الوزن الكيل والقياس، وعوائد الرسوم التي توفرها مصالح التخزين العمومي، والمتاحف العمومية، والحظائر العمومية.

ومنه فإن الموارد الذاتية للولاية محدودة، وغير كافية لتحقيق المهام المكلة لها وهذا بعتراف المشرع الجزائري، في قانون الولاية 12-07 حيث نص القانون على مايلي:

<<...تتلقي الولاية من الدولة إعانات و مخصصات تسيير بالنظر على الخصوص لما يأتي:

عدم مساوات مداخيل الولايات، عدم كفاية مداخيلها مقارنة بمهامها وصلاحياتها، عدم كفاية التغطية المالية للنفقات الإجبارية، نقص القيمة الإرادات الجبائية الولائية و لاسيما في إطار التشجيع على الاستثمار المنصوص عليه في قانون المالية....[1]>>

وبعد تحديد أهم مصادر الداخلية لتمويل الولاية سنتطرق كذلك الى المصادر الخارجية التي تساهم بدورها في تمويل الولاية.

2) الموارد المالية الخارجية :

للولاية عدة مصادر مالية خارجية يمكن اعتبارها من أهم موارد الولاية، خصوصا وأن الولاية تعاني من نقص الموارد المالية الداخلية، وهذا ما يجعل الموارد المالية الخارجية مصدرا أساسيا في تمويل المشاريع التنموية بغض النظر عن درجة استقلالية الولاية عن الدولة.

[1] المادة 154 من قانون الولاية 12-07

ومن أهم المصادر التمويلية الخارجية للولاية يمكن أن نذكر:

أ- الصندوق المشترك للجماعات المحلية:

يعرف الصندوق المشترك للجماعات المحلية بأنه مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، ويوضع تحت وصاية وزارة الداخلية والجماعات المحلية ويتمثل دوره في الآتي[1]:

- تسيير صناديق التضامن والضمان للجماعات المحلية.
- يوفر للجماعات المحلية المعنية تخصيصات الخدمة العمومية الإجبارية.
- يوزع بين الجماعات المحلية حصة الموارد الجبائية المخصصة لتوزيع الضرائب بالتساوي حسب الكيفيات المحددة في التشريع والتنظيم المعمول بهما.
- يقدم مساعدات مالية للجماعات المحلية التي تواجه وضعية مالية صعبة، أو التي يتعين عليها تجابه كوارث، أو أحداثا طارئة.
- يقدم للولايات والبلديات إعانات مالية لتحقيق مشاريع تجهيز، أو الاستثمار طبقا لتوجيهات المخطط الوطني للتنمية.
- يقوم بالدراسات والأبحاث المحلية المرتبطة بتطوير التجهيزات والاستثمارات المحلية.
- تنظيم التدريب والملتقيات.
- تنظيم المعارض للجماعات المحلية، وتنظيم الأيام الدراسية.
- المشاركة في الأسواق والمعارض.

حيث تتنوع المصادر المالية لهذا الصندوق فهو يتقاسم مداخيل الرسوم مع الدولة و الجماعات المحلية <<... كالرسم على القيمة المضافة حيث يستفيد الصندوق المشترك 10% من قيمة مقابل 85 % للدولة و 5% للبلديات.و قسيمة السيارات التي تقسم قيمة الرسم 80% للصندوق المشترك للجماعات المحلية 10 % للدولة، وغيرها من الموارد التي يحصلها الصندوق و تعود فيما بعد كموارد خارجية بنسبة للولايات...[2]>>

2) القروض <<...يمكن أن تقوم الجماعات المحلية بالاقتراض لانجاز برامج التجهيز المحلي غير أنه مشروط بقدرات التسديد التي تتوفر عليها الجماعات المحلية، إن اللجوء إلى الاقتراض نادر جدا

[1] بوزيد حميدة، <<تحديات تمويل مزانيات الجماعات المحلية في الجزائر>> ملتقي العربي الخامس حول التكامل بين الأجهزة الحكومية والإدارات المحلية والبلديات خيارات و توجهات ، المنظمة العربية لتنمية الإدارية تركيا في7و 9 يونيو ، 2010، ص 7.

[2] أحمد سي يوسف ، المرجع السابق ص 96.

في الجزائر، وقد اضطلع بدور تمويل الجماعات المحلية عدة مؤسسات مالية كصندوق الوطني للتوفير والاحتياط و عدة بنوك كالقرض الشعبي الجزائري، وبنك التنمية المحلية ...[1] >>

فالقرض وسيلة هامة في يد الجماعات المحلية لتحقيق أهداف التنمية من خلال المصدر المالي الذي تتيحه هذه القروض، إذا تم استغلالها أحسن استغلال من حيث حسن التسيير .

3) الإعانات الحكومية :<<... تلعب السلطات المركزية دورا هاما في تمويل المحلي وذلك عن طريق تأمين قواعد الرقابة والشروط القانونية، وبما أن الإيرادات الذاتية الأخرى لا تكفي لتغطية النفقات فإن السلطات المحلية تجد نفسها مرتبطة بالإعانات أو التحويلات الحكومية ...[2]>>

وهناك عدة أشكال للإعانات الحكومية من بينها :

<<...**المخططات القطاعية غير الممركزة** (p.s.d) وهي مخططات ذات طابع وطني، حيث تدخل ضمنه كل استثمارات الولاية، و المؤسسات العمومية، التي تكون وصية عليها ويتم تسجيل هذه المخططات باسم الوالي الذي يسهر على تنفيذها، ويكون تحضير المخططات القطاعية بدراسة المشاريع المقترحة على مستوي المجلس الولائي، بالإضافة لمختلف البرامج التنموية.

كصندوق الجنوب : وهو صندوق وطني جاء لتنمية مناطق الجنوب و ترقيتها و إحداث نوع من التوازن الجهوي بين مختلف مناطق البلاد، فقد كان الصندوق يشمل 13 ولاية إلى غاية 2007 أين أصبحت الولايات المعنية بصندوق 10 فقط بلغت الاعتمادات المالية المخصصة لها 638 مليار دج و هذا خلال فترة 2006-2009 .

إضافة إلى **صندوق الهضاب** : الذي أسس سنة 2006 و يمول هذا الصندوق مشاريع البنى التحتية لتنمية مناطق الهضاب العليا وقد خصص له مبلغ 1000 مليار دج في الفترة الممتدة من 2006 إلى 2009....[3]>>

ومنه فالإعانات الحكومية تتعدد أوجهها بغية تمويل البرامج التنموية في الولايات، والبلديات على حد سواء، هذا بالإضافة إلى صناديق التضامن بين الولايات فقد نص قانون الولاية <<... تتوفر الولايات قصد تجسيد التضامن المالي بينهما وضمان المداخيل الجبائية، على صندوقين:

-صندوق تضامن الجماعات المحلية

-صندوق ضمان الجماعات المحلية

---

[1] المرجع نفسه ، ص 97

[2] موفق عبد القادر ، << الاستقلالية المالية للبلدية في الجزائر>>.**مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية** ، العدد الثاني ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، ديسمبر 2007 ، ص 105.

[3] خيضر خنفري ، المرجع السابق ، ص 127،129،130.

وتحدد شروط تنظيم هذين الصندوقين و تسييرهما عن طريق التنظيم...[1]>>.

ومن خلال عرض أهم مكونات الموارد المالية للولاية سنتطرق إلى تقيمها فمن خلال تحديد أهم مصادر تمويل الولاية نلاحظ أن الولاية مرتبطة بالإعانات الحكومية أكثر من الموارد الداخلية، وهذا ماقد يؤثر على استقلالية القرار التنموي الذي يخص الولاية.

<< ... يعتبر وضع الإرادات الجبائية في يد السلطة المركزية من أهم الأسباب المؤدية إلى عجز الجماعات المحلية، وتتجلي تبعية تلك الإرادات على مستوي تأسيس الضريبة وقبضها أو تحصيلها..[2]>>

ومنه وجب إعادة النظر في الموارد المالية المحلية للولاية، من خلال توسيع صلاحياتها المتعلقة بالجباية المحلية، لكي يتكون للولاية قدرة مالية محلية حقيقية، تستطيع من خلالها تحقيق التنمية المحلية.

إضافة إلى إعطاء حرية أكبر للجماعات المحلية، في مجال إنفاق الموارد المحلية بما يخدم التنمية المحلية، وعدم تقييد عمل المجلس الشعبي الولائي من خلال الرقابة المفرطة.

[1] المادة 176 من قانون الولاية 12-07

[2] بسمة عولمي، المرجع السابق ص 275.

المبحث الثالث : الأدوات المحلية لتحقيق التنمية المحلية في الولاية

في هذا المبحث سنتطرق إلى أهم الأدوات المحلية التي يمكن أن تستفيد منها الولاية في إدارة التنمية المحلية، من خلال كيفية الاستفادة من خصوصية الإقليم، إضافة إلى تحديد أهمية المدخل التشاركي بين الإدارة المحلية و القطاع الخاص و المجتمع المدني، وضرورة الانتقال إلى أساليب الجديدة للتسيير و الحكم المحلي الرشيد.

المطلب الأول : الاستفادة من خصوصية الإقليم المحلي

تعتبر خصوصية الإقليم من أهم عوامل نجاح أي مشروع تنموي محلي، على اعتبار أن فلسفة التنمية المحلية تقوم على خدمة المواطن المحلي، وتحسين نوعية حياته بتضافر الجهود المشتركة في الإقليم ولهذا فنجاح التنمية المحلية مرهون بمدى توظيف خصوصية الإقليم في المشاريع التنموية، عن طريق فهم احتياجات الإقليم و الاستفادة من خصوصيته الطبيعية و الثقافية و الاقتصادية لصالح التنمية المحلية .

"بل يوجد من المفكرين في الدراسات المتعلقة بالإقليم مثل H. Bozzano إقترح معادلة للوصول لما سماه "الذكاء الإقليمي" <<... intelligence territoriale، حيث أن : IT= CP + PAT/DDT

intelligence territoriale **=** compréhension du territoire **+** participation des acteurs du territoire pour le développement durable du territoire[1]"

فهذه المعادلة تبين أهمية " **فهم الإقليم المحلي**" لأن الفهم الجيد للخصوصيات الإقليم الثقافية، الطبيعية الاقتصادية، يؤدي إلى سداد و صلاح برامج التنمية المحلية، كما أن هذه المعادلة الأخيرة تبين أهمية تشارك فواعل الإقليم في تحقيق التنمية المستدامة للإقليم، و عند تحقق هذين العنصرين نصل حسب bozzano إلى الذكاء الإقليمي، لأننا صخرنا فواعل الإقليم لخدمة الإقليم بطريقة صحيحة، نتيجة فهم احتياجات الإقليم ، فهم خصوصيته ، فهم كيفية بناء الإقليم .

[1] Bourret christian et autres , << l'intelligence économique territoriale comme approche par la cooperation sur un territoire : positionnements et collaboration d'universitaires et de consultants en aquitaine.>> **, revue projectique** , N° 11 , 2012 p 61.

فالإقليم ليس شيء معطي (محيط جغرافي معين) و لكنه شيء نبنيه، ولا شك أن بناء الإقليم يستدعي معرفة خصوصيته وما يحتاجه الإقليم المحلي و كيفية الاستفادة منه في عملية بناء ذلك الإقليم، ولهذا يمكن اعتبار الإقليم <<...كفضاء جغرافي متميز بموارد معينة و لكنه أيضا يتميز بخصوصيات اجتماعية لها هوية، و قيم مشتركة ...[1]>>

أ) الخصوصية الطبيعية للإقليم:

فالخصوصية الطبيعية للإقليم المحلي تعتبر عنصرا محددا لأي تنمية محلية على اعتبار أن الطبيعة الجغرافية للأقاليم تختلف، فهناك إقليم صحراوي، و أخر ساحلي أو يتميز بوجود الجبال أو السهول ... كل ذلك يعبر عن خصوصية معينة، يجب تكييف البرامج التنموية المحلية حسب خصوصية الإقليم بل ويجب تصخير تلك الخصوصية في ما يخدم التنمية المحلية للإقليم المحلي .

<<.... فالبيئة الرعوية كالهضاب مثلا، ينبغي أن تطلع إلى المشاريع المتكاملة هي الأخرى كزراعة الحبوب و الأعلاف مع تربية المواشي و بناء المذابح و الأسواق الكبرى للبيع بالجملة، ولا ينبغي لولايات الساحل أن تغفل عن الحيوية التي حبها الله تعالي بها، بل يجب أن تتفوق و تتنافس مع نظيراتها لتتميز عن المجموعات المحلية الداخلية للوطن...[2]>>

فهذه الخصوصية الطبيعية للإقليم تأثر حتى علي طبيعة النشاط الاقتصادي الممارس في ذلك الإقليم على اعتبار أن المناطق الساحلية مثلا فإن النشاط الاقتصادي الغالب هو صيد السمك مثلا...

ب) الخصوصية الاقتصادية للإقليم :

فخصوصية الإقليم الاقتصادية تعتبر عامل هام تبني عليه المشاريع التنموية المحلية، التي يجب أن ترافق ما يتميز به الإقليم المحلي من إمكانيات اقتصادية و محاولة تثمينها لأن ذلك يساهم في التنمية المحلية التي هي عبارة عن ما يحتاجه الإقليم المحلي .

<<... إن البحث عن القطاع أو القطاعات الاقتصادية التي يمكن أن تتميز بها المنطقة، سواء عن طريق النشاط الزراعي، أو الصناعي أو الحرفي، ولهذا نجد أن المنطقة التي تحدد ميزاتها مسبقا تكون

[1] Cécile Le corroller ,<< mots et sens du territoire dans les démarches d'innovation en basse-normadie >>. **revue géographie economie société**, 2012/3 vol 14, p 291.

[2] جمال الدين مغوفل ، التنمية المحلية البلدية والولاية . الجزائر: دار الخلدونية لنشر و التوزيع ، 2010، ص 28.

قادرة على النهوض بالنشاط الاقتصادي المناسب لها من أجل توفير فائض القيمة عن طريق المنتوجات المحققة بالإضافة إلى ذلك يمكن أن تدمج أفراد المجتمع، الباحثين عن فرص العمل في النشاط الاقتصادي، ولهذا تصبح التنمية المحلية، تحقق البعد الاقتصادي عن طريق امتصاص البطالة من جهة، وتوفير المنتوجات الاقتصادية التي تتميز بها المنطقة من جهة أخرى، سواء للاستهلاك المحلي أو لتوزيع للأقاليم الأخرى ...[1]>>

ولهذا وجب أن تتدخل الجماعات المحلية لترقية النشاط الاقتصادي المحلي الذي يميز الإقليم المحلي و إعانته على البروز، لأن مساعدة النشاط الاقتصادي المميز للإقليم من شأنه أن يحرك عجلة التنمية المحلية من خلال أن النشاط الاقتصادي الذي تشتهر به منطقة معينة، يساعد الإقليم المحلي في تطوير السياحة المحلية في الإقليم، إضافة إلى خلق مناصب شغل و تنشيط حركة التجارة المحلية .

<<.... بخصوص دور الجماعات المحلية في تنشيط المحيط الاقتصادي المحلي، نستطيع القول أن تدخلها يكون مباشر بجانب الشركات التي تستقر في الإقليم المحلي للجماعات المحلية من خلال منح مساعدات متعددة لمختلف الشركات كتقديم المساعدات المالية المباشرة للشركات المحلية، إضافة إلى تهيئة المناطق الصناعية، وتثمين التراث العقاري ...[2]>>

ومنه فإن الاستفادة من الخصوصية الاقتصادية للإقليم تلعب دور هاما في تحقيق التنمية المحلية، من خلال دور الجماعات المحلية في التنمية الاقتصادية للإقليم و بأخذ بعين الاعتبار خصوصية الإقليم في المجال الاقتصادي .

ت) خصوصية الثقافية للإقليم :

إن لكل إقليم محلي خصوصية ثقافية معينة، هذه الخصوصية يمكن للجماعات المحلية الاستفادة منها و تسخيرها لخدمة التنمية المحلية، حيث أن الثقافة المحلية مرتبطة بعدة أبعاد و مجالات أهمها السياحة المحلية، على اعتبار أن السائح دائما ما يبحث عن خصوصية الأخر، ولهذا وجب مراعات الخصوصية الثقافية للإقليم في إعداد برامج التنمية المحلية .

[1] أحمد غريبي ، المرجع السابق ، ص 7

[2] Jean-roger Essombé Edimo , << le développement territoire a douala : fondement et repérage des modalités institutionnelles d'une dynamique nouvelle**.>> revue mondes en développement**,2005/2 n°130 , p 117

و الثقافة تؤثر على التنمية المحلية بثلاث طرق هي:[1]

1- من خلال تسخير المرجعيات المقبولة في المجتمع لتعاضد الفاعلين حول انجاز المشاريع.
2- من خلال خلق فضاء جذاب للسكان المحليين ولزوار و السائحين أيضا.
3- من خلال ترقية المنتوجات التي تحمل أبعاد جمالية و ذات منفعة .

<<...الإقليم قبل كل شيء هو عبارة عن بناء اجتماعي، معتمد على قيم الهوية المشتركة، نتيجة العادات المحلية، هذه الهوية الجوارية تنقلنا من العقد القانوني إلى العقد المعنوي إنها تستطيع تسهيل الإبداع و تبادل المعلومات من خلال الثقة بين الفاعلين ...[2]>>

فالقيم والعادات المحلية في الإقليم يمكن أن تكون عامل مشترك يجمع الفاعلين المحلين، كبناء اجتماعي يساهم في ترقية العمل المشترك من أجل تنمية الإقليم المحلي.

<<...المساهمة الأكثر وضوحا للثقافة في تحقيق التنمية المحلية تكمن في جذب السائحين و أثرها الإيجابي علي النفقات و المداخيل و على التشغيل أيضا، إن فضل الثقافة على الإقليم تشبه كثيرا عملية التصدير غير أنه في هذه الحالة ليس السلع المحلية هي التي تصدر، بل يأتي السائح و يستهلكها مباشرة...[3]>>

<<.. من الضروري أن نقوم بالتفريق بين الثقافة كمنتوج، output و الثقافة كمصدر input فالأولى تستهلك مباشرة كالمصرح مهرجانات محلية ... والثانية هي عبارة عن مواضيع وقيم، تجند من طرف الفواعل الذين يشتركون في بناء الإقليم، فالتنمية المحلية هي نتيجة تفاعل محلي متعلق بلعبة الفواعل و علاقات ليست فقط اقتصادية، فكرة المورد الإقليمي لها علاقة بخصائص الإقليم له مميزاته في إطار تنموي ...[4]>>

[1] Organization de cooperation et de developpement économiques, la culture et le développement local , paris : france , edition OCDE, 2005, p 9.
[2] Rimhe arimhe , << le management d'un bien commun : le territoire le cas des poles de compétitivité >> .**revue interdisciplinaire sur le management l'Humanisme et l'Entreprise** , n°1 avril 2012, p 23.
[3] Organization de cooperation et de developpement économiques, la culture et le développement local. Op. cit. p 55
[4] parcs du massif central , <<culture et développement des territoires ruraux quatre projets en comparaison>>. France: Edition: ipamac , janvier 2012 p 8-9.

وهذا ما يجعل فهم خصوصية الإقليم و الاستفادة من تلك الخصوصية أهمية بالغة في مسار التنمية المحلية.

المطلب الثاني : المدخل التشاركي مع القطاع الخاص و المجتمع المدني

إن المدخل التشاركي بين الإدارة المحلية و القطاع الخاص من جهة و المجتمع المدني من جهة ثانية يعتبر اليوم ضرورة في إطار الدور الجديد لدولة ومعها الإدارة المحلية، فمن بين أسباب التحول إلى التشارك مع القطاع الخاص و المجتمع المدني، التغير في دور الدولة و الجماعات المحلية.

<<...فدور الحكومة هو التوجيه steering وليس التجديف rowing...[1]>> ولهذا وجب الانتقال من الدور التقليدي للجماعات المحلية المتمثل في إعطاء الخدمات مباشرة من خلال مختلف أجهزة الإدارة المحلية إلى ضرورة **التعاقد مع الغير** لضمان جودة الخدمة، فالجماعات المحلية عندما تتعاقد مع شركات متخصصة في خدمات معينة فإنها تضمن بذلك جودة الخدمة، من خلال آلية التعاقد التي تسمح باستبدال المتعاقد معه في حالة عدم تقديم الخدمات المطلوبة بفعالية وكفاءة ومنه يصبح دور الإدارة المحلية هو توجيه الخدمة، مما يسمح لها بتحقيق فعالية أكبر.

<<..حدث الانتقال من نظام حكم محلي تسيطر فيه المجالس المحلية المنتخبة (local government) إلى نظام حكم محلي يشارك فيه في تحمل المسؤوليات و السلطات و الموارد إلى جانب هذه المجالس القطاع الخاص، و المنظمات الغير حكومية ...[2]>>

فالإدارة المحلية أصبحت تتعامل مع القطاع الخاص و المجتمع المدني كشركاء في تحقيق التنمية المحلية في الإقليم المحلي، على اعتبار أن المجتمع المدني يسعى إلى تحقيق أهداف إنسانية، و القطاع الخاص يبحث عن الربحية، فما على الإدارة المحلية إلا أن توظف و تأطر كل من القطاع الخاص الذي يملك الجودة، و القدرة على المنافسة و الابتكار و المجتمع المدني الذي يعتبر أقرب للمواطن المحلي في تحقيق التنمية المحلية .

[1] أعمال مؤتمرات المنظمة العربية لتنمية الإدارية ، البلديات والمحليات في ظل الأدوار الجديدة للحكومة ، المرجع السابق ص 38.
[2] المرجع نفسه ص 31.

ومنه فمدخل تشارك الإدارة المحلية مع المجتمع المدني، أصبح اليوم ضرورة فالتغير و التطور الذي حصل في المفاهيم يستدعي هذا التشارك، فمفهوم الديمقراطية انتقل بدوره إلى مفهوم جديد " **الديمقراطية التشاركية** " التي تختلف عن الديمقراطية الكلاسيكية المعروفة .

<<...إن المفهوم الكلاسيكي للديمقراطية يحمل في طياته دلالة "التشاركية"، لكن مفهوم الديمقراطية التشاركية جاء ليقيم ذلك التمايز مع الديمقراطية التمثيلية المجسدة في البرلمان و المجالس المحلية المنتخبة البلدية و الولائية، إن مفهوم الديمقراطية التشاركية، يحيل إلى ضرورة قلب الإشكاليات و التفكير بكيفية مغايرة في علاقة المجتمع بالسياسة، بالمؤسسات وبالسلطة، فالانتخابات تعد أحد أشكال التعبير عن المواطنة السياسية، لكن هذا الشكل أضحي ظرفي موسمي، نمارسه مرة في كل خمس أو أربع سنوات لكن من خلال الديمقراطية التشاركية يمكن أن نجسد مفهوما مزدوجا للمواطنة الدائمة سياسية و اجتماعية في ذات الوقت...[1]>>

فالديمقراطية التشاركية جاءت لتفعيل دور المواطن من حالة المشاركة الظرفية عبر الانتخاب إلى المشاركة الدائمة عبر التشارك والمراقبة في الحياة السياسية .

<<...وقد طرح مفهوم الشراكة partnership في التسعينات في الخطاب العالمي للأمم المتحدة و المؤتمرات العالمية، (مؤتمر البيئة في البرازيل سنة 1992، و المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان النمسا 1993.. وأكدت هذه المؤتمرات جميعا على أهمية الشراكة بين القطاعات الثلاث، الإدارة المحلية – القطاع الخاص -و المجتمع المدني ...[2]>>

وهذا ما أدي إلى بروز عدة مقاربات مفسرة " للتشارك المحلي " و آلية عمله لتحقيق التنمية المحلية من بين أبرزها نذكر:

أولا: مقاربة البنك العالمي: [3]

اقتصاد التنمية هو الإطار المرجعي لمفهوم " المشاركة " المتبني من طرف أعمال edgerthon

[1] الجمعي النوي ، << الديمقراطية التشاركية الآلية المثلي لمحاربة الفساد في المجتمع الجزائري>>. **مجلة العلوم الإنسانية** ، العدد 21 ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، مارس 2011، ص 206.

[2] أعمال مؤتمرات المنظمة العربية لتنمية الإدارية ، البلديات والمحليات في ظل الأدوار الجديدة للحكومة ، المرجع السابق ص32.

[3] Abdourahmane Ndiaye , economie solidaire et démocratie participative local, france: edition l'harmattan, marché et organisation, p76.

الذي يعرف المشاركة كمسار من خلاله يمكن للأطراف المختلفة أن تأثر في قرارات التنموية و كل المسارات التي تؤدي إلي المشاركة في التحكم، و مسار المشاركة يمر عبر أربع مراحل :

- في المرحلة الأولى: يكون الاتصال و المعلومات لصانعي القرار في اتجاه واحد نحو المجتمع .

- في المرحلة الثانية : يكون مدد الاتصال في اتجاهين (صاعد و نازل) الناتج عن هيكل المشاورات

-في المرحة الثالثة : التشارك يؤدي إلي تقاسم الأفكار و استراتيجيات.

-في المرحلة الرابعة: يسمح فيها بالتشاور حول سياسات التنمية المختلفة مع المواطن ومنه محيط لتصرف المشترك.

هذا الاقتراب التشاركي للبنك الدولي، أدي إلي بروز فضاء تفاعلي بين مختلف الفاعلين المحليين، من خلال التشاور، الإجماع، الشفافية و الحكم الراشد فتكون العلاقة مع الفاعلين المحليين كشركاء للتنمية وتبقي الدولة هي الموجه من خلال توظيف الفواعل المحلية لتحيق التنمية <<...ومنه فإن للدولة وزن كبير في التنمية الاقتصادية المحلية، من خلال قيادة الدولة لمختلف الفواعل الأخرى من أجل تحقيق التنمية المحلية...[1]>>

مقاربة الثانية : براديغم المكان الرمزي:site symbolique

<<...الإقليم يمكن دراسته من خلال نظرية المكان للمفكر DAGHRI ZAOUAL هذه النظرية تنطلق من فكرة أن الإقليم أو المكان عبارة عن فضاء غير مادي، متعدد الأبعاد و ديناميكي بتحريك التفاعلية الرمزية للإقليم، فهذه النظرية تركز على البعد اللامادي من خلال " المعني المشترك " sens commun لمختلف فواعل الإقليم، التي من خلالها يمكن جمع فواعل الإقليم، ولقد استعمل الاقتراب فكرة العلبة السوداء التي تحمل مجموعة المعتقدات لمختلف الفاعلين المحليين وعلبة الأدوات التي تعبر عن التصرفات وطرق التدخل الفاعلين model d'action إضافة إلى العلبة الأخيرة التي تهيكل مختلف معارف الفاعلين المحليين...[2]>>

[1] Yves madiot , jean louis goussean ,collectivites locales et développement économique impériale national .paris: sans lieu d'Edition, 2002, p 57.
[2] Abdourahmane Ndiaye, op.cit,p 79.

إذن كل هذه المقاربات ، تحث علي ضرورة **التشارك** بين الفواعل المحلية، والتي يمكن تحديدها على أساس أطراف شراكة هي السلطات المحلية، المنظمات غير الحكومية، القطاع الخاص .

ولفهم كيفية التشارك بين الأطراف الثلاثة الأخيرة يمكن شرح دور كل طرف في إطار الشراكة لتحقيق التنمية المحلية.

1- **السلطات المحلية** :

<<...يقصد بها كل السلطات الحكومية الإدارية و غير الإدارية، تعتبر هذه الحلقة الأساسية لعملية الربط بين قمة السلطة و المواطن، هي المتجاوب و المترجم لاهتماماته، و أساسية في إنشاء و إدامة الإدارة الرشيدة المحلية مثلما تعمل على إدامة العملية الديمقراطية، و إيجاد التوازن المناسب بين التوجيهات العامة للحكومة المركزية والحرص على تلبية الاحتياجات الخاصة لدى المجموعات المحلية...[1]>>

<<...وإن مهام الجماعات المحلية تشبه كثيرا الشركات الخاصة، فعندما تفشل هذه الأخيرة في إقناع الزبائن بسبب نقص جودة المنتوج ومنه نقص الطلب على السلعة فإن الشركة تفلس، وهذا ما يحدث للجماعات المحلية في حالة سوء التسيير، من خلال إقصاءها في المواعيد الانتخابية، غير أن علاقة السوق بالشركات الخاصة أوضح من علاقة المواطن بممثليه المحليينْ فمن المفترض أن المواطن يدفع الضرائب مقابل الحصول الخدمات التي تمتاز بالجودة ...[2]>>

وهذا ما يزيد من أهمية تعاقد السلطات المحلية مع أطراف أخرى، لتحقيق التنمية المحلية بالجودة المطلوبة لأن الجماعات المحلية اليوم تحتاج أكثر لمبدأ الشراكة لتحقيق الجودة في الخدمات . و الى جانب هذا فإن السلطات المحلية طرف رئيسي في الشراكة، لأنها هي المسؤولة عن تنمية الإقليم .

من خلال ما تملكه من صلاحيات تنموية عديدة، كالبرامج القطاعية للتنمية، وكافة القرارات التنموية التي تصدرها السلطات العمومية بغية تنمية الإقليم، أما الدور الذي تلعبه السلطات المحلية في إطار الشراكة **هي تأطير الأطراف الأخرى الشركاء** في مسار بناء تنمية محلية، وكيف توظف دور كل شريك

[1] مبارك لسلوس ، << الإدارة الرشيدة للجماعات المحلية بين إلزامية الخدمة العامة و حتمية التوازن المالي>>. الجزائر : **مجلة المدرسة الوطنية للإدارة** ، العدد 40 ،مركز التوثيق و البحث والخبرة ، 2010، ص 11.

[2] Club du sahel et de l'afrique de l'ouest , financement de la décentralisation et du développement locale . document de travail n 0 , 22 juin 2001, p7

من خلال تحديد الدور الذي يقوم به وسنحاول شرح كيف تستفيد وتوظف السلطات المحلية، كل من المجتمع المدني والقطاع الخاص في إطار الشراكة.

أما الطرف الثاني في إطار الشراكة المحلية هو المجتمع المدني.

2- **المجتمع المدني** :

فالمجتمع المدني يعتبر شريك هام في معادلة التشارك من أجل تحقيق التنمية المحلية، على اعتبار أن المجتمع المدني يمثل كافة المنظمات غير الحكومية التي تسعى لتحقيق أهداف إنسانية بالأساس فالمجتمع المدني يعبر عن تلك العلاقة بين المجتمع و الدولة، فهو وليد هذه العلاقة الأخيرة، وهذا ما يعطيه أهمية كبيرة في عملية التشارك.

<<....في المدينة أو في الريف المنظمات غير الحكومية تعبر عن الاتجاه المجتمعي، الذي يسعى لتحقيق التنمية مباشرة بقرب المواطنين بتشارك مع السلطات المحلية، فالمنظمات غير الحكومية تتحرك بقرب احتياجات السكان في مجال الصحة، التعليم، التشغيل المرافقة الأسرية، قضايا المياه، التحسيس في مجلات مختلفة ...إلخ بتجنيد فاعلين بهدف محاولة الإرتقاء بالمستوى المعيشي، و المحاولة التدريجية لتحسيس الفاعلين في تنمية إقليمهم، أو بلدهم في إطار تشاركي سواء في المدينة أو في الريف يتم كأولوية لعملية البلورة الجماعية للمشاكل و الإحتياجات ومنه محاولة صياغة وتنفيذ وبمنطق جماعي برامج معينة يتم تنفيذها...[1]>>

خاصة في ظل تغير دور الدولة التي أصبحت اليوم الموجه للخدمة في إطار تشاركي مع المنظمات الأخرى لتحافظ علي فعاليتها في توجيه الخدمات.

<<....كما أصبحت **التشاركية آلية** أساسية من الآليات المستحدثة في رسم استراتيجيات تنمية المجتمع المحلي، وتنفيذها، وفي سياق هذه النظرة الجديدة للتنمية الشاملة عموما و التنمية المحلية على وجه الخصوص، برز مفهوم جديد هو مفهوم" إطار الحياة " الذي يتعدى النظرة التقليدية للتنمية التي تعتمد على مؤشرات تقنية بحتة، إلى نظرة أكثر شمولية واقعية تقوم على المقاربة التشاركية، حيث لم تعد التنمية من مسؤولية الدولة و أجهزتها فقط، بل أصبحت تعني مسؤولية المجتمع بأسره ، تقودها الحكومة

[1] Jean Iapéze, apport de l'approche territoriale a l'économie de développement. Paris: Edition L'hrmattan , 2007, p 183.

وبمشاركة حقيقية فعالة، من مؤسسات المجتمع المدني أصبحت ضرورة ملحة وشرطا لازما لتحقيق أهداف التنمية...[1]>>

فعلاقة السلطة المحلية بالمجتمع المدني هي علاقة تشاركية من خلال استشارة المجتمع المدني في مختلف البرامج التنموية المحلية فهو أقرب للمواطن من جهة ومن جهة أخرى فإن المجتمع المدني يمتلك قدرات جما يمكن الاستفادة منها في إطار الشراكة.

<<...فمنظمات المجتمع المدني تقوم بتقديم الخدمات لمختلف فيئات المجتمع مع مراعاة الجانب الإنساني، كتقديم خدمات لفيئات معينة كالفقراء...وعن طريق مساعدة الحكومة عن طريق العمل المباشر معها أو تقديم شكل أفضل من الخدمات لفيئات معينة من المواطنين... [2]>>

وفي هذا الإطار ينبغي التطرق أيضا لدور المواطن في عملية التنمية المحلية ، <<...فالاندماج الناجح للمواطن في الحياة السياسية هو نتاج حتمي لنظام ديمقراطي، من خلال مشاركة المواطن، فالدولة الحديثة تسعى إلى إدماج الإنسان في برامج التنمية المختلفة، التي تراعي الجانب البيئي و ضرورة المحافظة عليه فاللامركزية تسمح بإشراك المواطن في اتخاذ القرار علي المستوي المحلي و الوطني...[3]>>

ولن يتأتى هذا إلا بمعرفة المواطن لحقوقه السياسية والمدنية و مشاركته الدائمة و الهادفة لتنمية الإقليم المحلي، من جهة وضرورة مشاركته في مختلف الجمعيات و منظمات المجتمع المدني التي تؤطر التطوع من جهة ثانية.

أما الطرف الثالث في إطار الشراكة هو القطاع الخاص الذي سنحاول معرفة كيفية تدخله في الشراكة و آلية عمله مع السلطات المحلية، باعتبار أنه شريك أساسي للجماعات المحلية .

---

[1] بلقاسم نويصر ، << التنمية المحلية التشاركية والدور الجديد للمجتمع المدني في الجزائر >>. **مجلة العلوم الاجتماعية** ، العدد 14، جامعة فرحات عباس سطيف ، 2011.

[2] أعمال مؤتمرات المنظمة العربية لتنمية الإدارية ، البلديات والمحليات في ظل الأدوار الجديدة للحكومة ، المرجع السابق ص44.

[3] Oladé okuneola moise laleye , la décentralisation et développement des territoire au bénin . France: Edition l'harmattan ,2003, p 253-254.

3- القطاع الخاص:

يعتبر القطاع الخاص من أهم الشركاء في التنمية المحلية، على اعتبار أنه الشريك الأساسي للإدارة المحلية في مجال تقديم الخدمات، و إقامة المشاريع التنموية وغيرها من المجلات التي يمكن أن يكون القطاع الخاص معنيا بها.

<<...فتمنح آلية الشراكة مع القطاع الخاص إمكانيات وفرص حقيقية، من أجل تدبير المرافق العامة المحلية و يشمل القطاع الخاص كل المشروعات الخاصة غير المملوكة للدولة وذلك عن طريق عقد اتفاقيات التعاون و الشراكة أو شركات الاقتصاد المختلط أو التسيير المفوض أو عقود امتياز، وهذا بدوره يتيح آليات جديدة لتسيير و تجاوز الطرق التقليدية في تسيير المرافق العامة المحلية، ووضع مشروعات تنمية مشتركة ...[1]>>

<<...فتقوم الحكومات المحلية بإسناد أعمال معينة إلى القطاع الخاص، من خلال نظام التعاقد "contracting out" حيث قامت أكثر من 3000 مدينة بالتعاقد لجمع القمامة، كما يتم التعاقد على تقديم خدمات أخري مثل الصيانة و إنارة الشوارع، وبعض خدمات الإسعاف وصيانة الطرق، كما تشمل الخدمات التي تقوم الحكومات المحلية بإسنادها إلي الغير (عبر التعاقد) مثلا تجميع المخلفات الصلبة و الخدمات المعمارية، و الخدمات الهندسية، و إصلاح المباني، و رعاية المسنين، وصيانة المعدات و خدمات التنزه و الترفيه ....[2]>>

فعبر آلية التعاقد مع القطاع الخاص فإن السلطات المحلية تنتقل من تقديم الخدمة بنفسها إلى توجيه الخدمة عبر القطاع الخاص في إطار الشراكة، وهذا ما يؤدي إلى ضمان جودة الخدمة، لأن السلطات المحلية توجه وتراقب خدمات القطاع الخاص و تستطيع من خلال التعاقد، تغيير المتعاقد معه في حالة عدم جودة الخدمات المقدمة فتضمن بذلك جودة الخدمات المحلية لتحقيق تنمية محلية ذات جودة .

[1] مبارك لسلوس ، المرجع السابق ص 12.
[2] أعمال مؤتمرات المنظمة العربية لتنمية الإدارية ، البلديات والمحليات في ظل الأدوار الجديدة للحكومة ، المرجع السابق ص 42.

غير أنه لتفعيل دور القطاع الخاص كي يكون شريكا مهما في تحقيق التنمية المحلية يجب أولا إعطائه الفرصة لذلك من خلال تهيئة المناخ المناسب و تحسين القوانين المتعلقة بالاستثمار .

<< ومنه وجب إيجاد مناخ عام من الثقة في الدور الحيوي للقطاع الخاص في التنمية الاقتصادية و أهمية إعادة هيكلة القطاع الخاص ليقوم بدور تنموي ريادي، جنبا إلى جنب مع القطاع العام ...[1]>>

من خلال ترك المجال لتدخل القطاع الخاص في كل مجال من شأنه تحقيق التنمية المحلية و تقليص البطالة، من خلال توفير فرص شغل جديدة، ومنه تحقيق الصالح العام للمجتمع.

<<....وبذلك يتضح أن الحكومة يجب أن تعطي دورا كبيرا للقطاع الخاص، في إحداث النقلة النوعية على نطاق المجتمع ككل، وذلك من خلال التفاعل و التكامل، بين دور الحكومة ودور المجتمع المدني و القطاع الخاص بشكل متكامل...[2]>>

ومنه فإن الشراكة بين السلطات المحلية، مع المجتمع المدني والقطاع الخاص تعتبر آلية مهمة لتحقيق التنمية المحلية فالتعاون المشترك بين السلطات المحلية و المجتمع المدني الذي، يكون أقرب من المواطن المحلي ويعرف مشاكله، و احتياجاته يمثل وسيلة هامة لفهم مشاكل المواطن و حلها بشكل تشاركي مع المجتمع المدني الذي يمكنه أن يلبي احتياجات فيئات هامة من المجتمع ولهذا وجب إشراك المجتمع المدني، في رسم السياسة العامة المحلية التي تعبر عن احتياجات المجتمع المحلي .

إضافة إلى ضرورة التعامل مع القطاع الخاص في إطار تشاركي فهذا الأخير يملك مميزات و خصائص تجعل من الخدمة ذات نوعية، بفضل بيئة السوق (العرض و الطلب) التي تفرض على القطاع الخاص تقديم منتوجات وخدمات ذات نوعية، للبقاء في المنافسة و منه فإن السلطات المحلية يجب عليها لكي تحقق التنمية المحلية بشكل فعال أن تشرك كل من القطاع الخاص و المجتمع المدني في كافة الأعمال التنموية المحلية. (أنظر الملحق رقم :02)

[1] محمد هشام خواجكية ، أحمد حسين الرفاعي ، القطاع الخاص العربي في ظل العولمة و عمليات الاندماج : التحديات و الفرص . الإمارات العربية المتحدة: مركز الإمارات لدراسات والبحوث الإستراتيجية للنشر والتوزيع، 2004، ص 43.

[2] وفاء معاوي <<الحكم المحلي الرشيد كآلية لتنمية المحلية في الجزائر>>. مذكرة ماجستير ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة الحاج لخضر باتنة ، 2009، ص 143.

المطلب الثالث : نحو حكم راشد و مناجمنت محلي

إن تحقيق التنمية المحلية، يستدعي أسلوب حكم محلي رشيد، وأسلوب تسيير ناجع لتحقيق تلك التنمية المحلية المنشودة، خاصة إذا كانت تلك التنمية تتم في إطار تشاركي بين عدة فواعل تنموية، فهذا يزيد من ضرورة اعتماد أساليب ناجعة، تعتمدها السلطات المحلية لإدارة التنمية المحلية .

ولهذا سنتطرق إلى كيفية استخدام أسلوب الحكم الراشد المحلي الذي له فلسفته الخاصة بالإضافة إلى التطرق لمفهوم المناجمنت المحلي كأسلوب تسيير، حيث أن هذا المفهوم الأخير ظهر نتيجة محاولة الاستفادة من أساليب التسيير المعلقة بإدارة الأعمال التي تعتمد على النتائج، الأهداف،..إخ ومنه سنحاول في هذا المطلب شرح آلية عمل كل من الحكم الراشد المحلي و المناجمنت المحلي و علاقتهما بالتنمية المحلية.

1) الحكم الراشد المحلي:

<<...–لغة: أنه مشتق من كلمة "gulvernare" و التي تعني قيادة السفينة كما تعني إدارة الشؤون العامة، ومن هنا جاء اشتقاق gouvernail وقد استخدم مصطلح gouvernance في اللغة الفرنسية كمرادف لمصطلح حكومة gouvernement ثم استعمل بعدها عن تكاليف التسيير أما في اللغة الانجليزية فإنه يعني مجمل تقنيات تنظيم المنشأة وإدارتها، ثم انتقل هذا المصطلح إلى الشؤون العامة، وفي أواسط السبعينات استخدمت كلمة good governance في تقارير اللجنة الثلاثية التابعة للأمم المتحدة ماي 1975، كما استخدم في الثمانينيات من طرف المؤسسات المالية الدولية....[1]>>

عرف البنك العالمي الحكم الراشد:

<< ...بأنه الطريقة المثلي التي يمارس بها السلطة، لأجل تسيير الموارد الاقتصادية والاجتماعية لدولة من الدول ...[2]>>

[1] خيرة بن عبد العزيز، <<دور الحكم الراشد في مكافحة الفساد الإداري و تحقيق متطلبات الترشيد الإداري>> .**مجلة المفكر**، العدد 8، جامعة محمد خيضر بسكرة، (د.ت)، ص 317.

[2] محمد خليفة ، << إشكالية التنمية و الحكم الراشد في الجزائر>> ، التحولات السياسية و إشكالية التنمية ، الجزائر: ابن نديم لنشر و التوزيع ، 2014، ص 120.

كما يمكن تعريف الحكم الراشد كذلك كما عرفته المفوضية السامية للأمم المتحدة على أنه:

<<...هو العملية التي تدار من خلالها المؤسسات و الأعمال العامة والخاصة، لضمان حقوق الإنسان ويحقق ذلك بطريقة خالية من الفساد و ذلك في ظل سيادة القانون ...[1]>>

ومنه يمكن تعريف الحكم الراشد المحلي: <<... استخدام السلطة السياسية و ممارسة الرقابة على المجتمع المحلي، من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية ...[2]>>

<<...وقد جاء استعمال البنك الدولي في ذلك الوقت لمفهوم الإدارة الرشيدة في إطار تأكيده على أن أزمة التنمية في إفريقيا هي أزمة إدارة رشيدة بالدرجة الأولى، بسبب فساد النظم السياسية و ضعف التسيير و التخطيط ويوضح الإعلان الذي صدر عن المؤتمر الاتحاد الدولي لإدارة المدن الذي عقد في صوفيا في ديسمبر 1996 عناصر الإدارة المحلية الرشيدة، وقد كتب الكثير عن مقاييس و معايير هذا النوع من الإدارة ، وأكثر الدراسات شمولا، هي تلك التي أعدها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وحصرها في (المشاركة – سيادة و حكم القانون –الشفافية –حسن الاستجابة – التوجيه نحو بناء توافق الآراء – الإنصاف وتكافئ الفرص–الفعالية والكفاءة – المسائلة و المحاسبة – والرؤية الإستراتيجية..[3]>>

ومنه يمكن أن نحدد أهم العناصر المكونة للحكم الراشد من خلال:

1) الشفافية : من خلال حرية الحصول على المعلومات كالوثائق الإدارية و ضمان عدالة الإدارية.[4]

2) المشاركة: <<... تتمثل في تهيئة السبل و الآليات المناسبة من أجل المساهمة في عمليات صنع القرارات، كطريقة لتسهيل التحديد المحلي للقضايا و المشكلات، تعني أيضا مزيد من الثقة و قبول القرارات من جانب المواطنين ...[5]>>

[1] أيمن حسن طاهة أحمد، << المؤشرات المفاهمية والعملية للحكم الصالح في الهيئات المحلية الفلسطينية >>.مذكرة ماجستير في التخطيط الحضري والإقليمي ، بجامعة النجاح الوطنية ،نابلس فلسطين ،2008 ، ص 17.

[2] بومدين طاشمة ،<< الحكم الراشد ومشكلة بناء قدرات الإدارة المحلية في الجزائر>> **مجلة التواصل** ،العدد 26 ،جامعة عنابة ، جوان 2010، ص 30

[3] مبارك لسلوس ، المرجع السابق ، ص 8.

[4] Bouriche riadh ,<< gouvernance et media relation étroite >> ,**revue de elmofaker** n°7 université de Mohamed khider biskra ,(s.d), p4.

[5] مبارك لسلوس ، المرجع السابق ، ص 10

3) المساءلة :<<...يكون متخذو القرارات في الأجهزة المحلية مسؤولين أمام الجمهور و دوائر محددة ذات علاقة، وكذلك أمام من يهمهم الأمر، و لهم مصلحة في تلك المؤسسات ...[1]>>

4) الكفاءة و الفعالية : <<...ويعبر ذلك عن البعد الفني لأسلوب النظام المحلي و يعني قدرة الأجهزة المحلية على تحويل الموارد إلى برامج وخطط و مشاريع تلبي احتياجات المواطنين المحليين و تعبر عن أولوياتهم، مع تحقيق نتائج أفضل و تنظيم الاستفادة من الموارد المتاحة ....[2]>>

5) الاستجابة :<<... تعني أن تسعى الأجهزة المحلية إلى خدمة جميع الأطراف المعنية، و الاستجابة لمطالبها، خاصة الفقراء و المهمشين، وترتبط الاستجابة بدرجة المساءلة التي تستند بدورها على درجة الشفافية وتوافر الثقة بين الأجهزة المحلية والمواطن المحلي ....[3]>>

فهذه المعايير التي توجه الحكم المحلي نحو حكم رشيد الذي يؤدي إلى تفعيل الأجهزة المحلية في تحقيق التنمية المحلية و ذلك من خلال <<...ادخل مفهوم الحكم الصالح في أدبيات منظمة الأمم المتحدة، ومؤخرا البنك الدولي، و صندوق النقد الدولي، ويعود السبب في ذلك إلى أن النمو الاقتصادي لبعض البلدان لم يترافق مع تحسين مستوي معيشة أغلبية السكان، و بهذا المعني فإن تحسن الدخل القومي لا يعني تلقائيا تحسين نوعية الحياة، للمواطنين و من هنا نشأة العلاقة بين مفهوم الحكم الراشد والتنمية الإنسانية المستدامة، لأن الحكم الراشد أو الحكامة هي الضامن لتحويل النمو الاقتصادي إلى تنمية إنسانية مستدامة...[4]>>

ومنه يمكن اعتبار الحكم الراشد المحلي، كآلية يمكن أن تساعد الإدارة المحلية في تحقيق التنمية المحلية وهناك آلية أخرى جد هامة تساعد السلطات المحلية في تحقيق إدارة فعالة للتنمية المحلية وهي مختلف تقنيات المناجمنت المحلي حيث أن المناجمنت هي تقنيات تسيير أخذت من إدارة الأعمال كمحاولة لإعادة تفعيل الإدارات العمومية وإكسابها خصائص التنافسية و الجودة في الخدمات .

ولهذا سنتطرق إلى مفهوم المناجمنت العمومي، و من ثم كيفية الاستفادة من تقنيات المناجمنت لتفعيل الإدارة المحلية في تحقيق التنمية المحلية .

[1] مبارك لسلوس المرجع السابق ، ص 10
[2] بومدين طاشمة ، المرجع السابق ، ص 31.
[3] المرجع نفسه ، ص 32.
[4] حسين عبد القادر،<< الحكم الراشد في الجزائر و إشكالية التنمية المحلية >> مذكرة ماجستير كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان ، 2011، ص 72.

ثانيا :المناجمنت المحلي :

يمكن أن نعرف المناجمنت على أنه :<< فن أو أسلوب قيادة منظمة من حيث توجيه، و التخطيط من أجل تنميتها، بشكل يمس كافة مجالات عمل الشركة بمفهومها الواسع.[1]>>

ومن خلال هذا التعريف يمكننا أن نستنتج أن المناجمنت، مرتبط بإدارة الأعمال وإدارة الشركات التي لها علاقة بسوق من حيث العرض والطلب و حساب التكلفة، وضرورة تحقيق الفعالية والجودة في الخدمات <<...عندما يقوم مسؤول في شركة باتخاذ قرارات المتعلقة بالإنتاج يجب عليه أن يقوم بتحليل اختياراته و تفكير حول النتائج باستخدام وسائل تقنية تساعد على اتخاذ القرار المناسب مثل تحليل التكلفة من أجل تحسين العلاقة بين التكلفة و النوعية لمنتوج معين...[2]>>

ومنه فإن المناجمنت العمومي حاول أن يأخذ مميزات المناجمنت المتعلق بإدارة الأعمال التي تتميز بالكفاءة، و الفعالية و النجاعة في تحقيق الأهداف بأقل تكلفة ومنه ظهر مصطلح المناجمنت العمومي

<<....في ثلاثين سنة الماضية كانت غنية بالتجارب المتعلقة بإصلاح الخدمة العمومية، في أغلبية الدول المتقدمة تم التوجه نحو إصلاح الدولة لكي تكون ذات نجاعة و فعالية و ذات شفافية أكثر، و ذات مرونة عالية، لكي تستطيع مواكبة الخصخصة، و مميزات السوق و مظاهر الزبونية، و الاتجاه نحو اللامركزية...[3]>> .

فوجد الباحثين ضالتهم في المناجمنت العمومي، كأسلوب حديث في إدارة المؤسسات العمومية، وكذلك تم الاهتمام بهذا الأسلوب في الإدارة المحلية التي تبحث هي الأخرى عن الفعالية و النجاعة، في إدارة الإقليم المحلي .

<<... فأسس نظرية المناجمنت العمومي الجديد، كانت نتيجة نظرية الاختيار العام التي تنظر للحكومة من زاوية "السوق" و "الإنتاجية" وأيضا من زاوية مناجيريالية (managérialisme) التي تعتمد على

[1] Jean-louis magoga, << que faut il faire du management ?.>> article disponible en : http://www.cairn.info/revue-empan-2006-1-page-48.htm, p 48 . le 16-11-2013

[2] Michel darbelet et autres , L'Essentiel sur le Management . alger: ,BERTI EDITION ,2011, p 170.

[3] Jocelyne bourgon ,<< un gouvernement flexible ,responsable et respecté >> vert une "nouvelle" théorie de l'administration publique, **revue internationale des sciences administratives** , 1 vol 73/2007, p 9.

تقنيات التسيير من أجل الحصول علي أرباح الإنتاج، ومنه فالمناجمنت العمومي الجديد يجمع بين الأفكار و القيم العملية التي تهدف إلي إعادة إنتاج ممارسات القطاع الخاص في القطاع العام...[1]>>

أهم مقومات المناجمنت:[2]

أ- استقلالية المناجمنت و مراقبة النتائج مع ترك التسيير للمسيرين

ب- التفريق بين السياسات politiques و العمليات opérations بتقسيم المهام بين تحضير السياسات العمومية في إطار سياسي و التنفيذها الذي يكون أكثر قربا من المواطن.

ج- إعادة إنتاج منظمات متخصصة تهتم بخدمة المواطن

د- البحث عن الفعالية: <<...بمعني تحقيق الأهداف في ظل ظروف جيدة، فعندما توضع الأهداف يبدأ التنفيذ وبعد ذلك يتم تقيم الأهداف المسطرة بالأعمال المنجزة ومنه يصحح مسار الانجاز لتحقيق الفعالية من خلال التسيير و التوجيه...[3]>>

ولهذا نجد أن المناجمنت العمومي قد فرض نفسه أيضا على المستوى المحلي نظرا لتغيرات التي حصلت على مستوي نظريات التسيير و ضرورة البحث عن أساليب جديدة تحقق أهداف الإدارة المحلية بفعالية أكبر.

<<...ولهذا كانت الجماعات المحلية محل عدة إصلاحات لتحديث عملها، و ضرورة التأقلم مع الأدوات و أساليب التسيير جديدة المرتبطة بإدارة الشركات الخاصة و التي تم جمعها في مصطلح "مناجمنت" من أجل جعل الخدمة العمومية ذات فعالية ...[4]>>

[1] IBID p13

[2] Morten balle hansen et autres ,<< le nouveau management public , les marchés bureaucratiques et les problémes de coordination interdépartementale: analyse comparatives de la haute fonction publique dans l'administration de l'Etat >>. **Revue internationale des sciences administratives**, 1/ vol 79 , 2013p 33.

[3] Samir targui, management et leadership. ,Tunis: Tunisie, centre de publication universitaire, 2004, p 9.

[4] Abdelaali laoukili, << les collectivités territoriales a l'épreuve du management >>.**revue connexions** n°91 , 2009, p 103.

وبهذا المعني يصبح المناجمنت المحلي يعني <<...جعل المواطن هو محور الخدمة العمومية من خلال إعادة رسم الإقليم المحلي في شكل مشروع مشترك، فالرهان بنسبة للجماعات المحلية ليس تحمل التحولات الناتجة عن التكنولوجيات الجديدة، ولكن يجب عليها إعادة ابتكار دور جديد للجماعات المحلية...[1]>>

إن للمناجمنت المحلي الجديد عدة مبادئ أساسية، تسعي إلى تفعيل إدارة التنمية المحلية، من بين أهم مبادئ المناجمنت المحلي الجديد نجد الأتي:[2]

1- الإدارة بالأهداف و الذي يغير جذريا عمل الموظف الذي يتحول من وظيفة إدارية إلى وظيفة مناجيريالية، من مسؤولياتها تحقيق النتيجة .
2- قياس أثر الأفعال مما يستدعي تعريف و تحديد الأهداف الإستراتيجية للجماعات المحلية، و أخذ بعين الاعتبار شركاء التنمية المحلية، وتحسين توفر المعلومات بين الشركاء.
3- البحث عن إرضاء الزبون، حيث أن مختلف نشاطات الإدارة توجه نحو إرضاء المستعمل، هذا المبدأ يستدعي إلى استعمال أدوات تحليل الحاجات و توقعات المستعمل (مستعمل الإدارة)
4- إرادة لتطهير المالية العمومية من خلال حساب الكلفة و الاتجاه حتى إلى خصخصة بعض الخدمات.
5- تحسين مصداقية المحاسبة العمومية هذه الحاجة تتطلب إدخال تقنيات المحاسبة المستخدمة في القطاع الخاص إلي المؤسسات العمومية.

ومنه فالمناجمنت المحلي الجديد يجعل من التنمية المحلية هدفا يمكن قياسه عبر مختلف أدوات القياس من خلال الإدارة بالأهداف و جعل المسير يتميز بمرونة أكبر في أداء مهامه لأنه يهتم بالنتيجة المراد تحقيقها و يتحول المواطن المحلي إلى زبون، تهتم الإدارة المحلية بإرضائه، ومنه تتمكن الإدارة المحلية من بلوغ الفعالية المطلوبة في إدارة التنمية المحلية .

[1] Jean-yves parax , "définition : management territoriale", dossier documentaire sur << management territoriale >> séminaire du 13 et 14 octobre 2005 , carif-oref guadeloupe, p4.
[2] Serge huteau , le management public territorial: le guide du manager. Montreuil :France , Editions du papyrus , 2006, p 14.

الفصـــــل الثانـي

دراسة حالة ولاية بسكرة في تحقيق التنمية المحلية

الفصل الثاني: دراسة حالة ولاية بسكرة في تحقيق التنمية المحلية

في هذا الفصل سنتطرق إلى دراسة حالة ولاية بسكرة، ومنه سنحاول تشخيص التنمية المحلية في ولاية بسكرة من حيث وسائل التنمية المحلية المستخدمة في ولاية ومدي فعاليتها، و أهم المعوقات التنموية التي تواجه الولاية، بنظرة إمبريقية قصد فهم معوقات التنمية المحلية في ولاية بسكرة، ومنه الوصول إلى إجابة عن الإشكالية ومحاولة تحديد نتائج الدراسة.

المبحث الأول : نبذة عن ولاية بسكرة

في هذا المبحث سنحاول إعطاء نبذة عن ولاية بسكرة من حيث الموقع الجغرافي و تضاريس الولاية و الإمكانيات الطبيعية و التنموية التي تتمتع بها ولاية بسكرة، لأن هذه المعلومات تساهم في إعطاء نظرة شاملة عن ولاية بسكرة لكي نتطرق فيما بعد للتنمية المحلية في الولاية.

المطلب الأول: تعريف بولاية بسكرة

ولاية بسكرة هي من الولايات الجزائرية، تقع في الجنوب الشرقي للجزائر، تحدها من الشمال ولاية باتنة ومن الجنوب ولاية الوادي، ومن الشمال الغربي ولاية مسيلة، و من الجنوب الغربي ولاية الجلفة ومن الجنوب الشرقي ولاية خنشلة، (أنظر الملحق رقم:03)

<<...وتعود كلمة" بسكرة " إلى العهد الروماني، حيث كانت تسمي بسكرة في ذلك الوقت "فيسكرة " وتعد بسكرة مدينة بربرية قبل الميلاد ب 1300 سنة، كان يسكنها عصبة من الأحباش و الأرمانيين و تكون منهم الشعب النوميدي، و في العهد الروماني انتشرت الكنائس في مدينة بسكرة، حيث ما تزال بعض الآثار الرومانية في مدينة بسكرة ...[1]>>

ولمنطقة بسكرة تاريخ طويل في العهد الاستعماري ، حيث برزت في تلك المرحلة عدة ثورات شعبية كثورة الزعاطشة بمنطقة بسكرة .

[1] أحمد خمار ، تحفة الخليل في نبذة من تاريخ بسكرة النخيل . عين مليلة : الجزائر ، دار الهدي لنشر و التوزيع ، 2012، ص 5.

<<...وفي سنة 1959 كانت بسكرة دائرة تابعة لولاية باتنة، و استمر هذا الوضع إلى غاية سنة 1974 حيث ارتقت إلى ولاية وتمتعت بهياكل جديدة...[1]>>

أما بخصوص التقسيم الإداري فولاية بسكرة تضم عدد من البلديات و الدوائر التابعة لها على النحو التالي :[2]

- الدوائر: اثنا عشر دائرة (12)
- البلديات : ثلاث وثلاثين بلدية (33)

و تتكون ولاية بسكرة من البلديات الأتية:[3]

بسكرة-أوماش –البرانيس-شتمة-أولاد جلال-رأس الميعاد- بسباس- سيدي خالد- الدوسن- الشعيبة- سيدي عقبة-مشونش- الحوش- عين الناقة-زريبة الوادي-الفيض- القنطرة-عين زعطوط-الوطاية- جمورة-طولقة-لواء-لشينة-أورلال- مليلي-فوغالة-برج بن عزوز- المزيرعة-بوشقرون-مخادمة- الغروس-الحاجب-خنقة سيدي ناجي-

المطلب الثاني : طبيعة التضاريس و السكان في ولاية بسكرة

تتميز ولاية بسكرة بتضاريس طبيعية مميزة على اعتبار أنها ولاية صحراوية، فهي معروفة بأنها بوابة الصحراء، ولهذا سنحاول في هذا المطلب تحديد طبيعة التضاريس و مناخ الولاية، إضافة إلى عدد السكان، مما يساهم في معرفة خصوصية ولاية بسكرة.

أ) تضاريس ولاية بسكرة :

<<...تقع ولاية بسكرة على ارتفاع 120 متر عن سطح البحر، عن النطاقين الصحراوي والأطلسي كما إنها تقع ضمن مخروط لتسربات ، يتجه انحداره نحو الجنوب الشرقي، يعمل على استقطاب مياه

[1] مليكة جابر، << واقع التنمية الحضرية في ولاية بسكرة >> مذكرة ماجستير ، كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية ، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2004، ص151.

[2] الموقع الرسمي لوزارة الداخلية و الجماعات المحلية
http://www.interieur.gov.dz/Dynamics/frmItem.aspx?html=9&s=26
تاريخ الإطلاع 16-10-2013

[3] عمار بوضياف ، المرجع السابق، ص 281.

الأودية الآتية من الشمال، ليصرفها نحو شط ملغيغ، الواقع دون مستوي سطح البحر بنحو 31 متر يحدها غربا سلسلة الزاب المتجهة من الجنوب الغربي، نحو الشمال الشرقي، و التي تتفرع إلى فرع شمالي- شرقي الاتجاه يلتقي مع شق الجنوبي لسلسلة الأوراس ليشكلا حزاما أمنيا طبيعيا، من الجهة المفتوحة نحو الشمال ...[1]>>

ب) مناخ ولاية بسكرة :

بحكم تموقع ولاية بسكرة على مشارف الصحراء، تميزت بمناخ شبه جاف، إلى جاف نسبيا و هذا راجع لكون سلسلة الأطلس، من جهة وجبال الأوراس تحمي مدينة بسكرة من الرياح الآتية من الشمال و الغرب .

ج) مساحة وعدد سكان ولاية بسكرة :

تتربع **مساحة ولاية بسكرة** علي مساحة إجمالية قدرها 20.986 كلم مربع.[2] وهي مساحة معتبرة إذا ما قرنها بالولايات الساحلية، حيث أن مساحة الولايات الجنوبية، تتميز بكبر المساحة مقارنة بولايات الشمال و هذا راجع لكبر وشساعة الصحراء الجزائرية من جهة، وواقع التمركز السكاني في الجزائر من جهة أخرى، حيث أن غالبية السكان تتمركز في الشمال الجزائري .

أما **عدد سكان ولاية بسكرة** :يبلغ تعداد السكان 685.391 نسمة (تقديرات 2007) ونستنتج من عدد سكان، أن ولاية بسكرة ولاية متوسطة من حيث عدد السكان إذا ما قرناها بعدد سكان الولايات الكبرى في الجزائر، كالجزائر العاصمة حيث يبلغ عدد سكان هذه الأخيرة 2.882.897 نسمة (تقديرات 2007).[3]

ومنه فإن ولاية بسكرة ، تعتبر من الولايات الجنوبية للجزائر، التي لها خصوصية طبيعية تميزها من حيث كونها ولاية صحراوية، قريبة من الولايات الداخلية فهي تعرف بأنها بوابة الصحراء، هذه الخصوصيات أدت إلي بروز إمكانيات تنموية في ولاية بسكرة سنحاول تحديدها في المطلب الموالي .

[1] مليكة جابر، المرجع السابق، ص 152.
[2] الموقع الرسمي لوزارة الداخلية و الجماعات المحلية
http://www.interieur.gov.dz/Dynamics/frmItem.aspx?html=9&s=26
تاريخ الإطلاع 16-10-2013
[3] المرجع نفسه

المطلب الثالث : الإمكانيات التنموية لولاية بسكرة

من خلال تعرضنا لأهم خصائص التضاريس الطبيعية لولاية بسكرة سنحاول في هذا المطلب تحديد أهم إمكانيات التنموية التي تزخر بها ولاية بسكرة، حيث إن معرفة إمكانيات التنموية في ولاية بسكرة سيساهم في إثراء و التعمق في دراسة التنمية المحلية في ولاية بسكرة.

أ) الإمكانيات الاقتصادية في ولاية بسكرة :

تزخر ولاية بسكرة بإمكانيات اقتصادية هامة، بفضل تنوع تضاريسها واتساع رقعتها الجغرافية تعد ولاية بسكرة خزانا طبيعيا ثريا للمواد الأولية و الطاقوية إذ يعتبر أهم مورد لورشات البناء و المشاريع الصناعية بالولاية وقد توزعت هذه المواد عبر مختلف المناطق مما سهل عملية استغلالها .

وتحصي ولاية بسكرة المواد الأولية التالية :[1]

المرامل : وتتمركز أساسا في بلديات : أمليلي ، طولقة ، خنقة سيدي ناجي ، ليوة.

مناجم الكلس : وتتمركز في بلديات : برانيس، لوطاية ، لغروس، أوماش ، الحاجب ، جمورة ، فوغالة .

مناجم الجبس : و تتمركز في بلديات الشعيبة و القنطرة و أولاد جلال

مناجم الطين : وتتمركز في بلديات : برانيس ، لوطاية ، الدوسن ، جمورة ، القنطرة ، مشونش.

مناجم الملح : وتتمركز في بلدية لوطاية .

وهذا ما يجعل من ولاية بسكرة، مؤهلة من الناحية الطبيعية أن تكون ولاية صناعية إذا ما تم استغلال المناجم السابقة الذكر، و إعادة تحويل المصادر الطبيعية إلى مواد البناء، خاصة و أن الجزائر بحاجة لمثل هذه المواد نظرا لورشات البناء التي وضعتها الحكومة في السنوات الأخيرة.

[1] إحسان فهد بن زيد ، **تقرير حول الإستثمار في ولاية بسكرة** ، لجنة التنمية المحلية و الاستثمار والتشغيل ، 2013، ص 15.

هذا التنوع في المواد الأولية و توزعها على جل مناطق الولاية سهل من تنوع المنتجات و اختلافها و نذكر منها :[1]

صناعة الفخار التي تساعد على الحفاظ على تراث الولاية و كذا إنعاش السياحة بالمنطقة ، ويتركز هذا النشاط أساسا في بلديتي القنطرة و مشونش و لوطاية بفضل توفر المواد الأولية المتمثلة في الطين .

- صناعة مواد البناء المختلفة و نذكر منها :
- مصانع الجبس في بلديتي أولاد جلال و الشعيبة .
- مصانع الأجر الأحمر ببلديات بسكرة، برانيس و لوطاية
- مصانع الإسمنت التي في طور الإنجاز ببلديتي البرانيس و لوطاية
- صناعة الزجاج ببلديتي خنقة سيدي ناجي و أولاد جلال

إضافة إلى المحاجر المستغلة الموزعة عبر تراب الولاية و التي تمول كل مشاريع البناء و التجهيز بالولاية و التي يبلغ عددها حوالي 78 محجرة تنشط فعليا .

أما في ما يخص الثروة المائية، فتتوفر الولاية على سدي فم الغرزة و منبع الغزلان اللذان يزودان الأراضي الفلاحية بمياه السقي، كما تزخر ولاية بسكرة بكم هائل من المنابع المعدنية الموزعة عبر تراب الولاية خاصة بالمناطق الشمالية .

ب) إمكانيات ولاية بسكرة في مجال الفلاحة :

إن من أهم مميزات ولاية بسكرة كونها تملك مؤهلات فلاحية كبيرة، نتيجة اتساع المساحة، و ووفرة واحات النخيل خاصة بمنطقة "طولقة ".

<<...خلال السنوات الأخيرة شهد قطاع الفلاحة انتعاشا متميزا جعل من ولاية بسكرة قطبا فلاحيا بامتياز ومكن من تربع ولاية بسكرة على المرتبة الثالثة وطنيا في الإنتاج الفلاحي و الأولى في إنتاج

[1] إحسان فهد بن زيد ، **تقرير حول الإستثمار في ولاية بسكرة** ، المرجع السابق ، ص 15.

التمور خاصة نوعية دقلة نور ذات السمعة العالمية، ناهيك عن تميزها في مجال تربية المواشي من خلال انفرادها بإنتاج سلالة كبش أولاد جلال ذو الجودة العالية و الصفات التنافسية وطنيا و عالميا...[1]>>

ولعل أهم أسباب هذا الانتعاش :

- اتساع المساحة و توفر الأراضي الخصبة
- تنوع المناخ الذي يتلائم مع مختلف المنتجات الفلاحية.
- توفر المياه السطحية و الباطنية .
- شساعة المساحات الرعوية.

ج) إمكانيات ولاية بسكرة في المجال السياحي :

تملك ولاية بسكرة مؤهلات سياحية كبيرة نظرا لعتبارها ولاية صحراوية، وما تملكه من مميزات طبيعية تشجع على السياحة سواء السياحة الداخلية أو الخارجية (مرتبطة بالأجانب) بالإضافة إلى ما تملكه من معالم تاريخية تساهم في النشاط السياحي في ولاية بسكرة .

<<...تمتلك ولاية بسكرة امتدادا تاريخيا عريقا منذ تأسيسها سنة 146 قبل الميلاد فتعاقبت عليها عديد الحضارات كالحضارة النوميدية، الوندال، البيزنطيون والعثمانيون .هذا التنوع ترك لبسكرة إرثا حضاريا و أثريا كبيرا إضافة إلى اتساع المساحة لذا فيمكننا اعتبارها همزة الوصل بين مختلف جهات الوطن زيادة على طبيعتها الواحتية، مما يجعلها تحتوي على مختلف التضاريس حيث تمتلك 13 % من المساحة الإجمالية جبال و السهول بنسبة 28% و الهضاب بنسبة 50 % أما المنخفضات فتشكل نسبة 09 % هذا التنوع جعل من ولاية بسكرة مقصدا سياحيا بالدرجة الأولى لما توفره من مقومات سياحية و مناظر خلابة زيادة على تمتع الولاية بعدة معالم تاريخية و دينية كمسجد الفاتح عقبة ابن نافع الفهري، ضريح الخالد ابن سنان العبسي، ضريح أبو مهاجر الدينار موقع تهودة التاريخي الذي يحوي أضرحة العديد من الصحابة ومجموعة كبيرة من زوايا الأولياء الصالحين و الطرق الدينية

[1] إحسان فهد بن زيد ، **تقرير حول الإستثمار في ولاية بسكرة** ، المرجع السابق، ص 11.

كالزاوية القادرية و الزاوية التجانية و كذا الزاوية العثمانية وغيرها من المعالم التي تسهم في ازدهار السياحة الدينية...[1]>>

د) أهم المنشآت الاقتصادية والإدارية و الاجتماعية بولاية بسكرة:

لولاية بسكرة منشآت اجتماعية و اقتصادية عديدة من بين هذه المنشآت و التي لها علاقة بالتنمية المحلية يمكن أن نذكر المنشآت التالية :[2]

- **التربية:** تتوفر الولاية على:
  - 23.838 مقعد بيداغوجي و 15.000 سرير للإيواء خاصة بالتعليم العالي
  - 345 مدرسة ابتدائية و 100 اكمالية للتعليم المتوسط و 40 ثانوية
  - 12 مركز للتعليم المهني و التمهين و 4 ملحقات لمراكز التعليم المهني و التمهين.

- **الصحة:** تتوفر الولاية على 4 مستشفيات و 32 عيادة متعددة الخدمات و 120 قاعة علاج

أما في مجال شبكة الطرقات :

إن توفر شبكة طرقات متنوعة من شأنه أن يحسن من العلاقات التجارية بين الولايات الجزائرية عامة أما بنسبة لولاية بسكرة، فإن موقعها الجغرافي الذي يتوسط بين الشمال و الجنوب يزيد من أهمية شبكة الطرقات.

<<... تمتلك ولاية بسكرة شبكة هامة من الطرق الوطنية و الولائية بالإضافة إلى شبكة عريقة للسكك الحديدة تم تحديثها مؤخرا تمكن من تسهيل تنقل الأشخاص و العربات زيادة امتلاك ولاية بسكرة مطار

[1] إحسان فهد بن زيد ، **تقرير حول الإستثمار في ولاية بسكرة** ، المرجع السابق، ص 8.

[2] الموقع الرسمي لوزارة الداخلية و الجماعات المحلية
http://www.interieur.gov.dz/Dynamics/frmItem.aspx?html=9&s=26
تاريخ الإطلاع 16-10-2013

هام يعد من اعرق مطارات الوطن تم تجديده مؤخرا ليتكيف مع متطلبات التنافسية الوطنية و العالمية و كذلك محطة للنقل الحضري من الصنف(أ) وعدة محطات مبرمجة بدوائر الولاية مما يعطي إضافة لدعم المناخ الاستثماري بالولاية ....[1] >>

وبلغة الأرقام يمكن تحديد ما تمتلكه ولاية بسكرة من شبكة طرقات:[2]

550 كلم من الطرقات الوطنية
و 482 كلم من المسالك الولائية
و 1157 كلم من المسالك البلدية

ومنه نستنتج أن ولاية بسكرة تمتلك إمكانيات تنموية كبيرة، في المجال الاقتصادي والسياحي و الفلاحي، يمكن أن يجعل منها قطب تنموي، إذا ما تم استغلال هذه الإمكانيات التنموية أفضل استغلال.
ولهذا سنحاول في المبحث الموالي دراسة تجربة ولاية بسكرة في مجال التنمية المحلية، من خلال معرفة أهم البرامج التنمية المحلية في ولاية بسكرة وأهم وسائل التنمية المعتمدة في الولاية.

[1] إحسان فهد بن زيد ، **تقرير حول الإستثمار في ولاية بسكرة** ، المرجع السابق، ص 17.

[2] الموقع الرسمي لوزارة الداخلية و الجماعات المحلية
http://www.interieur.gov.dz/Dynamics/frmItem.aspx?html=9&s=26
تاريخ الإطلاع 16-10-2013

المبحث الثاني: تجربة ولاية بسكرة في تحقيق التنمية المحلية

في هذا المبحث سنتطرق لتجربة ولاية بسكرة في تحقيق التنمية المحلية في إطار المخطط التنموي 2010- 2014 حيث سنتطرق لأهم الإنجازات التنموية التي حققتها ولاية بسكرة، إضافة إلى أهم أشغال مجلس الولاية و لجانها المختلفة قصد، معرفة أهم التوجهات الكبرى للولاية في مجال التنمية المحلية، إضافة إلى استعراض أهم الصعوبات و معوقات برامج التنمية المحلية في الولاية.

المطلب الأول: أهم الإنجازات التنموية في ولاية بسكرة ضمن مخطط 2010-2014

سنحاول في هذا المطلب تحديد أهم الإنجازات التنموية في ولاية بسكرة ضمن مخطط التنموي 2010-2014 و هذا حسب مختلف القطاعات.

أ) قطاع الصحة والسكن :[1]

يحتوي البرنامج المسجل لفائدة قطاع الصحة غلاف مالي قدره 1.955.000.000.00 دج في إطار صندوق FCCE ومس 26 مشروعا منذ سنة 2008 تخص انجاز المستشفيات بكل من القنطرة 60 سريرا و مشونش 120 سريرا و مستشفي ولاد جلال .

هذا بالإضافة لإنجاز مركز لحقن الدم، و دار مرضي السكري.

وفي إطار PSDRS يحتوي على غلاف مالي قدره 990.000.000.00 دج ويحتوي على خمس عمليات منفردة مست :

- انجاز مستشفي 80 سرير بزريبة الوادي
- إنجاز جناح الاستعجالات طبية جراحية بكل من أولاد جلال ، طولقة ، سيدي خالد

3- الإنجازات المستلمة :

لقد تم استلام خلال سنة 2012 سبعة مشاريع تخص إعادة التأهيل

- توسعة مدرسة التكوين الشبه الطبي

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ولاية بسكرة ، البيان السنوي المتضمن نشاطات الولاية.(الأمانة العامة)، 2012، ص 51.

- انجاز دار المرضي السكري ببسكرة
- مركز حقن الدم
- مجمع صحي بأولاد جلال
- انجاز 10 مقرات إدارية

ونشير هنا أن قطاع الصحة قد استفاد في إطار البرنامج PCCE 2012 بعدة عمليات أهمها .

- دراسة و متابعة إنجاز مستشفي 240 سريرا ببسكرة
- دراسة وانجاز مجمع صحي بسيدي غزال
- دراسة ومتابعة انجاز مصلحة الولادة 80 سريرا بطولقة
- دراسة ومتابعة إنجاز مصلحة الإنعاش الطبي 30 سرير
- دراسة متابعة لإنجاز مركز غسل الكلي .

هذا بالإضافة إلى التكفل بالمرضي عبر مختلف المؤسسات الإستشفائية الموجودة في الولاية 4 مؤسسات استشفائية، 02 مؤسسات صحية متخصصة EHS، الهياكل الإستشفائية الخاصة 03 هياكل، إضافة إلى هياكل العمومية للصحة الجوارية 08 بقدر استيعاب 156 سريرا، بالإضافة إلى وجود 517 هيكل صحي خاص في مختلف التخصصات .

ب) قطاع النشاط الاجتماعي و التضامن :

في سنة 2011 احتوت مدونة الاستثمار لقطاع النشاط الاجتماعي، على عدة عمليات، بغلاف مالي إجمالي قدره : 440.300.000.000 دج استهلكت منه إلي غاية 31-12-2011 مبلغ قدره : 313,475,178,23 دج و تمثل في:- انجاز و تجهيز مركز طبي بيداغوجي بزريبة الوادي

كما تم انجاز عدة مشاريع في إطار "الجزائر البيضاء" 25 مشروع بغلاف مالي قدره : 75,000,000,00 دج .[1]

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ولاية بسكرة ، البيان السنوي المتضمن نشاطات الولاية.(الأمانة العامة)، 2011، ص 57.

هذه المشاريع التنموية المتعلقة بنشاط الاجتماعي و تضامن بخصوص سنة 2011 .

أما المشاريع التنموية المسجلة سنة 2012 في نفس الإطار (قطاع النشاط الاجتماعي والتضامن) فقد تضمنت العمليات التالية:[1]

رصد مبلغ يقدر ب 379,500,000,00 دج و تتمثل هذه العمليات في :

- انجاز و تجهيز نادي للمعوقين بمنطقة (الحاجب) ، حيث بلغت نسبة الإنجاز 95%
- انطلاق في مشروع الموزعة البيدغوجية.
- بداية الأشغال لمشاريع إعادة الاعتبار و الترميم لكل من :
- مدرسة المعاقين بصريا.
- مدرسة الأطفال المعاقين سمعيا.
- مركز الطفولة المسعفة.

بالإضافة إلى مشاريع الجزائر البيضاء : 85 مشروع بغلاف مالي قدره : 72,250,000,00 دج وبرنامج التنمية الجماعية DEV,COM المبلغ الإجمالي الممنوح من طرف وكالة التنمية الاجتماعية : 32,802,166,20 دج .

وبرنامج الحاجيات الاجتماعية: TUP-HIMO عدد المشاريع لسنة 2011 هو 29 مشروع.

أما مشاريع التضامن ويمكن أن نقسمها إلى :

- التضامن المدرسي : توزيع المحافظ و المآزر على مستوي معوزي الولاية حيث تم توزيع 15000 محفظة و 15000 مئزر .
- قفة رمضان : بمناسبة شهر رمضان تم تخصيص مبلغ إجمالي : 72,687,253,34 دج للعائلات المحتاجة، بمشاركة كل من: الولاية : 10.000.000,00دج، مساهمة وزارة التضامن الوطني : 3,025,000,00 دج، مساهمة البلديات 55,662,253,34 دج مساهمة الخواص : 4,000,000,00 دج .
- مخيمات صيفية : استفاد 500 طفل من التخييم بولايات الساحلية

[1] المرجع السابق ، البيان السنوي المتضمن نشاطات الولاية.(الأمانة العامة)، 2012، ص 55.

- الفئات المحرومة: يستفيد 18,035 شخص من المنحة الجزافية للتضامن AFS
- الطفولة المسعفة : تم التكفل ب42 طفل سنة 2012
- أجهزة التشغيل المؤقتة: و تنقسم إلى أ) منحة الإدماج لحاملي الشهادات (PID) حيث تم تسجيل 902 طلب سنة 2012، ب) منحة الإدماج للنشطات الاجتماعية (DAIS) عدد المناصب الممنوحة 1980 منصب ، لكن تم تسجيل 4501 طلب في نهاية 2012 .

3) قطاع السياحة و الصناعات التقليدية :

تميز نشاط قطاع السياحة و الصناعة التقليدية في ولاية بسكرة خلال سنة: 2012 بالمحاور التالية : [1]

أولا البرنامج الخاص بتنمية مناطق الجنوب : فقد تم تسجيل العمليات التالية سنة 2009:

- انجاز اللافتات الترويجية للمواقع السياحية : العملية منتهية
- تجديد و إعادة الاعتبار للمواقع السياحية القديمة (فندق الترانزات، در بن قانة، دار القاضي)

ثانيا : برنامج دعم النمو الاقتصادي PSSE :

أ) العمليات المسجلة بعنوان سنة 2010 :

- دراسة تهيئة المسالك القديمة (الزاب الشرقي ، و الزاب الغربي)
- دراسة المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لولاية بسكرة
- دراسة إنجاز مقر مديرية السياحة و الصناعة التقليدية مع سكن وظيفي .

ب) العمليات المسجلة بعنوان سنة 2011:

- دراسة تهيئة مناطق التوسع السياحي (سيدي خالد، مشونش و لوطاية) : عرض المرحلة الأولى بداية شهر فيفري.
- دراسة نضج و انجاز مركز الصناعة التقليدية بأولاد جلال
- متابعة انجاز مقر مديرية السياحة و السكن الوظيفي من حيث إجراءات المناقصة

[1] المرجع نفسه، 2012، ص 58.

ج) العمليات المسجلة بعنوان سنة 2012:

- إنجاز مركز الصناعة التقليدية بأولاد جلال : إجراءات تحضير دفتر الشروط.

أما بخصوص الاستثمار السياحي الخاص: عدد المشاريع 21، تسعة في طور الإنجاز، بسعة 1157 سرير، عدد الغرف 560، و ثمانية متوفرة بسعة 592 سرير، عدد الغرف 254

05 مشاريع لم تنطلق بسعة 368 سرير، عدد الغرف 173 وعدد العمال المتوقع 232.

د) المجالات ذات العلاقة بالسياحة في ولاية بسكرة:

- الوكالات السياحية: عددها 18

- الصناعة التقليدية : عدد الحرفيين إلي غاية 31-12-2012 و صل إلي 6798 حرفي، وهناك 22 دار الصناعة التقليدية الفنية التي استلمت في 2012، إضافة 23 فضاء عرض و بيع منتوجات الصناعة التقليدية المستلم بتاريخ : 14-03-2012 .

- وكإحصائيات حول دخول السواح الأجانب لولاية بسكرة تم إحصاء: إلي غاية 31-12-2012 وصول 2559 سائح، أما عدد السواح الجزائريين إلي غاية 31-12-2012 وصول 73282 من السائحين الجزائريين.

- بالإضافة إلى العديد من التظاهرات الثقافية والعلمية المنظمة في ولاية بسكرة التي تساهم في ترقية السياحة يمكن ذكر بعضها علي سبيل المثال:

- تنظيم الملتقي الدولي حول الدور الاقتصادي والاجتماعي، للسياحة الصحراوية من 16 إلى 19 مارس 2012 بالتنسيق مع جامعة بسكرة .
- إحياء اليوم العالمي لسياحة 27 سبتمبر 2012 بخنقة سيدي ناجي .
- اليوم الوطني لصناعة التقليدية من 10 إلي 14 نوفمبر 2012.
- المعرض الولائي لتجهيز العروس من 30 جوان إلى 07 جويلية 2012.
- تنظيم معرض لمختلف الصناعات التقليدية يوم 28-01-2012

4) قطاع النقل :

تميز نشاط هذا القطاع خلال سنة 2011 بتحقيق النتائج التالية:[1]

أ) في إطار البرنامج التكميلي لدعم النمو :

- انجاز محطة مطار ولاية بسكرة (الأشغال لم تنتهي بعد)
- عملية تدعيم سياج مطار بسكرة
- عملية انجاز محطة برية للمسافرين صنف أ بالحاجب، تم تحويلها إلى التسيير الغير ممركز بغلاف مالي قدره : 673,677,000,00 دج بعد تقييمها، نسبة التقدم في الإنجاز 70%

ب) البرنامج الخاص بتطوير مناطق الجنوب :

- عملية إنارة مطار بسكرة، بغلاف مالي قدره 36,000,000,00 دج نسبة تقدم الأشغال 80%
- عملية انجاز محطة برية لنقل المسافرين بطولقة، بغلاف مالي 96,939,000,00 دج نسبة الإنجاز 68%.
- عملية انجاز محطتين بريتين لنقل المسافرين بأولاد جلال و سيدي عقبة، برخصة وغلاف مالي قدره: 193,061,000,00 دج
- متابعة تنفيذ النقل المدرسي 2009- 2011 وفق الإمكانيات المتوفرة (35 مركبة مرخصة)

أما في سنة 2012 فقد تم تحقيق النتائج التالية : [2]

أ) في إطار البرنامج التكميلي لدعم النمو :

- انجاز محطة مطار ولاية بسكرة تم انجاز : الأشغال الكبرى، الكتامة والشبكات نسبة تقدم الأشغال 99%، أما المتعلقة بالأشغال الثانوية نسبة تقدم الأشغال 99% أما التجهيزات فقد تم الإعلان عن مناقصة وطنية لاقتناء التجهيزات بتاريخ 04-12-2012 و تمت عملية فتح الأضرفة 02-01-2013.
- عملية تدعيم سياج المطار انتهت 100%
- عملية انجاز محطة برية للمسافرين بسكرة ، انتهت بها الأشغال .

[1] المرجع السابق، البيان السنوي المتضمن نشاطات الولاية.(الأمانة العامة)، 2011، ص42-43.

[2] المرجع السابق، البيان السنوي المتضمن نشاطات الولاية.(الأمانة العامة)، 2012، ص 49-48.

ب) البرنامج الخاص بتطوير مناطق الجنوب :

- عملية إنارة محيط سياج المطار و إنارة المطار لجهة المدينة نسبة التقدم 100 %
- عملية انجاز محطة المسافرين طولقة نسبة التقدم 98%
- كما تم الانتهاء من انجاز مشروع محطتين لنقل المسافرين، بولاد جلال و سيدي عقبة.
- تجديد خط السكة الحديدية (القرزي – بسكرة – تقرت) علي مسافة 130 كلم .

قطاع النقل ساهم بتوفير الشغل ما بين مناصب الشغل الدائمة و المؤقتة بالنسبة للمشاريع المنجزة و التي ستنجز ما يفوق 1000 منصب عمل .

5) قطاع البيئة :

حقق هذا القطاع خلال سنة 2012 النتائج التالية: [1]

النفايات الحضرية :

- تم الانتهاء من إنجاز جميع المخططات التوجيهية لجمع النفايات المنزلية على مستوي الولاية و سيتم إعطاء الاقتراحات من أجل انجاز المفرغات عمومية مراقبة، و كذا إعادة الاعتبار للقمامات الفوضوية بهذه البلديات .
- تم الانتهاء من انجاز دراسة مطابقة لانجاز مركزين لردم التقني للنفايات الحضرية، ببلدية سيدي عقبة و طولقة التي سيتم البدء في الإجراءات الخاصة بعملية الإنجاز المركزين بمدة تقدر ب:24 شهر لكل مركز .
- تم البدء في الإجراءات الخاصة بعملية إنجاز مفرغة عمومية بكل من بلدية القنطرة و جمورة مع مدة إنجاز تتقدر ب 18 شهرا .
- عملية انجاز المركز (hangar) الخاص بمركز الفرز مع التجميع النفايات المنزلية، وصلت نسبة الأشغال به حوالي 90% ولقد كانت هاته الأخيرة متوقفة و ذلك لأسباب تقنية، كما تم الانطلاق في عملية اقتناء التجهيزات المتمثلة في سلسلة الفرز (chain de tri)
- تم البدء في عملية اقتناء التجهيزات المخبرية الخاصة بالمرصد و الذي من المقرر دخوله حيز الاستغلال نهاية السداسي الأول لسنة 2013.

[1] المرجع نفسه، ص 46.

حماية التنوع البيولوجي :

- الأشغال الخاصة بعملية إعادة الاعتبار لحديقة " لندو " و التي تشرف عليها وزارة التهيئة العمرانية و البيئة بغلاف مالي يقدر بحوالي 280,000,000,00 دج و المسندة إلى المجمع الإيطالي الجزائري، تقدر نسبة الأشغال بها 95 % و قد عرف هذا المشروع العديد من المشاكل أدت إلى تأخر في الانتهاء من إنجازه و من المقرر الانتهاء من الأشغال و الاستلام المؤقت خلال الثلاثي الأول لسنة 2013 .
- تم إنشاء ورشات للقيام بعمليات تنظيف الشوارع و صيانة المساحات الخضراء و نزع الأكياس البلاستيكية في إطار الإدماج المهني cfi على مستوي العديد من بلديات الولاية بالتنسيق مع مديرية التشغيل لولاية بسكرة و البلديات المعنية و كذا الجمعيات التي تنشط في مجال البيئة و المحيط .

6) قطاع الفلاحة :

عرف القطاع الفلاحي خلال سنة2011 تسجيل النتائج التالية :[1]

- تحويل حق الانتفاع إلى حق امتياز، عدد الملفات المودعة لدى الخلية الولائية 660 ملفا وعدد الملفات المدروسة من قبل الخلية الولائية 460 ملف.
- إنشاء مستثمرات فلاحية جديدة وتربية الحيوانات، عدد البلديات المعنية 24 بلدية وتم الموافقة على 86 ملف .
- إعادة الاعتبار للمحيطات العامة للامتياز الفلاحي (02 محيط) تم قبول 69 ملف مدروس
- الحيازة على الملكية العقارية الفلاحية بواسطة الاستصلاح :العملية بعد التطهير عدد المستفيدين 22278 مستفيدا، المساحة الممنوحة 170,769,19 هكتار.

[1] المرجع السابق ، البيان السنوي المتضمن نشاطات الولاية.(الأمانة العامة)، 2011، ص37.

في حين عرف القطاع الفلاحي في ولاية بسكرة سنة 2012 النتائج التالية :[1]

- تحويل حق الانتفاع إلى حق امتياز ، عدد الملفات المودعة لدي الخلية الولائية 934 ملفا وعدد الملفات المدروسة من قبل الخلية الولائية 636 ملف.
- إنشاء مستثمرات فلاحية جديدة، وتربية الحيوانات، عدد البلديات المعنية 28 بلدية و عدد المشاريع المستلمة من طرف الديوان 465 مشروع .

2- برنامج الاستصلاح عن طريق الامتياز، ضمن المنشور الوزاري المشترك: رقم 108 المؤرخ في 23-02- 2011 .

في هذا الإطار تم تحديد 133 محيط بمساحة 106274,6587 هكتار على مستوي 20 بلدية تم تقديم 69 محيط للمصادقة من طرف المجلس التنفيذي للفلاحة الموسع للجنة توجيه تنفيذ التنمية الفلاحية و الريفية و التي تم المصادقة عليها في جلسات 21-12-2011 ، 12-01-2012 و 20-06-2012 بمساحة إجمالية، 48044,6587 هكتار ، حيث تم نشر إعلان عن إظهار المنفعة باليوميات الوطنية بتاريخ 22-11-2012، لخمس محيطات موجهة للاستثمار بمساحة كلية 11800 هكتار .كالأتي:

- عين الناقة :موقع "سيدي صالح" بمساحة 2500 هكتار.
- الدوسن : الموقع " الرحبات " بمساحة 1000 هكتار.
- أورلال : الموقع "السارق " بمساحة 5000 هكتار.
- الشعيبة: الموقع " الجمالة" بمساحة 800 هكتار.
- رأس الميعاد : الموقع :ذراع الرقي المساحة 2500 هكتار .

كما تم التكفل على عاتق ميزانية الولاية بدراسة الجدوى التقنية الاقتصادية لأربع محيطات بمساحة 800 هكتار موجهة للشباب، في البلديات التالية: (خنقة سيدي ناجي، مزيرعة، الحوش، البسباس).

وقد تم أيضا في نفس السنة (2012) مايلي:

[1] المرجع السابق ، البيان السنوي المتضمن نشاطات الولاية.(الأمانة العامة)، 2012 ص 28.

- إعادة الاعتبار للمحيطات العامة للامتياز الفلاحي عدد (06 محيط) وبلغ عدد الملفات المرسلة إلى الديوان 141 ملف.
- متابعة الصندوق الوطني للتنمية و الاستثمار الفلاحي من خلال :

أ) دعم الموارد الطاقوية (كهرباء ومادة المازوت)، المستعملة للنخيل و الحبوب والأعلاف و البطاطس .

ب) دعم استعمال الأسمدة في الزراعة : الكمية 1783,71 هكتار.

ت) دعم تغليف العراجين لتمور دقلة نور : المساحة المدعمة 841,66 هكتار.

7) قطاع السكن و التجهيزات العمومية :[1]

ميز نشاط هذا القطاع خلال سنة 2012، بتحقيق النتائج التالية :

1- استلام السكن العمومي الاجاري lpl جميع الصيغ 17283 في طور الانجاز إلي 31-12-2012 هو 6739 وحدة، والمستلم خلال 2012 هو 1992 وحدة سكنية.
2- انطلاق انجاز السكنات (الخماسي الثاني 2010- 2014) : مجموع البرنامج 10,000 منها 2000 سكن اجتماعي إجاري سنة 2010، إضافة إلى 8000 سكن اجتماعي إجاري سنة 2011 ، المنطلقة في الانجاز سنة 2012 هي : 4378 وحدة سكنية.
3- إضافة إلى حصةّ 150 وحدة سكنية لصندوق الوطني لتوفير والاحتياط، في بسكرة و 48 وحدة في أولاد جلال .
4- السكن الترقوي: تنجز حاليا الوكالة العقارية حصة 251 وحدة سكنية، على مستوي بسكرة وأولاد جلال إضافة إلي السكن الترقوي الحر .
5- السكن عن طريق البيع عن طريق الاجار aadl استفادة الولاية من 1500 وحدة سكنية و كلفت بالانجاز هذا البرنامج aadl، و سيخصص منه 600 وحدة سكنية لمصالح الأمن و 200 وحدة لمصالح الجيش الوطني الشعبي .
6- السكن التابع للصندوق الوطني للمعادلة الخدمات الاجتماعية (FNPOS) يقدر برنامج هذا الصندوق ب456 وزعت منها 100 وحدة سكنية ببلدية بسكرة و الباقي في طور الانجاز.

[1] المرجع نفسه، ص 10-11-12.

7- في إطار البناء الريفي ووفق البرنامج الخماسي 2010-2014 من حصة 12000 وحدة وزعت كلها على البلديات و هي في طريق الانجاز.

8- في إطار إعادة الاعتبار لسكنات الفردية : استفادت الولاية ب3300 وحدة وزعت على البلديات.

9- في إطار القضاء التدريجي على السكن الهش استفادت ولاية بسكرة ب1500 وحدة مسجلة في إطار برنامج الجنوب، أنجز منها 1449 وحدة سكنية.

المطلب الثاني: أهم أشغال مجلس الولاية و لجانها

في هذا المطلب سنحاول تحديد أهم أشغال مجلس ولاية بسكرة إضافة إلى أهم أشغال لجان ولاية التي تهتم بتحقيق التنمية المحلية في الولاية، في سنة 2012 كنموذج من الاجتماعات المنعقدة في الولاية حيث أن مجلس الولاية يترأسه الوالي و يظم مختلف مدراء القطاعات (للمديريات الولائية) .

أ) أهم أشغال مجلس الولاية :

اجتمع مجلس الولاية بتاريخ 19-12-2012 :[1]

عقد هذا الاجتماع برئاسة السيد الوالي و الذي ضم الأمين العام للولاية ، المفتش العام مدير الإدارة المحلية، مدير التنظيم و الشؤون العامة للولاية، رؤساء الدوائر، أعضاء مجلس الولاية، رؤساء المجالس الشعبية البلدية، الأمناء العامون للبلديات، رؤساء المصالح التقنية بالدوائر، أمناء خزائن البلديات، المراقبون الماليون للبلديات. وقد تمحور الاجتماع حول النقاط التالية:

1- صلاحيات رئيس المجلس الشعبي البلدي (هيئة التداول ، هيئة التنفيذية، الحالة المدنية)

2- كيفية إعداد الميزانية البلدية و مسك الأملاك الخاصة، الصندوق المشترك للجماعات المحلية

3- إعادة تأهيل المرافق العمومية و تحسين العلاقة بين الإدارة و المواطن

4- نظافة المحيط ورفع القمامة المنزلية و النفيات الصلبة

5- وضعية الصحة على مستوي ولاية بسكرة (توجيهات لمحاربة الأمراض المتنقلة عبر المياه)

6- محاربة التجارة الغير الرسمية

[1] المرجع السابق، البيان السنوي المتضمن نشاطات الولاية.(الأمانة العامة)، 2012، ص116 .

7- الاستثمارات العمومية (البرنامج الخماسي 2010-2014)، وضعية المشاريع العمومية مخططات البلدية لتنمية " pcd "، والبرامج القطاعي " psd ".

8- وضعية البناء الريفي و إعانات الدولة المخصصة لبناء الهش، ومدى تقدم هذا البرنامج

9- النقائص المسجلة على مستوي البلديات و التي يجب استدراكها.

و قد تم عرض مختلف تدخلات المسؤولين عن مختلف محاور الاجتماع، وقد تم اختتام الاجتماع بتوجيهات والي ولاية بسكرة حول النقاط التالية:

دعوة المنتخبين المحليين إلى التكفل بانشغالات المواطنين في جميع الميادين (مياه الصالحة لشرب، النظافة العمومية، تنفيذ وتابعة المشاريع، تسيير البلديات، محاربة التجارة الفوضوية، التعمير، تحسين ظروف استقبال المواطنين.)

- كما أكد والي ولاية بسكرة على ضرورة استدراك التأخر المسجل في مجال تنفيذ المخططات البلدية لتنمية (برنامج 2011 و 2012) خاصة مع قرب تسجيل شريحة 2013.
- تثمين الجوانب الإيجابية و الابتعاد عن المظاهر السلبية لحماية المسير وإضفاء الشفافية في التسيير .

الاجتماع الثاني عقد بتاريخ 27-02-2013 وكان يضم :[1]

رئيس المجلس الشعبي الولائي، الأمين العام للولاية، المفتش العام، مدير الإدارة المحلية، مدير التنظيم و الشؤون العامة، رؤساء الدوائر، رؤساء البلديات، أعضاء مجلس الولاية .

وكان موضوع الاجتماع المحاور التالية:

1- مشاورات التنمية بالجنوب

2- التنمية بولاية بسكرة (المخططات البلدية للتنمية شريحة 2013)

3- مخطط تنظيم التدخلات في حالة كارثة الفيضانات.

4- برنامج إنجاز المحولات الكهربائية للتقوية (الإجراءات المتخذة أثناء فصل الصيف)

5- مكافحة الأمراض المتنقلة عبر المياه و الحيوانات والحشرات و الإجراءات الوقائية المتخذة

[1] المرجع نفسه، ص 118.

ومن بين أهم مداخلات المشاركين في الإجماع نذكر:

- مداخلة الأمين العام لولاية بسكرة

وفي ظل هذه المحاور الأخيرة استعرض الأمين العام للولاية حول التنمية بولاية بسكرة (مخططات البلدية لتنمية شريحة 2013) حيث استعرض وضعية البرامج السابقة و التي تتلخص كما يلي :

- 41 عملية متوقفة
- 95 عملية لم تنطلق
- 56 عملية غير مسجلة

كما ألقي مدير الحماية المدنية مداخلة حول مخطط تنظيم التدخلات في حالة كارثة الفيضانات .

كما ألقي مدير الطاقة والمناجم مداخلة حول برنامج العمل الخاص بتقوية الطاقة الكهربائية خلال فصل 2013 و الإجراءات المتخذة لمواجهة الاقتطاعات.

كما ألقي مدير الصحة و السكان مداخلة حول : وضعية الأمراض المتنقلة عن طريق المياه و الحيوان و الحشرات (إحصائيات و اقتراحات) .

و قد أعطى الوالي التوجيهات التالية:

- دعوة البلديات للإسراع في معاينة عمليات الاستصلاح و تطهير.
- التأكيد على دور رئيس المجلس الشعبي البلدي عند حدوث كارثة الفيضانات و أهمية إعداد مخطط النجدة وتحينه.
- دور البلدية في محاربة الأمراض المتنقلة عن طريق المياه و الحيوان و الحشرات و الحفاظ على الصحة العامة للمواطنين و نظافة المحيط .
- دور البلدية في تجسيد مشاريع التنمية الخاصة تلك المسجلة في إطار المخططات البلدية للتنمية و مختلف الإعانات لخدمة الصالح العام .

2) نشاطات مختلف لجان الولاية:

هناك عدة لجان تختص بدراسة المشاريع التنموية و مدى سيرها، في ولاية بسكرة ومن بين أهم هذه اللجان نذكر الأتي:

أ) نشاطات اللجنة الولائية للصفقات العمومية :[1]

تميزت أشغال هذه اللجنة خلال سنة 2012 بدراسة 776 قضية خلال 55 جلسة منها: 365 صفقة و الملاحظ مقارنة بالسنوات الفارطة 2010- 2011 فإن عدد القضايا المدروسة هي في زيادة من 435 إلى 537 .

وقد تموقعت القطاعات التالية في المراتب الأولى من حيث إيداع و دراسة الملفات و هي على التوالي:

1- مديرية السكن و التجهيزات العمومية
2- التعمير و البناء
3- الموارد المائية
4- الأشغال العمومية
5- الصحة والسكن

ومن خلال هذا الترتيب نلاحظ أن قطاع السكن هو الذي يحتل المرتبة الأولى من حيث عدد المشاريع المسجلة ، فهذا مؤشر واضح أن ولاية بسكرة لها احتياجات كبيرة في السكن .

رغم تعدد صيغ المشاريع المرتبطة بهذا القطاع، إلا أن مشكل السكن يظل قائما ليس في ولاية بسكرة لوحدها وإنما في كافة أنحاء الجزائر لرتباط مشكل السكن بمشكل العقار (غلاء أسعار العقار) من جهة، و غلاء مواد البناء من جهة أخرى .

[1] المرجع نفسه، ص 109.

ب) اللجنة الولائية المكلفة بمحاربة الأمراض المتنقلة عن طريق المياه ، الحيوان الحشرات :[1]

قام أعضاء اللجنة الولائية المكلفة بمحاربة الأمراض المتنقلة عن طريق المياه، الحيوان و الحشرات بثلاث زيارات إلى البلديات خلال شهر، مارس، ماي، سبتمبر 2012 وفي سنة 2013 تقوم اللجنة حسب برنامج مسطر يمتد من تاريخ 13-03 إلى 07-04-2013، هدف هذه الزيارات هو الوقوف على الإجراءات المحققة من طرف البلديات في إطار محاربة الأمراض المتنقلة عن طريق المياه و الحيوان والحشرات خاصة:

- تنظيف الخزانات المائية
- شبكة الصرف الصحي وشبكة المياه الصالحة للشرب
- تجهيز مكاتب حفظ الصحة البلدية و نشاطاتها ميدانيا
- توفير المواد المطهرة (كلور ، جافيل)
- مراقبة المحلات التجارية
- رفع القمامة المنزلية (نظافة المحيط بصفة عامة)
- قتل الكلاب الضالة و المتشردة
- سقي المزروعات

و خلاصة لهذه الزيارات فقد تم إعداد تقرير بالنقائص، الملاحظة ووجهت بموجبها مراسلات إلى البلديات لاستدراك النقائص و تحسين الوضعية الصحية للمواطن.

ث) اللجنة الولائية للمعاينة واختيار الأراضي:

في إطار انجاز مختلف المشاريع برامج التنمية بالولاية، قامت اللجنة (اللجنة الولائية للمعاينة واختيار الأراضي) بمعاينة وتثبيت عدة مشاريع موزعة حسب القطاعات .

[1] المرجع نفسه، ص110.

جدول يوضح عدد المشاريع المدروسة من قبل اللجنة في مختلف القطاعات لسنة 2012.

الرقم	القـــــطـــــاع	القـــــطـــــاع	العدد
01	السكن	التجارة	08
02	التربية	العدالة + إدارة السجون	02
03	الصحة	الحماية المدنية	01
04	الشباب والرياضة	الجمارك	01
05	الثقافة	الأمن الوطني	01
06	النقل	الجامعة	12
07	الطاقة والمناجم	الأشغال العمومية	01
08	البريد و تكنولوجيات الإعلام والاتصال	الهياكل و مرافق الإدارية	17
09	المـــجـــمـــــوع		107

المصدر: ولاية بسكرة ، الأمانة العامة : البيان السنوي المتضمن نشاطات الولاية لسنة 2012، ص 111.

المطلب الثالث : أهم معوقات برامج التنمية المحلية في ولاية بسكرة

في هذا المطلب سنحاول تحديد أهم المعوقات التي تواجه برامج التنمية في ولاية بسكرة اعتمادا على مقابلة المسؤولين المحليين ووفقا لنظرتهم لأهم الصعوبات التي تواجهها برامج التنمية المحلية أو العوائق التي تحول دون تحقيق أهدافها، ليتم في المبحث الموالي دراسة واقع إدارة التنمية المحلية في ولاية بسكرة ، وفقا لفروض الدراسة .

حسب بعض المسؤولين في ولاية بسكرة فإن معوقات التنمية المحلية في ولاية بسكرة تتجلى في النقاط التالية

- بُعد بعض المناطق في ولاية بسكرة عن مقر الولاية كمنطقة رأس الميعاد ،الشعيبة...إخ، مما يصعب و يحد من مبادرات تنميتها، مما أدى إلى بعد الإدارة عن المواطن.[1]

[1] مقابلة مع السيد: جمال السوفي ، مسؤول في الأمانة العامة لولاية بسكرة ، في مكتب الأمانة العامة للولاية في 12-11-2013 .

إن إقليم ولاية بسكرة الذي يتميز بمساحة شاسعة، أدى لوجود مناطق نائية مما نتج عنه تفاوت إقليمي محلي في تحقيق التنمية المحلية من خلال وجود بعض المناطق التي تبعد عن إدارة الولاية مسافات كبيرة، وهذا ما يجعل المواطنين في هذه المناطق النائية يعانون نقص المرافق و نقص الخدمات كما هي موجودة في المناطق القريبة من مقر الولاية.

- نقص مقاولات الإنجاز : حيث يعتبر غالبية المسؤولين المحليين أن أهم سبب في عرقلة مشاريع التنمية هو نقص المقاولات الإنجاز على المستوى المحلي، مما أثر سلبا علي انجاز مخططات التنمية المحلية، إضافة إلى نقص الخبرة في انجاز المشاريع التنموية مما يؤدى إلى نتائج سلبية.
- فعدم وجود مقاولات ذات مستوى عالي يسبب في عرقلة المشاريع التنموية التي لها علاقة بالبناء و الأشغال العمومية خصوصا، إضافة إلى نقص مواد البناء خاصة مادة الإسمنت في بعض الأوقات، مما يذبذب مسيرة انجاز المشاريع التنموية المتعلقة بالبناء خصوصا.

- مشكل الوعاء العقاري في بعض البلديات و التربة الغير صالحة في بعض البلديات [1] حيث أن مشكل العقار في الجزائر، له تاريخه الممتد من الثورة الزراعية ، و طبيعة المجتمع الجزائري الذي يتكون من قبائل ، مما يزيد من مشكل العقار.
- العلاقة بين الخزينة العمومية، و المراقب المالي ، الهيئة المشرفة غير محددة بدقة [2]

حيث أن العلاقة بين هؤلاء غير واضحة المعالم فتتأخر المشاريع التنموية بسبب تخوف المراقب المالي من الإجراءات الإدارية، مما يؤدي إلي تأخر الإجراءات الإدارية و عدم وصول الملفات التي تتضمن البرامج التنموية الخاصة بالولاية إلى الهيئات الوصية في الوقت المناسب .

[1] المرجع السابق، البيان السنوي المتضمن نشاطات الولاية لسنة 2012، ص 121.
[2] مقابلة مع السيد: إحسان فهد بن زيد ، رئيس لجنة التنمية المحلية و الاستثمار والتشغيل، في المجلس الشعبي الولائي لولاية بسكرة، في : 20-11-2013.

المبحث الثالث : واقع إدارة التنمية المحلية في ولاية بسكرة

في هذا المبحث سنتطرق إلى إدارة التنمية المحلية في ولاية بسكرة من حيث واقع إشراك مختلف الفواعل التي تحقق التنمية المحلية كالمجتمع المدني و القطاع الخاص إضافة إلى العلاقة مع المواطن المحلي، وسنتطرق أيضا إلى معرفة مدى كفاءة الولاية في تسيير التنمية المحلية من خلال مختلف معايير المناجمنت المحلي والحكم الراشد، وفي الأخير سنحاول الخروج بأهم النتائج و الاقتراحات حول موضوع التنمية المحلية في ولاية بسكرة.

المطلب الأول: واقع إشراك ولاية بسكرة لفواعل التنمية المحلية

في هذا المطلب سنحاول تشخيص علاقة الولاية كجهاز يتولى إدارة التنمية المحلية مع مختلف فواعل التنمية المحلية و نقصد بذلك كل من المواطنين، المجتمع المدني، و القطاع الخاص حيث أن الاتجاه الجديد في إدارة التنمية المحلية هو إشراك مختلف الفواعل في إدارة التنمية المحلية .

أولا: إشراك المواطن في التنمية المحلية:

إن القوانين المتعلقة بإشراك المواطن في القرار المحلي، تسمح للمواطن المحلي بحضور دورات المجلس الشعبي البلدي و الولائي، غير أن علاقة المواطن بالولاية له مميزاته في ولاية بسكرة .

فمن خلال ملاحظة العلاقة الاتصالية بين رئيس المجلس الشعبي الولائي و مواطنين من خلال جلسة استماع انشغالات المواطنين يوم 11-11-2013 في مقر ولاية بسكرة نلاحظ أن انشغالات المواطنين في تلك الجلسة هي " انشغالات شخصية " حيث كان لكل مواطن انشغاله الخاص، وهذا ما يجعل تدخل المواطن في صناعة القرار التنموي في ولاية بسكرة ضعيف وغير فعال، وحتى استجابة السلطات المحلية لمطالب المواطنين تكون غير فعالة هي الأخرى لأن المطالب المتفرقة تقلل من فعالية التدخل، هذا من جانب انشغالات المواطنين .

إن هذه الوضعية المتعلقة بعلاقة المواطن بالإدارة المحلية، تأثر سلبا على إشراك المواطن في إعداد البرامج التنموية، فنلاحظ أن شخصية مطالب و انشغالات المواطنين تأثر على عدم تبلور احتياجات واضحة للمواطنين يمكن من خلالها إدراج هذه الانشغالات ضمن برنامج عمل الولاية، فكثرة الانشغالات الشخصية تجعل الاتصال بين المواطن المحلي و مختلف المسؤولين في الولاية غير مبنية

على أسس الحوار البناء الذي يؤدي إلى الوصول لنتيجة ملموسة يستفيد منها الإقليم المحلي، إضافة إلى أن (الإبطاء) و هي الفترة الفاصلة بين تلقي المطالب من المواطن و الاستجابة لهذه المطالب تعد طويلة كون (الحِمل) الملقي على عاتق الولاية يجعل حركتها بطيئة نوعا ما نتيجة تعدد مطالب المواطنين .

ومنه فالمواطن في ولاية بسكرة لم يصل بعد إلى درجة من الوعي بمصلحة إقليم الولاية، ولم يستطع توحيد المطالب المشتركة، وبقيت العلاقة الاتصالية بين الولاية والمواطن في حدود شكوى يومية اعتاد المسؤولون المحليون عليها، مما أثر على أهم عامل من عوامل المحلية لتحقيق التنمية و هو إشراك المواطن .

ثانيا: إشراك المجتمع المدني:

يعتبر إشراك المجتمع المدني(مبدئيا) من أهم الوسائل التي تزيد من قدرة السلطات المحلية علي تلبية حاجيات المواطن المحلي، لأن المجتمع المدني هو الأقرب إلى المواطن المحلي، ويعرف مشاكله و الحلول التي يجب وضعها لحل تلك المشاكل.

<<...وفي الجزائر يسمح القانون بوجود لقاءات تشاورية مع المجتمع المدني غير أنه لا يملك الحق في التداول مع المجالس المحلية ...[1]>>

وهذا أمر طبيعي، لأن المجتمع المدني دوره تطوعي، استشاري بما أنه خبير في الشأن المحلي غير أن طبيعة المجتمع المدني في الجزائر تختلف، فقد أكد مسؤول محلي في ولاية بسكرة أن علاقة الجمعيات بولاية بسكرة من حيث التشارك ضعيف <<...لأن معظم الجمعيات تعتمد على دعم المالي من الدولة ، وليس لها برنامج عمل، فهي لا تملك إلا ورقة الاعتماد ...[2]>>

فهذا الواقع الذي تتميز به الجمعيات أثر سلبا على العملية التشاركية بين المجتمع المدني و السلطات المحلية لأن معظم هذه الجمعيات لم تستطع فرض نفسها كشريك في الإقليم المحلي .

[1] مقابلة مع السيد: إحسان فهد بن زيد ، رئيس لجنة التنمية المحلية و الاستثمار والتشغيل، المرجع السابق.

[2] مقابلة مع السيد: سعد الله بوبكر ، رئيس ديوان المجلس الشعبي الولائي لولاية بسكرة ، في مكتبه.
في 13-11-2013

ومن خلال ملاحظة رئيس المجلس الشعبي الولائي أثناء سماعه لانشغالات جمع من المواطنين في مقر ولاية بسكرة في 11-11-2013 ، وكان من بين **الحضور ممثلين لجمعيات** تنشط على المستوى المحلي، فكانت العلاقة بين ممثلي المجتمع المدني و السلطات المحلية تتميز باعتماد الجمعيات المحلية على السلطات المحلية من ناحية التمويل، مما أثر على طبيعة النسق القيمي الذي يعتقده المسؤول المحلي(رئيس المجلس الشعبي الولائي) حول المجتمع المدني (أن الجمعيات تابعة وليست مستقلة) فتأثر هذه النظرة التي تشوه الرسالة الاتصالية بين المجتمع المدني و السلطات المحلية مما يؤدي إلى اعتقاد هذا الأخير أن المجتمع المدني غير مفيد، ولا يمكنه تقديم المساعدة لأنه يأخذ الدعم المالي من الدولة وغير قادر حتي على تسيير شؤونه بمفرده، ومن خلال جلسة الاستماع التي عقدها رئيس المجلس الشعبي الولائي مع ممثلي الجمعيات التي كانت لها مطالب، فقد كانت معظم مطالب الجمعيات في تلك الجلسة تميل إلى الاعتماد على السلطة المحلية في حل المشاكل ولم تتضمن أي اقتراحات تشاركية (تشارك الجمعية في حل المشكل المطروح) فقد أسندت المشكل كاملا إلى السلطات المحلية ومنه فالعلاقة الاتصالية بين السلطة المحلية والجمعيات تجعل النسق القيمي للمسؤول يعتقد أن الجمعيات هي الأخرى لا تساهم في حل المشكل بسبب عدم قدرتها علي المبادرة .

إن هذه العلاقة بين المجتمع المدني و السلطات المحلية في الولاية تأثر سلبا على آلية التشارك بين المجتمع المدني و السلطات المحلية حيث تجعل هذه الشراكة ليست مبنية على أسس التعاون و التشاور في ميادين التنمية المحلية بل هي ترتبط بحل مشاكل ظرفية لا ترقي إلى بلورة مشروع تنموي محلي .

ثالثا: التشارك مع القطاع الخاص:

يعتبر القطاع الخاص من أهم شركاء التنمية مع السلطات المحلية، على اعتبار أن التوجه الجديد لتنمية المحلية يقتضي إشراك القطاع الخاص في مختلف نشاطات التنموية، مما يجعل الخدمة العمومية التي يتكفل بإنجازها القطاع الخاص تتميز بنوعية عالية.

خاصة وأن الجزائر انفتحت على القطاع الخاص، بل و أصبحت تشجع الشباب لتكوين مؤسسات خاصة في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، و ضرورة ابتكار خدمات جديدة تحقق بها هذه الشركات الميزة التنافسية.

أما بالنسبة لولاية بسكرة و بحسب المسؤولين المحليين فإن الولاية تعتمد على إشراك القطاع الخاص في بعض الخدمات، إضافة إلى وجود المصالح التابعة للولاية التي تقوم بتقديم الخدمات مباشرة إلى المواطنين [1]

فبنسبة لتعاقد مع القطاع الخاص في ولاية بسكرة ، فإنه يميل أكثر إلى الميادين المتعلقة بالأشغال العمومية كالبناء ، في إطار الصفقات العمومية التي تعقدها الولاية لإنجاز المشاريع، ولم يشمل كافة الخدمات التي من المفترض أن يتدخل فيها القطاع الخاص كالإنارة العمومية ، نظافة المحيط، صيانة العمارات ... كل هذه الخدمات إذا ما تم إسنادها إلى القطاع الخاص فإن نوعية الخدمة ستتحسن .

ومنه نستنتج أن إشراك القطاع الخاص في ولاية بسكرة ليس معمم بالشكل المطلوب على الخدمات التي تقدمها الولاية.

ولهذا و جب التحول أكثر نحو القطاع الخاص و إشراكه في التنمية المحلية على اعتبار أنه فاعل مركزي في تحقيق التنمية المحلية .

غير أنه إذا تم إسناد هذه الخدمات للقطاع الخاص فإن ذلك يتطلب وجود قدرة السلطات المحلية على مراقبة أعمال و خدمات القطاع الخاص (مراقبة دورية).

المطلب الثاني : طرق تسيير التنمية المحلية في ولاية بسكرة

في هذا المطلب سنحاول إسقاط مختلف معايير الحكم الراشد و المناجمنت المحلي كآلية مساعدة في إدارة التنمية المحلية على تجربة التنمية المحلية في ولاية بسكرة، من خلال مدى تطبيق بعض تقنيات المناجمنت المحلي و الحكم الراشد المحلي.

1) الحكم الراشد المحلي في ولاية بسكرة:

سنحاول إسقاط أهم العناصر الحكم الراشد المحلي على الإدارة المحلية لولاية بسكرة من خلال استجواب المسؤولين عن أهم العناصر التي تكون مفهوم الحكم الراشد المحلي.

[1] مقابلة مع السيد: إحسان فهد بن زيد ، رئيس لجنة التنمية المحلية و الاستثمار والتشغيل، المرجع السابق.

أ) الشفافية:

فقد أكد المسؤولون المحليون أن المعلومة المرتبطة بالمداولات على المستوي المحلي متوفرة وسهلة الوصول إليها، باعتبار أن محاضر المجلس الشعبي الولائي علنية تنشر وتعلق للعامة بقوة القانون .[1]

غير أن العلاقة الاتصالية بين المواطن و الإدارة المحلية تعتبر غير كافية فهناك من المسؤولين المحليين من أكد أن هناك نقص في الإعلام بين الإدارة و المواطن، فالمعلومة لا تصل بشكل جيد إلى المواطن .[2]

فوسائل الاتصال بين السلطات المحلية والمواطن غير كافية مما يؤثر على شفافية المعلومات المحلية في الولاية.

ب) حكم القانون :

بالنسبة لحكم القانون في ولاية بسكرة، يعود السهر على تطبيق القوانين على مستوي ولاية بسكرة إلى الوالي.[3] (ممثل رئيس الجمهورية في الولاية، وممثل الولاية أيضا في مختلف الأعمال).

ومن خلال المقابلة مع المسؤولين في ولاية بسكرة، بخصوص حكم القانون، فقد أكد أحد المسؤولين إن أهم مشكل المرتبط بحكم القانون هو صعوبة فهم القانون ، خاصة وإذا تعلق الأمر بالمواطن العادي[4]

فالمواطن المحلي في كثير من الأحيان يجهل القانون، وكيفية سير الإجراءات الإدارية في الولاية وهذا ما قد يقلل من عنصر المساءلة التي من المفترض أن يقوم بها المواطن في الولاية لأن دور المواطن في مراقبة تطبيق العادل للقوانين مرهون بمعرفته بمختلف القوانين .

[1] المرجع نفسه.
[2] مقابلة مع السيد: جمال السوفي ، مسؤول في الأمانة العامة لولاية بسكرة المرجع السابق.
[3] مقابلة مع السيد: إحسان فهد بن زيد ، رئيس لجنة التنمية المحلية و الاستثمار والتشغيل، المرجع السابق.
[4] مقابلة مع السيد: جمال السوفي ، مسؤول في الأمانة العامة لولاية بسكرة المرجع السابق.

ت) الاستجابة:

وهي تعني مدى استجابة السلطات المحلية لمطالب المواطنين، فهذا المعيار يمثل من أهم معايير

الحكم الراشد، أما تطبيق هذا المعيار على مستوي ولاية بسكرة ، فقد أكد أحد المسؤولين في ولاية بسكرة على أن<<... الاستجابة لمطالب المواطنين تتحكم فيها بالأساس "الإمكانيات المتاحة" ، فهناك مطالب لا تستطيع الولاية تلبيتها بشكل نهائي كطلبات السكن و التشغيل مثلا لأن إمكانيات الولاية محدودة في هذا المجال ...[1]>>

بالإضافة إلى ما تم التطرق إليه سابقا بخصوص مطالب المواطن المحلي من خلال ملاحظة استقبال رئيس المجلس الشعبي الولائي لجمع من المواطنين فقد أشرنا إلى أن معظم مطالب المواطنين تتميز بالشخصية (كل مواطن له مطلب مختلف) و هذا ما يزيد من ثقل (الحِمل) الملقي على عاتق الولاية على اعتبار أن المدخلات المتمثلة في مطالب المواطنين مختلفة مما يزيد من بطئ عملية معالجة المطالب و منه عدم فعالية استجابة الولاية لمطالب المواطنين.

ث) الكفاءة و الفعالية:

و يقصد بها قدرة السلطة المحلية على تحويل الموارد المتاحة إلى برامج و خطط تنموية تلبي حاجيات المواطنين المحليين، بنسبة لولاية بسكرة يمكن أن نحلل قدرة الإدارة المحلية على تحويل الموارد المحلية إلي خطط و برامج تنموية من خلال تحليل مختلف البرامج التنموية، خاصة المرتبطة بالبرنامج التنموي الخماسي 2010- 2014 التي قامت بها ولاية بسكرة نلاحظ أن معظم البرامج التنموية تتعلق بالمنشآت و الهياكل القاعدية، إضافة إلى تجاهل ضرورة القيام بمشاريع تنموية محلية التي يمكن أن

تحقق عوائد مالية إضافية تستفيد منها الولاية، (غياب مشاريع محلية منتجة لثروة).

بالإضافة إلى أن هذه البرامج لها "طابع أفقي" مما جعل بعض احتياجات الإقليم لم تأخذ بعين الاعتبار. فكانت وفق تصور وطني شامل و لم تكن وليدة خصوصية إقليم ولاية بسكرة.

[1] مقابلة مع السيد: إحسان فهد بن زيد ، رئيس لجنة التنمية المحلية و الاستثمار والتشغيل، المرجع السابق.

2) المناجمنت المحلي في ولاية بسكرة:

يعتبر مفهوم المناجمنت المحلي من المفاهيم الحديثة في الإدارة، من خلال أنها تسعى إلى تحقيق الفعالية، و جودة الخدمة العمومية لأن مفهوم المناجمنت المحلي مأخوذ من إدارة الأعمال التي لها مميزاتها، وهذا ما يطرح صعوبة في استخدام هذا المفهوم الجديد (المناجمنت العمومي) في الإدارة الجزائرية عامة و في الجماعات المحلية خاصة، على الرغم من أن هذا المفهوم (المناجمنت العمومي) قد لقي رواج كبير خصوصا في ميدان الصحة العمومية في الجزائر، حيث بدأ الاهتمام بتكوين مختصين في المناجمنت الصحي في الجزائر .

ومنه فإن استخدام المناجمنت المحلي لم يتبلور بعد في الإدارة المحلية الجزائرية، وذلك من خلال ملاحظة نموذج تسيير الإدارة المحلية في ولاية بسكرة من خلال محاولة إسقاط أهم مبادئ المناجمنت المحلي الجديد على ولاية بسكرة .

أ) مبدأ الإدارة بالأهداف:

هو من أهم مبادئ المناجمنت المحلي يعني تحول الموظف المحلي من مهام إدارية إلى مهام مناجيريالية تهتم بالنتيجة، فهذا المفهوم يعني أن المسؤول المحلي يتابع دوريا سير المشاريع و يحاول تصحيح المسار دوريا، لكي يتحصل على النتيجة المطلوبة، غير أنه في ولاية بسكرة و حسب المقابلة مع المسؤولين المحليين فإن<<...تقييم إنجازات التنموية على مستوي ولاية بسكرة تتم من خلال عرض اقتراحات على السيد الوالي في دورة من دورات المجلس(هناك أربع دورات في السنة) ثم في الدورة الموالية يطلب أعضاء المجلس من الوالي عرض حصيلة ما أنجز في الدورة السابقة من توصيات و مقترحات، إضافة إلى وجود جلسة تقييم سنوية يعرض فيها مختلف أعمال الولاية...[1]>>

ومنه يمكن أن نلاحظ أن عملية تقييم الإنجازات في ولاية بسكرة، بطيئة مرتبطة بدورات المجلس وعمل الوالي فتصحيح المسار التنموي هو الأخر يكون بطيء، فهذا غير متوافق مع مبدأ الإدارة بالأهداف في المناجمنت المحلي، (من خلال المراجعة و التصحيح الدوري للمشاريع التنموية) فهذه الآلية غير موجودة في نموذج التسيير في ولاية بسكرة.

[1] المرجع نفسه.

ب) البحث عن إرضاء الزبون:

حيث أن المناجمنت المحلي يسعى الى جعل المواطن عبارة عن" زبون " بما انه يقدم له خدمة معينة وهذا عن طريق قياس مدى رضا الزبون، عبر تقنيات و أدوات تحليل الحاجات وتوقعات المستخدم (الزبون)، هذا المبدأ لم يتبلور بعد في الإدارة المحلية الجزائرية، لأن من المفاهيم الحديثة نسبيا في علم الإدارة ، وهذا ما بينته المقابلة مع المسؤولين المحليين حيث أن معظمهم ليس مطلع على هذا المفهوم (المناجمنت المحلي) وأهم مبادئه.

الاتجاه نحو حساب الكلفة:

فهذا المبدأ يسعى لتحقيق أهداف التنمية المحلية بأقل تكلفة ممكنة من خلال حساب التكاليف و تحسين مصداقية المحاسبة العمومية، من خلال تطبيق تقنيات المحاسبة المستعملة في القطاع الخاص والاتجاه نحو خصخصة بعض الخدمات، التي قد تكون تكلفتها أقل في القطاع الخاص الذي أصبح شريك في التنمية المحلية.

هذا المبدأ هو الأخر لم يتبلور بعد في الإدارة المحلية، لولاية بسكرة فهو يحتاج إلى دراسة تقنية مستنبطة من تقنيات المحاسبة التي يستخدمها القطاع الخاص لتقليل من تكلفة المشاريع التنموية التي تثقل كاهل الميزانية العمومية.

ومنه نلاحظ أن مبادئ المناجمنت المحلي مترابطة مع بعضها البعض من خلال أنها تسعي إلى جعل الإدارة المحلية ذات مرونة، و فعالية باستخدام تقنيات إدارة الأعمال، التي لم تتبلور بعد في الإدارة المحلية في الجزائر عموما .

المطلب الثالث: نتائج الدراسة و أهم الاقتراحات

في هذا المطلب سنحاول الخروج بأهم نتائج الدراسة، من خلال الفرضيات التي تم وضعها، و المرتبطة أساسا بمحاولة إسقاط الجانب النظري من الدراسة على الجانب الميداني المتمثل في دراسة حالة ولاية بسكرة، ومن خلال ذلك يمكن أن نتصور اقتراحات وحلول لمختلف المشاكل التي تعاني منها ولاية بسكرة في مجال إدارة التنمية المحلية.

1) نتائج الدراسة:

من خلال البحث يمكن تحديد أهم النتائج، المرتبطة بالفرضيات المطروحة و المتمثلة في:

الفرضية الأولى : شراكة ولاية بسكرة مع القطاع الخاص والمجتمع المدني تؤدي إلى زيادة فعالية ولاية بسكرة في إدارة التنمية المحلية.

بنسبة لهذه الفرضية فإننا من خلال الدراسة الميدانية التي أجريت على ولاية بسكرة فإننا ننفي هذه الفرضية .

ومنه يمكن تحديد النتائج التالية:

1- أن ولاية بسكرة لا تستفيد من مختلف فواعل التنمية المحلية في إدارة التنمية المحلية بالشكل و المستوي المطلوب .
2- أن العلاقة الاتصالية بين الولاية و مختلف فواعل التنمية المحلية خاصة (المواطن، المجتمع المدني) تتميز بعدم الثقة بين الأطراف.
3- أن عدم فعالية الشراكة بين ولاية بسكرة و فواعل التنمية المحلية (القطاع الخاص و المجتمع المدني) جعل من هدف تحقيق التنمية المحلية في الولاية أحادي المجهود (الولاية تدير التنمية المحلية بمفردها) مما يقلل من فعالية التنمية المحلية في الولاية.

بالنسبة للفرضية الثانية: تطبيق مختلف معايير الحكم الراشد و المناجمنت المحلي يزيد من فعالية ولاية بسكرة في إدارة التنمية المحلية.

من خلال الدراسة الميدانية التي أجريت على ولاية بسكرة فإننا ننفي هذه الفرضية، ومنه يمكن أن نحدد النتائج التالية:

1- أن ولاية بسكرة لا تعتمد على التقنيات الحديثة (المناجمنت المحلي) في إدارة التنمية المحلية.
2- أن إدارة التنمية المحلية في ولاية بسكرة لا تحقق هدف" تنمية محلية "بالفعالية المطلوبة.
3- أن إدارة التنمية المحلية في ولاية بسكرة يتطلب المزيد من الإصلاح و التوجه نحو المعايير الجديدة لتحقيق الفعالية في إدارة التنمية المحلية.

2) **أهم الاقتراحات**:

من خلال النتائج السابقة سنحاول إعطاء أهم الاقتراحات التي تعبر عن تصور للحلول التي يمكن أن تستفيد منها الولاية في إدارة التنمية المحلية من خلال العناصر التالية:

1- الاتجاه أكثر نحو فهم إقليم الولاية من خلال فهم خصائص الإقليم المحلي و فهم احتياجاته و العمل على الاستفادة من تلك الخصوصية التي يتميز بها الإقليم و إدماجها في برامج تنموية منتجة لثروة و لها هدف واضح و ملموس، ينتفع بها سكان إقليم الولاية.
2- بالنسبة لتفعيل مشاركة المواطن في التنمية المحلية فإنه يجب على الولاية تنظيم مطالب المواطن المحلي في شكل (مطالب مشتركة) تمثل صلب احتياجات المواطنين ليسهل التعامل مع هذه الاحتياجات بنسبة للولاية مما يزيد من الثقة المتبادلة بين المواطن و الولاية وذلك عن طريق إنشاء لجان متخصصة في جمع أهم مطالب المواطنين و تصنيفها إضافة إلى تفعيل دور لجان الأحياء التي من المفترض أن توحد مطالب المواطنين لكي يسهل التعامل و الاتصال بين الولاية و المواطن.
3- أما بنسبة لتفعيل دور المجتمع المدني كشريك أساسي مع الولاية في تحقيق التنمية المحلية فإنه يجب تنظيم لقاءات دورية مع ممثلي المجتمع المدني، مع تنظيم النقاش بتحديد

المواضيع التي يدور حولها النقاش. ومنه اقتراح حلول مشتركة بين الولاية و المجتمع المدني لكي نضمن " التشارك" في حل مشاكل الإقليم، مع ضرورة متابعة تنفيذ تلك التوصيات التي تم الوصول إليها.

4- أما بالنسبة للقطاع الخاص فيجب إعادة الاعتبار لدور هذا الأخير في تحقيق التنمية المحلية فالولاية يجب عليها أن تستخدم القطاع الخاص كأداة ليس فقط انجاز المشاريع التنموية بل حتي في تقديم الخدمات بشكل تعاقدي مما يضمن الفعالية، وجودة الخدمات و لهذا و جب إعادة ابتكار قوانين تسمح بإشراك القطاع الخاص و تعاقده مع الإدارة المحلية.

5- ضرورة العمل بمختلف معايير المناجمنت المحلي التي قوم على تحقيق النتيجة لتحسين إدارة التنمية المحلية في الولاية و لهذا نقترح تشكيل جهاز مهمته المتابعة المناجريالية للمشاريع التنموية يكون تقني أكثر منه إداري.

6- ضرورة الاتجاه نحو تطبيق مبادئ الحكم الراشد لضمان الثقة بين المواطن المحلي و الولاية لأن الشفافية و المساءلة و حكم القانون و الاستجابة (استجابة للمطالب) كلها معايير تحاول أن تحسن العلاقة بين الحاكم و المحكوم .

7- محاولة الولاية الجمع بين فهم الإقليم و تأطير التشارك مع مختلف فواعل التنمية المحلية في إقليم الولاية و الحكم بمبادئ الحكم المحلي الرشيد و التسيير بأدوات و معايير المناجمنت المحلي كي نصل إلى التنمية محلية المستدامة.

8- التوجه نحو المشاريع التنموية التي تساهم في خلق الثروة (مشاريع منتجة للثروة) كي تساهم في زيادة الدخل الاقتصادي للولاية .

الخاتمة

الخاتمة:

إن معظم الدراسات المتعلقة بالإدارة و التنمية المحلية حاولت إيجاد العلاقة بين هذين المفهومين كمحاولة لإيجاد أفضل الطرق لتفعيل الوحدات المحلية في إدارة التنمية المحلية، فمنهم من ربط تحقيق التنمية المحلية بضرورة الانتقال من الحكم المحلي إلى الحكم الراشد المحلي، حيث يعتقد هذا الاتجاه أن مشكل الإدارة المحلية تتعلق بطريقة الحكم، فتوصل إلى مبادئ يمكن أن تضبط أسلوب الحكم المحلي من خلال الشفافية، المساءلة، حكم القانون، الاستجابة، وفي نفس الاتجاه ظهرت أساليب حديثة حاولت هي الأخرى إيجاد طريقة لتفعيل الإدارة المحلية لكي تقوم بمهامها بفعالية أكبر من خلال تقنيات التسيير المستنبطة من إدارة الأعمال، فتم إقحامها في مجال الخدمة العمومية، فظهر ما اصطلح عليه المناجمنت المحلي الجديد الذي يقوم على عدة مبادئ الإدارة بالأهداف، قياس رضا الزبون، تصحيح المسار، المرونة، وغيرها من المفاهيم التي من شأنها تحقيق الفعالية في إدارة التنمية المحلية.

أما الاتجاه الأخر الذي حاول إيجاد وسيلة لتفعيل الإدارة المحلية في أداء مهامها التنموية انطلق من فكرة الإقليم المحلي، الذي يتميز بتعدد الفاعلين، فحاول أن تقوم الوحدات المحلية بإدارة التنمية المحلية باستخدام الفواعل المحلية، عبر آلية التشارك ، التي تؤدي إلى إشراك جميع فواعل الإقليم في خدمة الإقليم .

وفي هذه الدراسة قمنا بمحاولة قياس مدى فعالية الآليات المحلية السابقة الذكر في تفعيل إدارة التنمية المحلية للولاية في الجزائر و تحديدا في ولاية بسكرة، حيث بينت نتائج الدراسة أن هذه الآليات المحلية التي من المفترض أن تفعل دور الولاية في إدارة التنمية المحلية، غير أنها لم تحقق الفعالية المرجوة منها ، نظرا لطبيعة الإدارة المحلية الجزائرية لم تتجاوز بعد البراديغم الفيبيري للإدارة حيث أن معظم الإنجازات التنموية في الولاية كانت انجازات فوقية و قطاعية، ونظرا لطبيعة المجتمع المدني و القطاع الخاص الجزائري الذي لم تستطع الولاية جعله كشريك في التنمية المحلية بسبب طبيعة النسق القيمي السائد بين صانع القرار المحلي و مختلف الفواعل المحلية للتنمية مما أثر سلبا على العملية الاتصالية ومعها آلية التشارك بين الإدارة المحلية و مختلف فواعل التنمية المحلية .

ومنه يجب البحث عن طرق جديدة يمكن أن تغير علاقة الإدارة المحلية في الجزائر بإقليمها بمفهومه الواسع، يجب إيجاد صيغة جديدة تقرب الإدارة المحلية من مختلف الفواعل المحلية للتنمية و تحسن العلاقة التواصلية بينهما، لبناء علاقة تشاركية حقيقية، تنبع من فهم الإقليم المحلي، وكيفية بنائه بطريقة توافقية و بأساليب مرنة تمكن كل الفواعل من الاشتراك في بناء الإقليم المحلي، لتتمكن الإدارة المحلية من تلبية احتياجات المواطن بفعالية، و الوصول إلى تنمية محلية حقيقية.

الملاحق

الملحق رقم:01

أسئلة المقابلة:

أسئلة حول صلاحيات المجلس الشعبي الولائي:

1 – هل تري أن صلاحيات المجلس الشعبي الولائي كافية لتحقيق التنمية المحلية؟

2- هل مالية الولاية كافية لتحقيق التنمية المحلية ؟

3 – ماهي المشاكل و العوائق التي تواجه الولاية في تحقيق التنمية المحلية؟

أسئلة حول شراكة الولاية مع الفواعل المحلية:

1 – هل تشارك الولاية مع الجمعيات في تخطيط لمشاريع تنموية في الولاية؟

2 – هل تتعاقد الولاية مع القطاع الخاص ليقوم هذا الأخير بتقديم خدمات معينة؟

3- هل يشارك المواطن في صناعة القرار التنموي في الولاية؟

أسئلة حول الحم الراشد و المناجمنت المحلي:

1 – هل هناك سهولة في تحصل المواطن علي المعلومات في الولاية؟

2- مامدى تطبيق القوانين في الولاية؟

3 – هل هناك محاسبة من طرف المواطن؟

4- مامدى قدرة استجابة الولاية لمطالب المواطن؟

5- هل يوجد تقييم دوري للإنجازات في الولاية؟

6- هل هناك تصحيح دوري لمسار التنمية في الولاية؟

7- كيف تنظرون للمواطن من زاوية الخدمات المقدمة؟

الملحق رقم: 02

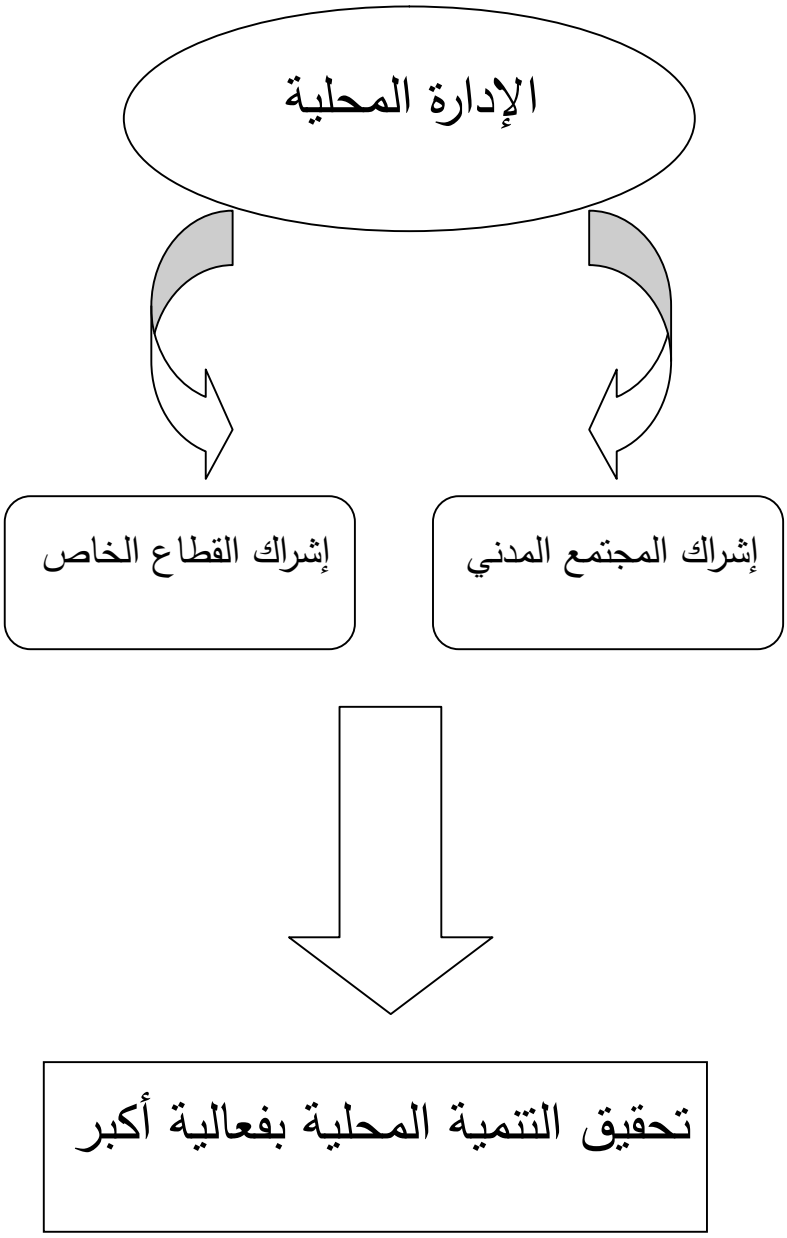

المصدر : من إعداد الباحث

الملحق رقم:03

الخارطة الإدارية لولاية بسكرة

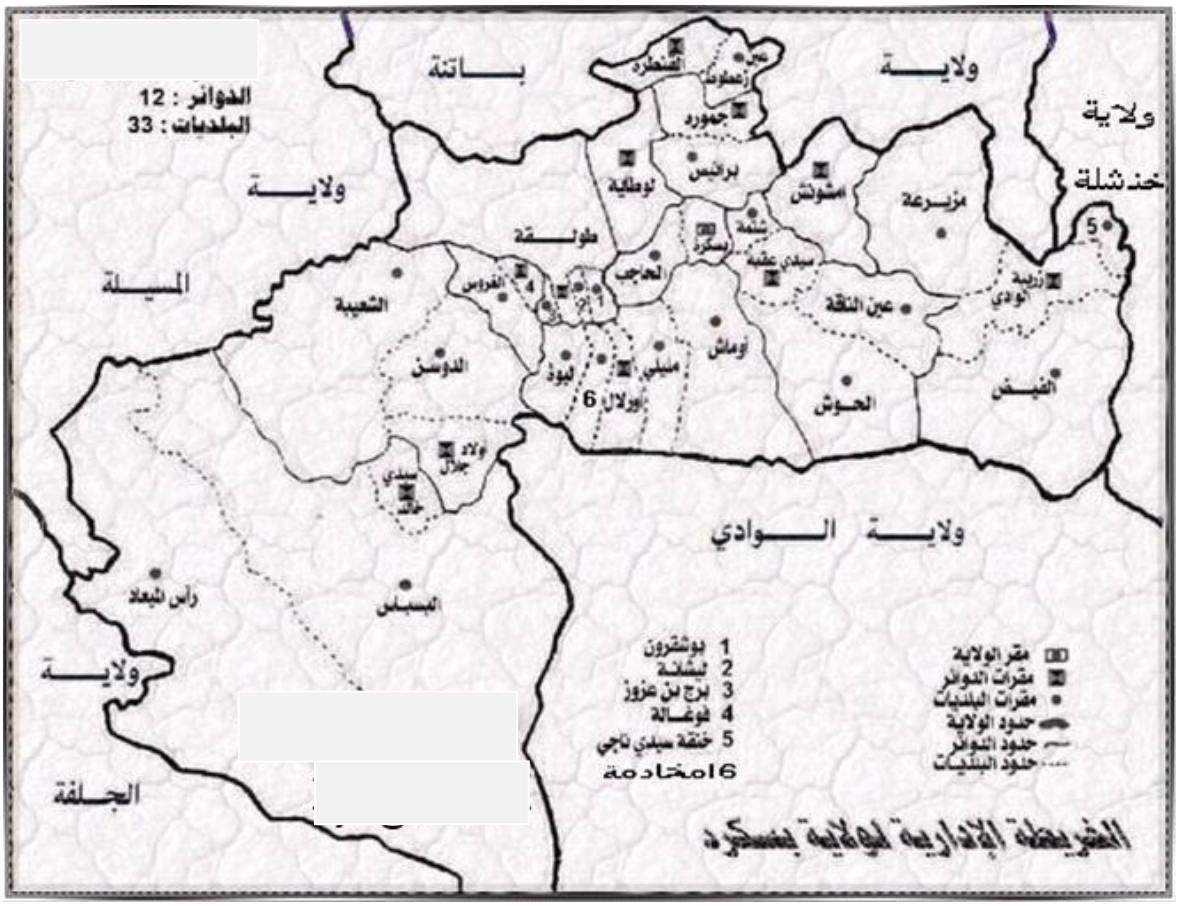

المصدر : http://www.ouarsenis.com/vb/showthread.php?t=78196 تاريخ الإطلاع : 2014-01-11

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أولا باللغة العربية:

أ- الكتب:

1) أنجرس، موريس ، منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية.(ترجمة: بوزيد صحراوي و آخرون)،ط2، الجزائر: دار القصبة لنشر و التوزيع ، 2010.
2) بوحوش، عمار ، دليل الباحث في المنهجية و كتابة الرسائل الجامعية.الجزائر:موفم لنشر والتوزيع، 2002.
3) بوضياف، عمار، التنظيم الإداري في الجزائر بين النظرية و التطبيق . الجزائر: جسور لنشر و التوزيع، 2010.
4) خمار، أحمد ، تحفة الخليل في نبذة من تاريخ بسكرة النخيل . عين مليلة : الجزائر ، دار الهدي لنشر و التوزيع ، 2012.
5) خواجكية ، محمد هشام ، أحمد حسين الرفاعي ، القطاع الخاص العربي في ظل العولمة و عمليات الاندماج : التحديات و الفرص . الإمارات العربية المتحدة: مركز الإمارات لدراسات والبحوث الإستراتيجية للنشر والتوزيع، 2004.
6) الديداموني، محمد، محمد عبد العال، الرقابة السياسية و القضائية على اعمال الادارة دراسة مقارنة . مصر: دار الفكر و القانون لنشر و التوزيع ،2008.
7) شطناوي، علي خطار، الادارة المحلية . عمان: ، دار وائل لطباعة والنشر ،2002.
8) شلبي، محمد ، المنهجية في التحليل السياسي المفاهيم ، المناهج ، الإقترابات و الأدوات . القاهرة: (د.د.ن) ، 1997.
9) عبد الحميد، عبد المطلب ، التمويل المحلي و التنمية المحلية . مصر: دار الجامعية لنشر و التوزيع ، 2001.
10) عبد اللطيف، أحمد ، التنمية المحلية . مصر: دار لدينا لطباعة و النشر و التوزيع ، 2011.

11) العوالمة، نائل عبد الحافظ، إدارة التنمية : الأسس-النظريات- التطبيقات العملية ، عمان:الأردن ، درا زهران لنشر والتوزيع ، 2009.

12) مصطفي خاطر أحمد ، محمد عبد الفتاح ، الاتجاهات المعاصرة في تنمية المجتمعات المحلية . الإسكندرية : المكتب الجامعي الحديث لنشر و التوزيع ،2010.

13) مغوفل ، جمال الدين ، التنمية المحلية البلدية والولاية . الجزائر: دار الخلدونية لنشر و التوزيع ، 2010.

ب) المجلات:

1) بن عبد العزيز، خيرة ، <<دور الحكم الراشد في مكافحة الفساد الإداري و تحقيق متطلبات الترشيد الإداري>> .**مجلة المفكر** العدد 8، جامعة محمد خيضر بسكرة، (د.ت).

2) بوحنية، قوي، << فساد المحليات عرقلة لتنمية السياسية المحلية بالجزائر>>. **مجلة فكر و مجتمع** الجزائر: طاكسيج كوم للدراسات و النشر و التوزيع ، العدد9 ، جويلية 2011.

3) طاشمة، بومدين ،<< الحكم الراشد ومشكلة بناء قدرات الإدارة المحلية في الجزائر>> **مجلة التواصل** العدد 26 ،جامعة عنابة ، جوان 2010.

4) عولمي، بسمة ، << تشخيص نظام الإدارة المحلية و المالية المحلية في الجزائر >> **مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا** ،عدد 4 .

5) غريبي، حمد << أبعاد التنمية المحلية و تحدياتها في الجزائر >>.**مجلة البحوث و الدراسات العلمية** عدد 04، أكتوبر 2010.

6) لسلوس ، مبارك ، << الإدارة الرشيدة للجماعات المحلية بين إلزامية الخدمة العامة و حتمية التوازن المالي>>. الجزائر : **مجلة المدرسة الوطنية للإدارة** ، العدد 40 ،مركز التوثيق و البحث والخبرة ، 2010.

7) موفق عبد القادر ، << الاستقلالية المالية للبلدية في الجزائر>>.**مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية** ، العدد الثاني ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، ديسمبر 2007.

8) النوي ، الجمعي ، << الديمقراطية التشاركية الآلية المثلى لمحاربة الفساد في المجتمع الجزائري>>. **مجلة العلوم الإنسانية** ، العدد 21 ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، مارس 2011.

9) نويصر، بلقاسم،<< التنمية المحلية التشاركية والدور الجديد للمجتمع المدني في الجزائر >>. **مجلة العلوم الاجتماعية** ، العدد 14، جامعة فرحات عباس سطيف ، 2011.

ج) الدراسات غير المنشورة:

1) بلفتحي، عبد الهادي ، << المركز القانوني للوالي في التنظيم الإداري الجزائري >> . مذكرة ماجستير في القانون العام ، جامعة قسنطينة ، 2010.
2) بن مرسي، رفيق ، <<الأساليب الحديثة لتنمية الادارية بين حتمية التغيير و معوقات التطبيق حالة الجزائر >> مذكرة ماجستير ، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2001.
3) جابر، مليكة، << واقع التنمية الحضرية في ولاية بسكرة >> مذكرة ماجستير ، كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية ، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2004.
4) خنفري، خيضر، << تمويل التنمية المحلية في الجزائر>> . أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2010.
5) سي يوسف، أحمد ، <<تحولات اللامركزية في الجزائر حصيلة وأفاق>> مذكرة ماجستير ، جامعة مولود معمري تيزي وزو ، 2013.
6) طاهة أحمد ،أيمن حسن ، << المؤشرات المفاهمية والعملية للحكم الصالح في الهيئات المحلية الفلسطينية >>.مذكرة ماجستير في التخطيط الحضري والإقليمي ، بجامعة النجاح الوطنية ،نابلس فلسطين ،2008.
7) عبد القادر، حسين ،<< الحكم الراشد في الجزائر و إشكالية التنمية المحلية >> مذكرة ماجستير كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان ، 2011.
8) عساف العاسف، عبد الله حسين، <<علاقة المركزية و اللامركزية بأداء الوظيفي >> مذكرة ماجستير في العلوم الإدارية ، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية ، 2003.
9) معاوي، وفاء، <<الحكم المحلي الرشيد كآلية لتنمية المحلية في الجزائر>>. مذكرة ماجستير ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة الحاج لخضر باتنة ، 2009.

10) مقداد، خميسي ،<< واقع و أفاق التنمية المحلية في الجزائر خلال الفترة 1990-2008دراسة حالة البليدة >>. مذكرة ماجستير كلية علوم الاقتصادية و علوم التسيير جامعة الجزائر ،2008.

ت) القوانين و المراسيم:

1) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون 12-07 المتعلق بالولاية المؤرخ في 21فبراير 2012 ،الجريدة الرسمية عدد 12، الموافق ل29 فبراير 2012.
2) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المادة 3 من المرسوم التنفيذي 95-265 المؤرخ في 6 سبتمبر 1995،يحدد صلاحيات مصالح التقنين و الشؤون العامة و الإدارة المحلية و قواعد تنظيمها وعملها. الجريدة الرسمية عدد 50، الموافق ل:15 ربيع الثاني عام 1416هـ.
3) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،المرسوم التنفيذي 94-215 المؤرخ في 23 يوليو 1994،المتعلق بهيكل الإدارة العامة للولاية الجريدة الرسمية عدد 48، الصادرة في 27 يوليو 1994.

ث) الملتقيات العلمية :

1) بن اسماعين، حياة ، ووسيلة السبتي، << التمويل المحلي و التنمية المحلية نماذج من اقتصاديات الدول النامية >> ملتقي الدولي حول : سياسات التمويل وأثرها علي الاقتصاديات و المؤسسات دراسة حالة الجزائر و الدول النامية ، جامعة بسكرة يومي :21و 22 نوفمبر 2006.
2) حميدة، بوزيد ، <<تحديات تمويل مزانيات الجماعات المحلية في الجزائر>> ملتقي العربي الخامس حول التكامل بين الأجهزة الحكومية والإدارات المحلية والبلديات خيارات و توجهات ، المنظمة العربية لتنمية الإدارية تركيا في7و 9 يونيو ، 2010.

هـ) إصدارات المنظمات:

1) أعمال مؤتمرات ، المنظمة العربية لتنمية الإدارية ، البلديات والمحليات في ظل الأدوار الجديدة للحكومة،2009**.**

و) المقابلات:

1) مقابلة مع السيد ، إحسان فهد بن زيد ، رئيس لجنة التنمية المحلية و الاستثمار والتشغيل، في المجلس الشعبي الولائي لولاية بسكرة، في : 20-11-2013.
2) مقابلة مع السيد ، جمال السوفي ، مسؤول في الأمانة العامة لولاية بسكرة ، في مكتب الأمانة العامة للولاية في 12-11-2013 .
3) مقابلة مع السيد ، سعد الله بوبكر ، رئيس ديوان المجلس الشعبي الولائي لولاية بسكرة ، في مكتب رئيس الديوان ، في 13-11-2013

ي) التقرير و الوثائق الرسمية:

1) إحسان فهد بن زيد ، **تقرير حول الإستثمار في ولاية بسكرة** ، لجنة التنمية المحلية و الاستثمار والتشغيل ، 2013
2) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ولاية بسكرة ، البيان السنوي المتضمن نشاطات الولاية.(الأمانة العامة)، 2012.
3) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ولاية بسكرة ، البيان السنوي المتضمن نشاطات الولاية.(الأمانة العامة)، 2011.

مواقع الأنترنات:

1) الموقع الرسمي لوزارة الداخلية و الجماعات المحلية
http://www.interieur.gov.dz/Dynamics/frmItem.aspx?html=9&s=26
تاريخ الإطلاع 16-10-2013

2) موقع: http://www.ouarsenis.com/vb/showthread.php?t=78196
تاريخ الإطلاع : 11-01-2014

ثانيا باللغة الفرنسية:

أ) الكتب:

1) boutilier ,Sophie, et autre ,développement durable et responsabilité sociale des acteurs. Paris: L'harmattan, 2009.

2) Darbelet,Michel et autres , L'Essentiel sur le Management . alger: ,BERTI EDITION ,2011.

3) howard ,Chernick, et andrew reshovsky, finances publiques locales: enjeux pour les régions métropolitaines. dans ocde ,villes,compétitivété et mondialisation , sans lieu d'édition: éditions OCDE, 2007.

4) Huteau,Serge, le management public territorial: le guide du manager. Montreuil :France , Editions du papyrus , 2006.

5) Lapéze,Jean, apport de l'approche territoriale a l'économie de développement. Paris: Edition L'hrmattan , 2007.

6) Madiot,Yves , goussean, jean louis ,collectivites locales et développement économique impériale national .paris: sans lieu d'Edition, 2002.

7) Ndiaye,Abdourahmane, economie solidaire et démocratie participative local. france: edition l'harmattan, marché et organization.

8) Okuneola,Oladé, moise laleye , la décentralisation et développement des territoire au bénin . France: Edition l'harmattan ,2003.

9)Targui,Samir, management et leadership. ,Tunis: Tunisie, centre de publication universitaire, 2004.

ب) المجلات:

1) Alain, Guengant, << la constitution peut-elle garantir l'autonomie financiere des collectivites territoriales?>> **revue d'economie urbain** , décembre 2004.

2) Arimhe,Rimhe , << le management d'un bien commun : le territoire le cas des poles de compétitivité >> .**revue interdisciplinaire sur le management l'Humanisme et l'Entreprise** , n°1 avril 2012.

3) balle hansen, Morten et autres ,<< le nouveau management public , les marchés bureaucratiques et les problémes de coordination interdépartementale: analyse comparatives de la haute fonction publique dans l'administration de l'Etat >>. **Revue internationale des sciences administratives**, 1/ vol 79 , 2013.

4) BARBIER VALERIE ET AUTRES, << service public local et éBARBIER VA développement durable >> .**revue d'économie régionale et urbain** , 2 avril 2003.

5)Boumoula,Samir, << contribution a l'identification des contraintes financieres des communes en algérie: cas d'un groupe de communes de région bejaia >> . **Revue idara n°40 , centre de 'archive et recherche ,algérie**.

6) Bourgon,Jocelyne,<< un gouvernement flexible ,responsable et respecté vert une "nouvelle" théorie de l'administration publique>>, **revue internationale des sciences administratives** , 1 vol 73/2007.

7) Christian,Bourret, et autres , << l'intelligence économique territoriale comme approche par la cooperation sur un territoire : positionnements et

collaboration d'universitaires et de consultants en aquitaine.>> **, revue projectique** , N° 11 , 2012.

8) Essombé Edimo, Jean-roger, << le développement territoire a douala : fondement et repérage des modalités institutionnelles d'une dynamique nouvelle**.>> revue mondes en développement**,2005/2 n°130.

9) Khelloufi,Rachid, << reflexions sur la decentralisation a traverts l'avant projet du code de la wilaya >>,**revue de l'ecole nationale d'administration**, algérie: n30,centre de 'archive et recherche.

10) laoukili, Abdelaali, << les collectivités territoriales a l'épreuve du management >>.**revue connexions** n°91 , 2009.

11) Le corroller,Cécile,<< mots et sens du territoire dans les démarches d'innovation en basse-normadie >>. **revue géographie economie société**, 2012/3 vol 14.

12) Nait merzoug ml, kouadria noureddine ,amara fatah , << gouvernance urbaine et développement local en algérie quels enjeux pour les métropoles régionales : cas annaba>>,**revue des sciences humaines** ,université de mohamed khider biskra n24 , 2012.

13) Deminieuil, pierre-noël << développement social local et pierre-noël territorial: repéres thématiques et bibliographiques sur le cas français >> , France: **de boeck superier** ,2008.

14)rabih ,Banat , ferguene améziane,<< construction territoriale et développement local : d'alap en syrie >> **revue d'economie régionale e urbaine**, novembre , 2009.

15) Riadh,Bouriche ,<< gouvernance et media relation étroite >> ,**revue de elmofaker** n°7 université de Mohamed khider biskra ,(s.d).

16) Valérie, Barbier et al, <<service public local et développement durable **>>. Revue d'économie régionale et urbain,** avril 2003

ج) الملتقيات العلمية:

1) Jean-yves parax , "définition : management territoriale", dossier documentaire sur << management territoriale >> séminaire du 13 et 14 octobre 2005 , carif-oref guadeloupe.

هـ) إصدارات المنظمات:

1) Club du sahel et de l'afrique de l'ouest , financement de la décentralisation et du développement locale . document de travail n 0 , 22 juin 2001.

2) Organization de cooperation et de developpement économiques, la culture et le développement local , paris : france , edition OCDE, 2005.

3) parcs du massif central , <<culture et développement des territoires ruraux quatre projets en comparaison>>. France: Edition: ipamac , janvier 2012.

ي) مواقع الأنترنات:

Jean-louis magoga, << que faut il faire du management ?.>> article disponible en : http://www.cairn.info/revue-empan-2006-1-page-48.htm, p 48 le 16-11-2013.